الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر2 – أبو القاسم سعد الله –

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الموضوع:

المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي

دراسة ميدانية بمساجد مدينة الجلفة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الديني

إعداد الطالب:

✍ زريعة بوجمعة

إشراف:

أ.د. عروس الزبير

أعضاء لجنة المناقشة

د. شريف سهام	أستاذ محاضر "أ"	رئيساً
أ.د. عروس الزبير	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً
د. تومي الحسين	أستاذ محاضر "أ"	عضواً
د. فرحات مليكة	أستاذ محاضر "أ"	عضواً
د. قرقار سامية	أستاذ محاضر "أ"	عضواً
د. دلدول جمال	أستاذ محاضر "أ"	عضواً

﴿ السنة الجامعية: 2023/2022م ﴾

الإهـــــــداء

إلى من بلّغ الرّسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمّة إلى نبيّ الرّحمة ونور العالمين "محمـــــد صلّى الله عليه وسلّـــــم".

إلى كل من يعمـــل لبنـــاء حضـــارة إنسانيـــــــة.

إلى كل من يعمـــل لتكـــريم الإنســـان وإسعـــاده.

إلى كل من يعمل لرفع الظلم والشّقاء عن الإنســـان.

إلى والدي رحمه الله وإلى أمّي أطال الله في عمرها.

إلى من وقفت إلى جانبي زوجتي أم كميليا نريمـــان.

إلى أحبّتي في هذه الدنيـــا أخواتي وإخواني الأعزاء.

إلى من ارتسمت معهم البسمة طيلة سنوات الدراسة الجامعية زملائي وزميلاتي، وأخص بالذّكر أساتذة وزملاء "تخصص علم الاجتماع الديني".

وإلى كل من تعذّر عليّ ذكرهم، ووسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وعرفان

خير من نشكر وخير من ندعو ونسأل ملك الملوك وواهب النّعم الكريم الأكرم الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، القائل في محكم التنزيل "**وإذ تأذن ربّكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إنّ عذابي لشديد**" (سورة إبراهيم: 07).

فالله ملك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده معلّم النّاس الخير سيّد الأوّلين والآخرين ورحمة الله بنبيّنا محمّد بن عبد الله وبعد:

فإنّ هذه الدّراسة ما كان لها أن تتم إلاّ بعد توفيق الله عزّ وجلّ ثم بتضافر جهود المخلصين، لذا أتقدّم بالشّكر وخالص الدّعاء وعظيم الامتنان لأصحاب البذل والعطاء وأخص بالذّكر:

- لمشرفي الفاضل **الأستاذ الدكتور عروس الزبير** والذي لم أجد منه إلاّ طيب التعامل، ورحابة الصّدر على ما قدّم لي من نصح وتوجيه وإرشاد وما منحني من وقته وجهده وفكره وتوجيهه ... حتى استوت هذه الدراسة فجزاه الله خير الجزاء.
- كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الزوجة الكريمة على وقوفها إلى جانبي وإلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة، التي سألتزم بكلّ توجيهاتها وانتقاداتها العلمية والموضوعية.
- كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى كل الأئمة والمكلّفين بوظيفة الخطابة بولاية الجلفة.

وفي الختام لا يسعني إلاّ أن أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الدّراسة بنصح ومشورة أو تنبيه على خطأ، فاسأل الله عزّ وجلّ أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في موازين حسناتهم يوم القيامة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السّبيل

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وعرفان	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	ح
ملخص الدراسة بالعربية	ك
ملخص الدراسة بالإنجليزية	ن
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	**5- 19**
تمهيد	5
أولاً: مشكلة الدراسة	6
ثانياً: فرضيات الدراسة	7
ثالثاً: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع	8
رابعاً: أهداف الدراسة	9
خامساً: المفاهيم الإجرائية للدراسة	10
سادساً: الدراسات السابقة	11
الفصل الثاني: الانحراف الاجتماعي	**21- 76**
تمهيد	21
أولاً: مفهوم وتعريف الانحراف الاجتماعي	22
ثانياً: التمييز بين الانحراف والجريمة والجنوح	26
ثالثاً: تصنيفات الانحراف	28
1/ التصنيف الاجتماعي للانحراف	28
2/ تصنيف علماء الإجرام للانحراف	30
3/ التصنيف الإسلامي للانحراف	31

رابعاً: العوامل المؤدية للانحراف	32
1/ العوامل الداخلية للانحراف	32
1-1- الوراثة	32
1-2- الجنس	33
1-3- السن	34
1-4- الذكاء	34
1-5- الغدد الصماء	35
1-6- الحالة الجسمية (العاهات)	36
1-7- الجانب النفسي	36
2/ العوامل الخارجية للانحراف	37
2-1- العوامل الأسرية	37
2-2- العوامل الاجتماعية	38
2-3- العوامل الاقتصادية	42
2-4- العوامل الثقافية	44
2-5- العوامل القانونية	46
2-6- العوامل السياسية والحروب	47
2-7- العوامل الجغرافية	47
خامساً: النظريات المفسرة للانحراف الاجتماعي	49
1/ النظريات التي تأخذ بالتفسير الفردي للانحراف	50
1-1- النظرية البيولوجية	50
1-2- النظرية التحليلية النفسية	53
2/ النظريات التي تأخذ بالتفسير الاجتماعي للانحراف	56
2-1- نظرية اللامعيارية (الأنومي)	56
2-2- نظرية الاختلاط التفاضلي	59
2-3- نظرية الوصم الاجتماعي	61
2-4- نظرية التعلم الاجتماعي	64

2-5- نظرية الضبط الاجتماعي	65
2-6- نظرية الانجراف	67
2-7- نظرية التفكك الاجتماعي	69
3/ النظرية الجغرافية	71
4/ النظرية الاقتصادية	71
5/ النظرية التكاملية	72
6/ النظرية الإسلامية	74
الفصل الثالث: المؤسسة الدينية الرسمية	**78- 128**
تمهيد	78
أولاً: الدين	79
1/ مفهوم الدين	79
2/ طبيعة الدين	89
3/ أهمية الدين	90
4/ الأسس التي يقوم عليها الدين	91
5/ خصائص الدين	93
6/ وظائف الدين في المجتمع	96
7/ علاقة الدين بالقيم والتدين والتغير الاجتماعي	101
ثانياً: مفهوم المؤسسة الدينية وأنواعها في الجزائر	106
1/ مفهوم المؤسسة الدينية	106
2/ أنواع المؤسسات الدينية في الجزائر	109
2-1- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	109
2-2- المجلس الإسلامي الأعلى	111
2-3- المدارس القرآنية	111
2-4- الزوايا	115
2-5- المساجد	117

2-6- المركز الثقافي الإسلامي	127
الفصل الرابع: المؤسسة الدينية وعلاقتها بالوقاية من الانحراف الاجتماعي130- 164	
تمهيد	130
أولاً: موقف الدين الإسلامي من الانحراف الاجتماعي	131
1- الجانب الوقائي	132
1-1-الجانب الإيماني	132
1-2- الجانب العبادي	135
1-3- الجاني الأخلاقي	138
2- الجانب العلاجي (العقابي)	141
ثانياً: دور المؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي	144
ثالثاً: أهم الوسائل التربوية المتاحة للمؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي	147
1/ الخطبة	147
2/ الفتوى الدينية	149
3/ الدروس العلمية	150
4/ حلقات تحفيظ القرآن الكريم	150
5/ المحاضرات والندوات والمؤتمرات	151
6/ الكلمات والتوجيهات والمواعظ	151
7/ المنشورات الدينية	152
8/ الملصقات واللافتات المطبوعة	153
9/ المجلات	153
10/ الترفيه والمسابقات	153
رابعاً: المؤسسات المشاركة للمؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي	154
1/ الأسرة	155
2/ المدرسة	156

3/ الجامعة	157
4/ وسائل الإعلام	159
5/ الشرطة	160
6/ مؤسسات المجتمع المدني	161
7/ المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية	162
8/ الجمعيات والنوادي	163
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة	**166- 177**
تمهيد	166
أولاً: حدود الدراسة	167
1/ المجال المكاني	167
2/ المجال البشري	167
3/ المجال الزمني	168
ثانياً: منهج الدراسة	168
ثالثاً: مجتمع الدراسة والعينة	168
رابعاً: أدوات جمع بيانات الدراسة	171
1/ الملاحظة	171
2/ المقابلة	172
3/ الوثائق والسجلات	173
4/ استمارة استبيان	173
خامساً: المعالجة الإحصائية	176
الفصل السادس: عرض وتحليل بيانات الدراسة	**179- 213**
تمهيد	179
أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية	180
ثانياً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى	185
ثالثاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية	190
رابعاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة	198

خامساً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة	202
سادساً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الخامسة	206
الفصل السابع: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات	**215- 228**
تمهيد	215
أولاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى	216
ثانياً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية	217
ثالثاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثالثة	220
رابعاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرابعة	221
خامساً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الخامسة	223
سادساً: النتائج العامة	225
التوصيات والمقترحات	227
الخاتمة	230
قائمة المصادر والمراجع	233
ملاحق الدراسة	255
فهرس الآيات القرآنية الكريمة	256
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	261
استمارة الاستبيان	262

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضّح توزيع أفراد العينة المدروسة حسب متغير السن	180
02	يوضّح توزيع أفراد العيّنة المدروسة حسب متغير الحالة التعليمية	181
03	يوضّح توزيع أفراد العيّنة المدروسة حسب متغير الوظيفة المهنية	182
04	يوضّح توزيع أفراد العيّنة المدروسة حسب متغير طريقة الالتحاق بالمؤسسة	183
05	يوضّح توزيع العيّنة المدروسة حسب متغير الخبرة	184
06	يوضّح مدى مساهمة المؤسسة الدينية الرسمية في بناء المجتمع المسلم	185
07	يوضّح إذا كانت هذه المساهمة (جيّدة- حسنة- مقبولة)	186
08	يوضّح الجوانب التي تُركِّز عليها المؤسسة الدينية الرسمية في بناء المجتمع المسلم	187
09	يوضّح أهم الوسائل التي تعتمدها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم	188
10	يوضّح مدى فاعلية الوسائل التي تنتهجها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم	189
11	يوضّح طبيعة مواضيع الخطب المنبرية التي تقدم للمصلين	190
12	يوضّح الدروس الدينية التي تقام في المؤسسة الدينية الرسمية	191
13	يوضّح تخصيص المؤسسة الدينية الرسمية خطباً ودروساً في موضوع الانحراف	192
14	يوضّح مدى كفاية الخطب والدروس التي تقدمها المؤسسة الدينية الرسمية في موضوع الانحراف	193
15	يوضّح مدى تلقي المؤسسة الدينية الرسمية مقترحات من الهيئات والجمعيات المحلية بتخصيص خطبة أو درساً حول ظاهرة الانحراف	194
16	يوضّح مدى متابعة المؤسسة الدينية الرسمية الأخبار التي تتعلّق بالانحراف قبل إعداد خطبة أو درس	195
17	يوضّح الأسلوب المستخدم لتناول موضوع الوقاية من الانحراف الاجتماعي	196
18	يوضّح مدى فاعلية الأساليب من حيث المعالجة	197
19	يوضّح مدى قيام المؤسسة الدينية الرسمية بإعداد منشورات دينية وإعلانات في مواضيع معينة	198
20	يوضّح إعداد ونشر المؤسسة الدينية الرسمية منشورات وإعلانات خاصة بموضوع	199

	الانحراف	
21	يوضّح ترغيب المؤسسة الدينية الرسمية لشباب الحي في إعداد المنشورات والإعلانات التي تنجزها	200
22	يوضّح إقبال مرتادي المؤسسة الدينية الرسمية على قراءة المنشورات والإعلانات التوعوية	201
23	يوضّح مدى قيام المؤسسة الدينية الرسمية بالتواصل مع الأسر لوقاية أبنائهم من الانحراف	202
24	يوضّح مدى تنظيم المؤسسة الدينية الرسمية دروساً توعوية في المدارس والجامعات	203
25	يوضّح تعاون المؤسسة الدينية الرسمية مع الأجهزة الأمنية للمشاركة في نشاطات تتعلّق بمكافحة ظاهرة الانحراف	203
26	يوضّح مشاركة المؤسسة الدينية الرسمية في تقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية	204
27	يوضّح مدى تعاون المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسة الإعلامية (كإذاعة وتلفزيون) في مجال الوقاية من الانحراف	205
28	يوضّح مدى قيام الإمام بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف في الحي الذي يأمم فيه	206
29	يوضّح أنّ للإمام برامج وأنشطة يقدمها لأهل الحي الذي يأمم فيه	207
30	يوضّح الأنشطة والبرامج التي يقدمها الإمام	208
31	يوضّح مدى قيام الإمام بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف	209
32	يوضّح أهم الأساليب التي تُعزِّز من التربية الدينية وتُقلِّل من الانحراف في الحي الذي يأمم فيه الإمام	210
33	يوضّح استخدام الإمام لشبكات التواصل الاجتماعي في التحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع	211
34	يوضّح طبيعة شبكات التواصل التي يتم عبرها تحذير وتنبيه المجتمع من الانحراف.	212

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الواقعي والحقيقي الذي تلعبه المؤسسة الدينية الرسمية في بناء المجتمع ووقايته من الانحراف الاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على مشكلة الدراسة وفرضياتها، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من أئمة خطباء مساجد مدينة الجلفة بلغ عددهم ثلاثة وستون (63) إماماً خطيباً حيث تمّ اختيارهم بطريقة قصدية، ولجمع المعلومات اعتمدنا على استمارة استبيان كأداة أساسية في البحث والملاحظة والمقابلة كأدوات مساعدة، والاستمارة تتكوّن من ستّة (06) محاور محور للبيانات الشخصية، والمحور الثاني خاص بمساهمة المؤسسة الدينية الرسمية في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام، والمحور الثالث خاص بمساهمة الخطب المنبرية والدروس الدينية في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي، والمحور الرابع خاص بالمنشورات الدينية والإعلانات التي تنشرها المؤسسة الدينية الرسمية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه، أمّا المحور الخامس خاص بالتنسيق والتعاون والتكامل بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع، بينما المحور السادس خاص بالبرامج والأنشطة الدعوية التي يقوم بها الإمام خارج محيط المؤسسة الدينية الرسمية تُساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

أمّا بالنسبة لتحليل بيانات الدراسة فقد تمّ الاستعانة بالجداول البسيطة وتحليلها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على القراءة السوسيولوجية للأرقام والنّسب المجدولة.

ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية: أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تُساهم في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام لتحيق أهدافها من الوقاية من الانحراف الاجتماعي، وأظهرت الدراسة أنّ الخطب المنبرية والدروس الدينية تُساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي، كما بينت الدراسة عدم وجود منشورات دينية وإعلانات و حتّى

ملصقات تنشرها المؤسسة الدينية الرسمية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق وتعاون وتكامل في الأدوار بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف، وقد أظهرت الدراسة وجود برامج وأنشطة دعوية يقوم بها الإمام تُساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

وبالعودة إلى نتائج الدراسة يُمكن القول أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تُساهم نسبياً في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع، ولكن وعلى الرّغم من هذه المساهمة التي تُحقّقها المؤسسة الدينية الرسمية إلاّ أنّه اتضح هناك عوامل ومعيقات تحد من أداء دورها كشفتها الدراسة، نذكر منها: عدم استقلالية المؤسسة الدينية الرسمية، عدم اكتراث معظم الأفراد بها، عدم وجود تنسيق بينها وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وبناء على ما أظهرته نتائج الدراسة فإنّنا نوصي ونقترح بما يلي:

- نقترح بأن تكون نهاية بحثنا إشكالية للباحثين في دراسة بعض الجوانب التي لم نتمكّن من التعمُّق في دراستها. وذلك بدراسة كلّ محور من البحث دراسة مُعمّقة، تُعطي نتائجها.
- يجب تضافر جهود المؤسسات الاجتماعية الرسمية منها وغير الرسمية للتصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها بشتّى الطرق.
- العمل على تفعيل المؤسسة الدينية الرسمية في معالجة ظاهرة الانحراف والعمل على تغيير السلوكات السلبية للأفراد من خلال الخطب والدروس، والتكثيف من الحملات التوعوية والتثقيفية والتربوية لتحصين الأفراد ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي.
- الاهتمام بنشر المنشورات الدينية والإعلانات وحتّى المطويات والملصقات التي تتضمن معلومات عن مخاطر الانحراف وأضراره.

- إعداد البرامج والنشاطات الشبابية الجاذبة مثل المسابقات الفكرية، والرحلات والمخيمات تُساعد في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع.
- تفعيل التواصل الالكتروني مع القائمين على المؤسسة الدينية الرسمية عن طريق شبكات التواصل المختلفة (اليوتيوب، الفيس بوك، تويتر، ...)، وغيرها من التقنيات الحديثة في بث رسالته وتوعية الأفراد بأخطار الانحراف وصدّهم عنها.
- تزويد الأئمة الخطباء بمختلف العلوم كعلم النفس، وعلم الاجتماع والفلسفة، وغيرها من العلوم، وذلك لإعطاء الخطاب الدّيني دوراً علمياً أكاديمياً، حتّى لا يبقى خطاباً وعظياً في حل المشكلات الاجتماعية الآنية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الدينية الرسمية، الانحراف الاجتماعي، الدّين، المسجد، الوقاية.

Abstract :

This study aims at knowing the real role played by the official religious institution in building the society and preventing it from the social delinquency. To achieve this goal, we relied on the analytical descriptive method to answer the problem of the study and its hypotheses. The study was applied on a sample of 63 preacher Imams of the mosques of the city of Djelfa who had been chosen on purpose. As for data collection, we used a questionnaire as the main tool in research, and the observation and interviews as auxiliary tools. The questionnaire is made up of 06 axes as follows: the 1st is about the personal information, the 2nd is about the contribution of the official religious institution to the building of the target Islamic society according to the teachings and principles of Islam, the 3rd is about the contribution of the preaches and the religious lessons in raising awareness of the prayers and immunizing them culturally and religiously against social delinquency, the 4th is about the religious publications and advertisements published by the official religious institution to inform the society about the causes and aspects of pollution and its repercussions, the 5th is about the collaboration and complementarily between the official religious institution and the other social institutions in limiting the social delinquency, while the 6th is about the programs and activities made by the Imams outside the environment of the official religious institution to help immunize the people against the social delinquency.

As for data analysis, we relied on the simple tables and analyzed them through the qualitative style that relies on the sociological reading of the tabulated ratios and numbers.

Findings of the study show that the official religious institution contributes to building the target Islamic society according to the teachings and dictations of Islam to achieve its goals of the prevention from the social delinquency. Moreover, the religious preaches and lessons contribute directly or indirectly to the awareness of the people and culturally and socially immunize them against the social delinquency. Besides, there are no religious publications, advertisements, or posters made by the official religious institution to inform the society about the causes, aspects, and repercussions of the social delinquency. Furthermore, there is neither collaboration nor complementarily between the official religious institution and the other social institutions in limiting the social delinquency. Finally, there are programs and activities made by the Imams outside the environment of the official religious institution to help immunize the people against the social delinquency. Back to the results of the study, we can say that the official religious institution relatively contributes to the prevention from the social delinquency. However, there are obstacles that limit its role as the dependence of the official religious institution, the indifference of most of the individuals towards it, and the absence of collaboration between it and the other social institutions.

Based on the findings of the study, we recommend and suggest that:

- The end of our study can be a problematic for the researchers to study some of the aspects we could not delve in through studying each axis of the study in depth.
- There must be collaboration between the efforts of the official and unofficial social institutions to stop and fight this phenomenon with all the tools.
- We must work to promote the role of the official religious institution in handling the phenomenon of delinquency and change the negative behaviors of the individuals through preaches , lessons, and the educational and cultural awareness campaigns to immunize the individuals culturally and religiously against the social delinquency.
- We must focus on the religious publications, advertisements, and even posters that include information about the dangers of delinquency.
- We must make attractive programs and activities for the youth such as the intellectual competitions, trips, and campaigns that help fight the social delinquency.
- We must promote the electronic communication with the officials of the official religious institution through the social media (YouTube, Face book, Twitter…etc) and the other modern technologies to transmit messages, raise the awareness of the people about the risks of delinquency, and keep them away from it.
- We must equip the preacher Imams with various sciences such s psychology, sociology, philosophy, etc to give the religious discourse an academic scientific role so that it does not keep a preach discourse that solves the immediate social problems.

Key words: the official religious institution; social delinquency; religion; mosque; prevention.

المقدمة:

لا شكّ أنّ للدّين أثر كبير في توجيه الإنسان وتهيئة طاقاته لمواجهة مختلف تغيرات الحياة نحو الكمال الخلقي، والإسلام بتعاليمه السّمحاء، وتشريعاته القويمة، يمثل الصورة الكاملة والمثالية للأديان السّماوية فهو دين أخلاق وقيم رفيعة ومبادئ سوية، لا يخلو عن ذكر والحث على أيّ سلوك سليم، فهو يعمد إلى إسعاد الإنسان في الحال والمآل. وقد اهتم اهتماماً بالغاً بهذا الإنسان، وأحاطه بالحفظ والرّعاية، مُحقّقاً مقاصد عظيمة يجب أن يتعلمها كل مسلم ومسلمة، وهي الدّين والنفس والعقل والعرض والمال. وذلك لأنّ الدنيا التي يعيش فيها الإنسان تقوم على هذه المقاصد ولا تتوافر معاني الحياة الإنسانية الكريمة إلاّ إذا توافرت هذه الأمور وهي من تكريم الله للإنسان إذ قال سبحانه وتعالى: "**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**" (سورة الإسراء: 70).

ولما كان الانحراف والفساد سمة بارزة في حركة المجتمع، كان لابدّ من محاصرة السلبيات وتغييرها نحو المبادئ والأسس الأصلية التي قام عليها المجتمع. ولهذا كان للدّين الإسلامي نظرة واسعة في هذا المجال بحيث أسس الإسلام لركائز، ووضع مقومات بارزة داخل التنظيم الاجتماعي، تؤدي دور ما يُعرف بالحراسة الدائمة للقيم والمشروعات العليا للأمّة، والرّقابة المستمرّة لها وزيادة فاعليتها وتفعيلها ..."[1].

وعلى افتراض أنّ المؤسسة الدينية انعكاس لصورة الدّين كمنظومة حضارية تهدف إلى خدمة الإنسانية، إذ تعمل على صناعة السلوك السوي عند الأفراد ذلك أنّ المؤسسة الدينية تمنع الانحراف والفساد والخروج عن الأوساط الاجتماعية، فهي تعمل على صناعة الاتجاه الاجتماعي الموافق للقيم

[1] محمد توفيق محمد سعد، **(فقه تغيير المنكر)**، سلسلة مجلة الأمة القطرية، تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 41، 1995م، ص 37.

الدينية المثالية ومتى تحقق المؤسسة الدينية هذا الهدف فإنّها تضطلع بوظائف توجيهية عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الإخاء والتعاون الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية لها دورها الديني والدنيوي الهام باتباعها الأساليب التربوية والاجتماعية في غرس قيمها الدينية التي لها أثر كبير في التنشئة الاجتماعية على مقاصد الشريعة الإسلامية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف الإسهام في التأكيد على العناية بالجوانب الوقائية، وبناء جدار المناعة والحصانة لدى أفراد المجتمع، والحد من الآفات والانحرافات الاجتماعية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره. والذي يستوجب تكاتف مؤسسات المجتمع المختلفة، وخاصةً مؤسسات التنشئة الاجتماعية. ومن بين هذه المؤسسات التي تعنى بشؤون الإنسان الدينية والاجتماعية، وما يهمه وما يحيط به من خير وشر، وما يواجهه من تحديات آنية ومستقبلية، هي المؤسسة الدينية التي تتوقف فعاليتها على أهم مخرجاتها ألا وهو الخطاب الديني والذي يمثل أهم أداة ضبط اجتماعي، ولذا أصبح من الضروري الارتقاء به وتطويره وفق ما يتماشى ومتطلبات المجتمع.

وقد جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى الفصول التالية:

الفصل الأول تناول الإطار النظري والمنهجي للدراسة، وتمّ فيه تحديد مشكلة الدراسة وفرضياتها، كما أشرنا إلى أهمية الدراسة وشرحنا الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ثم الإشارة إلى أهدافها، وقمنا بتحديد المفاهيم الإجرائية التي تُشكّل مفاتيح الدراسة، كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم الدين، والمؤسسة الدينية الرسمية، والدور، والوقاية، والانحراف الاجتماعي، وبعدها تمّ التعرض لأهم الدراسات التي سبقت وأن تناولت موضوع دراستنا. وقد تنوعت الدراسات السابقة التي تعرضت لها هذه الدراسة بين الدراسات الجزائرية والعربية، أمّا **الفصل الثاني** تناول الانحراف الاجتماعي، وفيه تمّ تحديد

مفهوم وتعريف الانحراف الاجتماعي، والتمييز بين الانحراف والجريمة والجنوح، وتصنيفاته، وأهم العوامل المؤدية له، والنظريات المفسرة له، وتناول **الفصل الثالث** المؤسسة الدينية الرسمية، وفيه تناولنا الدّين ومفهومه، وطبيعته، وأهميته في المجتمع، والأسس التي يقوم عليها، وخصائصه، ووظائفه في المجتمع، وعلاقاته بالقيّم، والتدين، والتغير الاجتماعي، كما تطرقنا إلى مفهوم المؤسسة الدينية وأنواعها في الجزائر، في حين تناول **الفصل الرابع** المؤسسة الدينية وعلاقتها بالوقاية من الانحراف الاجتماعي، وفيه تمّ تحديد موقف الدّين الإسلامي من الانحراف الاجتماعي، وأشرنا فيه إلى الجانب الوقائي والعلاجي (العقابي) له، ودور المؤسسة الدينية في الوقاية منه، معرجاً على أهم الوسائل التربوية المتاحة لها في الحد والوقاية من الانحراف الاجتماعي، وبعدها المؤسسات المشاركة للمؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، بينما تطرق **الفصل الخامس** إلى الإجراءات المنهجية للدراسة. حيث اشتملت على حدود الدراسة ومجالاتها، والمنهج المتبع، ومجتمع الدراسة والعيّنة، وأدوات جمع البيانات المستخدمة، وبعدها المعالجة الإحصائية، وقد تضمن **الفصل السادس** على عرض وتحليل بيانات الدراسة، وفي الأخير شمل **الفصل السابع** على مناقشة وتفسير نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات التي اقترحناها، ثم النتائج العامة للدراسة، بعدها التوصيات والمقترحات.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يعتبر الإطار المنهجي للدراسة بمثابة خطوة أساسية ومهمة في توجيه البحث العلمي وسيره، إذ كلّما كانت الخطوات المنهجية واضحة ومحدّدة جاءت النتائج كذلك، ونحن في بحثنا هذا سنتناول موضوع يعتبر من المواضيع المهمة يجب دراستها في وقتنا الحالي والذي جاء تحت عنوان المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، حيث تطرّقنا في هذا الفصل إلى مجموعة من العناصر، بداية بتحديد مشكلة الدراسة وفرضياتها، وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، ثمّ أهداف الدراسة، وتحديد المفاهيم الإجرائية، وبعدها الدراسات السابقة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

لا يختلف اثنان على أنّ المؤسسة الدينية من أهم المؤسسات الفاعلة في المجتمع، لما لها من خصائص فريدة تميّزها عن باقي المؤسسات، أهمها إحاطتها بهالة من التقديس، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلّمها للأفراد. وتضم أهم عناصر فاعلة في المجتمع من الأئمة والخطباء، وهم المسئولون عن الاتصال المباشر بأفراد المجتمع عبر الخطاب الديني، وفيها تتشكّل وتتكوّن الشخصية المرجوة لدى أفراد المجتمع، كما تؤدي المؤسسة الدينية الإسلامية عملاً حيوياً مهماً في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره من خلال تلقين مبادئ الشريعة الإسلامية السّمحة التي تدعو إلى الأمن والأمان.

ومع تفشي الآفات والانحرافات الاجتماعية، والأزمات الأخلاقية المُخلة بالأمن من خلال مظاهر سلوك الانحراف والإجرام في المجتمعات، بالرغم من تطور المجتمعات وتقدمها، وما يقدم من توعيات تربوية ونفسية واجتماعية، إلاّ أنّ الظواهر الانحراف عرفت انتشاراً واسعاً واستفحلت جميع شرائح المجتمع بمختلف أعمارهم ومكانتهم الاجتماعية.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات، يُعاني في السنوات الأخيرة من العديد من المشاكل الاجتماعية والأزمات الأخلاقية التي لم نكن نسمع بها في الماضي، فجرائم القتل والاغتصاب ناهيك عن انتشار الفواحش بكل أنواعها، تنخر المجتمع ويرى الكثيرون أنّ من بين العوامل والأسباب المؤدية لهذه الظواهر، ضعف الوازع الديني، قصور الأسرة في تربية أبنائها، ضعف دور المؤسسات التربوية التعليمية كالمدرسة والجامعة، خلل في برامج وسائل الإعلام المختلفة، إضافةً إلى العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة، وكذا الظروف النفسية والبيئية وغيرها من العوامل المؤدية لهذه الظواهر.

وهنا تأتي أهمية المؤسسة الدينية ذات التأثير المباشر والفعّال في حياة المجتمع المسلم. فهي تكمل بناء المجتمع وتدعمه وتقوّي أركانه وتعمقه في النّفوس فضلاً عن أنّ المؤسسات الدينية يمكن

أن تؤدي دورها الأول في حياة المسلمين وتتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى وتتكامل معها في عملية التنشئة الاجتماعية المبنية على أسس الإسلام وتعاليمه، إضافةً إلى كونها مصدر إشعاع تربوي، واجتماعي، واقتصادي، وعملي. ومن المؤسسة الدينية تشع الثقافة الإسلامية الأصيلة، ومنها ينبع الوعي الديني، وفيها يتعلّم المسلم ويستمع إلى الموعظة والنّصح والإرشاد، ويخطّط فيها لرعاية أفراد المجتمع وحمايتهم من الانحراف وكيفية التصدّي لما يواجههم من مشكلات متعدّدة وقضايا متنوعة خصوصاً في حاضرنا الذي كثرت فيه صور الانحراف والإجرام.

إذن، إنّ المؤسسة الدينية مؤسسة لا غنى عنها في مواجهة مختلف ظواهر الانحراف التي يُعاني منها المجتمع لاعتبارات مهمة وأساسية، فالأنشطة الدعوية التي تقوم بها المؤسسة الدينية تساهم في توعية أفراد المجتمع وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف، ويمكن أن تقوم على أساسها جميع النشاطات الأخرى التي تسهم في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

وتأسيساً على ما سبق جاءت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به المؤسسة الدينية الرسمية وذلك من خلال سعيها في نشر الوعي الوقائي بين فئات المجتمع ومواجهة ظاهرة الانحراف الاجتماعي، انطلاقاً من السؤال الرئيسي التالي: **ما هو الدور الواقعي والحقيقي الذي تقوم به المؤسسة الدينية الرسمية في نشر الوعي والوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع؟**

ثانياً: فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي، قمنا باقتراح مجموعة من الفرضيات بدل وضع تساؤلات لأنّ الفرضية هي الأنسب للتطبيق في موضوع هذه الدراسة، وهي عبارة عن استنتاج يطرحه الباحث وينطلق منه في دراسة موضوعه، وتتميّز بالدّقة وعدم التناقض وتحتمل إمّا الصحة وإما الخطأ وهي تقدّم تفسيراً مؤقتاً للعلاقات بين المتغيرات.

وعلى إثر ذلك تمّ صياغة جملة من الفرضيات وهي كالآتي:

1- تساهم المؤسسة الدينية الرسمية في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام.

2- تساهم الخطب المنبرية والدروس الدينية في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي.

3- توجد منشورات دينية وإعلانات تنشرها المؤسسة الدينية الرسمية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه.

4- يوجد تنسيق وتعاون وتكامل في الأدوار بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

5- توجد برامج وأنشطة دعوية يقوم بها الإمام تساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

ثالثاً: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

أ- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراسة دور المؤسسة الدينية الرسمية إلى عدّة اعتبارات علمية وعملية، نذكر منها:

- ندرة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المؤسسة الدينية الرسمية وعلاقتها بالوقاية من الانحراف الاجتماعي.

- تزايد المشكلات الاجتماعية في المجتمع الجزائري وأثارها السلبية على العلاقة بين الفرد والمجتمع.

– استرشاد القائمين على المؤسسة الدينية الرسمية بأهم الوسائل والأساليب الملائمة للارتقاء بمستوى أدائها، وزيادة عطائها في عملها، وتمكينها من القيام بدورها الاجتماعي على أكمل وجه.

– جذب انتباه المجتمع بأهمية المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ب– أسباب اختيار الموضوع:

أما الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع بالرغم من صعوبته، فيتمثل السبب الأول في اقتناعنا بوجود مؤسسات دينية تسهم في تربيتنا وتشكيل شخصيتنا. فبالإضافة في ما تغرسه في نفوسنا من حب الخير والبعد عن الشر. ويتمثل السبب الثاني في اقتناعنا بالتأثير القوي للمؤسسة الدينية في مواجهة الانحراف الاجتماعي، خاصة مؤسسة المسجد لانتشارها الكبير، إذ تلعب أدواراً متعدّدة في حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال ما تقدّمه من خطب ودروس دينية كقناة إعلامية يتواصل من خلالها الخطباء والأئمة مع جمهورهم لإعدادهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وكذا لما تتميّز به من خصائص فريدة، أهمها إحاطتها بهالة من التقديس والاحترام. ويكمن السبب الثالث في رغبتي في خوض غمار هذا الموضوع الحيوي والجدير بالدراسة في قسميها النظري والميداني، مما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع والإسهام المتواضع في إثراء هذا الجانب من المواضيع التي لا تزال في حاجة إلى البحث.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:

1– الكشف عن واقع المؤسسة الدينية الرسمية في الجزائر.

2– العمل على إبراز الدور الرائد للمؤسسة الدينية الرسمية كمؤسسة فاعلة لها القدرة على بناء المجتمع ووقايته من الانحراف الاجتماعي.

3- الكشف عن أهم العوامل التي تحول دون أداء المؤسسة الدينية الرسمية دورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

4- تقديم جملة من التوصيات والمقترحات لتفعيل دور المؤسسة الدينية الرسمية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

خامساً: المفاهيم الإجرائية للدراسة:

إنّ المفاهيم في الدراسات الإنسانية والاجتماعية هي التي تحدّد دلالات الألفاظ والمصطلحات، تفادياً لأيّ التباس أو اختلاف في المفهوم، لذا يشترط في هذا التحديد الدّقة حتّى يتسنّى للباحث إجراء بحثه على أساس علمي مُحكم وسليم. وبالنسبة لموضوعنا الذي يتناول: المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، فإنّ الاشتغال بهذا العنوان يتطلّب منّا تحديد في البداية مصطلحاته الأساسية التي يُمكن أن تخدم الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- **الدين:**

نقصد به الدين الإسلامي وتطبيقاته العملية والسلوكية لكل فضائله السامية من خلال رسم الطريق المضبوط الذي يتطلب على المؤمن أن يسلكه مرضاة للخالق والمخلوق.

- **المؤسسة الدينية الرسمية:**

نقصد بها مؤسسة المسجد تلك المؤسسة الدينية الإسلامية التي تتبنّاها الدولة بشكل رسمي وتعطي لها الصلاحيات كافة لمزاولة مهامها في نشر تعاليم الدين وخدمة المجتمع وإصلاحه.

- **الدور:**

نقصد به مجموعة من البرامج والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الدينية الرسمية من توعية وتوجيه أفراد المجتمع وذلك بهدف وقايتهم من الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

- **الوقاية:**

نقصد بها وقاية المجتمع من جميع المشكلات التي احتمال أن يتعرّض لها المجتمع، ووضع التدابير اللازمة للوقاية لكي نستطيع تخليص مجتمعنا من جميع المشاكل.

- **الانحراف الاجتماعي:**

نقصد به تلك التصرفات والأفعال التي يرتكبها الشخص المخالفة للمجتمع أخلاقياً ودينياً وقانونياً وعرفياً، والتي تؤثر على استقرار الفرد والمجتمع، كالجريمة بكافة أنواعها والعنف بكل أشكاله، والإدمان على الكحول والمواد المخدرة، وغير ذلك من الظواهر التي تبدو واضحة في المجتمع، تستدعي تدخّل المؤسسة الدينية الرسمية لإيقافها والحد منها.

سادساً: الدراسات السابقة:

تبنى البحوث العلمية على المعرفة الموجودة، وتشكل الدراسات العلمية أساساً لبناء العلم والمنطلق الذي ينطلق منه الباحثون ويبنون عليه معرفتهم، وتعتبر المعرفة عملية مشتركة تُبنى بجهود المجموعة والأجيال المتعاقبة، وبما أنّها عملية تراكمية لابد من الوقوف أحياناً عند بعض الدراسات السابقة التي لامست بشكل أو بآخر بعداً أو أكثر من أبعاد الدراسة من قبيل تلك الدراسات التي تناولت وسيتم الاستفادة منها بشكل أو بآخر في إطار ما تسمح به حدود الدراسة، وسيتم التعرض إليها ببيان النقاط التالية: الهدف من الدراسات، والمنهج المتبع فيها، وعرض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات المشابهة.

ومن هذا المنطلق كانت الدراسات العلمية التي اعتمدناها في بحثنا كالآتي:

1- الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: ظاهرة العنف في الجزائر وموقف الخطاب الإسلامي المعاصر"[1]

هدفت الدراسة إلى تبيين مفهوم العنف، تاريخه، مظاهره، أنواعه، وسائله، أسبابه وآثاره، والتعرف على كيفية مواجهة هذه الظاهرة حال وقوعها، علاجها بعد وقوعها والحلول الوقائية منعاً لوقوعها مستقبلاً، وكذا تحديد العناصر التي يقوم عليها الخطاب الإسلامي المعاصر في الجزائر في تعامله مع هذه الظاهرة ومدى إيجابيته أو سلبيته. وقد اعتمد الباحث في دراسته على ثلاثة مناهج، تمثلت في: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج النقدي. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: أنّ ظاهرة العنف وخاصة في الجزائر ليست ظرفية أو منعزلة، وإنّما هي مشكلة ظهرت وتكرّرت عبر مراحل مختلفة حسب وجود مسبباتها، وأنّ أسباب العنف متنوعة ومتداخلة، لكن يمكن اعتبار الأسباب الفكرية هي الرئيسية وأهمها الفهم الخاطئ والإسقاط السيئ لكلام العلماء، وأنّ قلّة العناية بالعلوم الإسلامية في النظام التعليمي، دفع الأفراد إلى اللجوء إلى المصادر غير الرسمية لإشباع الحاجات الدينية، فوقعوا ضحية الأفكار المتطرفة، وأنّ الاعتماد على الخطاب الإسلامي المعتدل، وتشجيع الحوار في كل المستويات وتطبيق الشريعة الإسلامية بكل مجالاتها، كل تلك الطرق كفيلة بالحماية من الوقوع ضحية للعنف والتطرف، والإسلام بريء تماما من العنف، وأنّ ما ينسب إليه من ذلك لا يخرج عن إطار دعايات مغرضة، وحملات تشويه مقصودة؛ فالله تعالى هو السلام، وشعار الإسلام وتحية المسلمين هي السلام، بل وحتّى تحية أهل الجنّة السلام.

[1] مسعود بو سعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر وموقف الخطاب الإسلامي المعاصر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 1427هـ- 2006م.

الدراسة الثانية: دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي"[1]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور المؤسسة الدينية الرسمية في عملية التغيير الاجتماعي ومدى عملها في تحقيق أهداف التغيير الاجتماعي في الإسلام. وقد اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الدينية الرسمية لا تخرج من المساهمة في تحقيق أهداف التغيير الاجتماعي في الإسلام، تعمل المؤسسة الدينية الرسمية في حدود إمكانيتها على تغيير التحديات التي تواجه الشباب والأسرة، أنّ المؤسسة الدينية الرسمية في الجزائر غير مستقلة في أداء عملها وهذا ما انعكس على أدائها وثقة أفراد المجتمع بها.

الدراسة الثالثة: دور المسجد في المجتمع الإسلامي المعاصر"[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المسجد في المجتمع الإسلامي وخصوصاً أثناء وجود الاستعمار الفرنسي للجزائر. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي، حيث ركّز على دور المسجد في الحفاظ على الشخصية الإسلامية ومقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحقبة الاستعمارية في الجزائر: (1830-1962م). وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: أنّ للمسجد دور راشد في حياة المسلمين، تراجع مكانة المسجد حيث فقد قيادته للمجتمع، تطور المجتمع وعجز المسجد عن مواكبة هذا التطور وانحصار دوره وعجزه عن أداء رسالته وبيّن الباحث أنّ هذا العجز راجع إلى أسباب داخلية كضعف المسلمين وجهلهم بأمور دينهم والعجز عن تسيير المساجد من طرف المشرفين عليها، وأسباب خارجية يمثلها الاستعمار والتبشير والصهيونية والشيوعية.

---

[1] سمير الويفي، **دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي دراسة حالة مسجد أول نوفمبر – باتنة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1430-1431هـ/ 2009- 2010م.

[2] نور الدين طوابة، **دور المسجد في المجتمع الإسلامي المعاصر**، رسالة ماجستير، قسم الدعوة والإعلام، كلية أصول الدين والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 1992-1993م.

الدراسة الرابعة: دور المرشدة الدينية في الإصلاح الاجتماعي"[1]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفاعل للمرأة في مجال الإصلاح الاجتماعي من خلال عمل المرأة في ميدان الإرشاد الديني كتجربة عمل حديثة في الجزائر. واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة لأنّه الأكثر ملائمة بالموضوع، حيث يمكن الباحث من الحصول على مجموعة من المعلومات الوصفية القيمة التي قد لا تتوفر عن طريق الدراسات المسحية الشاملة. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: كل أنشطة المرشدة الدينية في واقع العمل ولا تخرج عن المساهمة الجادّة في إصلاح حال المرأة خاصة والمجتمع عامة، عمل المرشدة الدينية هو أنسب الأعمال التي توافق عمل المرأة والمشاركة الاجتماعية وفق المنظور الشرعي، الإصلاح الاجتماعي وفق المنظور الشرعي يهدف إلى تثبيت الخصائص الفطرية لدى المرأة، وصقلها من خلال ترشيده، ومساعدتها على أن تمارس مهامها ومسؤوليتها الشرعية في توازن تام بعيداً عن الغلو والانحراف.

الدراسة الخامسة: الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق "دراسة نظرية – ميدانية على عينة من الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف"[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها أسر الأحداث والتي قد تكون سبباً في تعرضهم للانحراف، والتعرف على الحالة النفسية للأحداث، التي قد تكون دافعاً لمحاولة القيام ببعض السلوكات الانحرافية. أمّا الهدف العام من هذه الدراسة فيتمثل في توجيه الاهتمام سواء للأسرة أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية لضرورة العناية ومتابعة الأحداث قبل

---

[1] عائشة أونيش، **دور المرشدة الدينية في الإصلاح الاجتماعي**، رسالة ماجستير، قسم الدعوة والإعلام، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2003- 2004م.

[2] زرارقة فيروز، **الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق "دراسة نظرية-ميدانية على عينة من الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة- الجزائر، 2004-2005م.

تعرضهم للانحراف أي ضرورة إشعار الأسرة كل هذه المؤسسات والجهات المختصة عندما تعجز عن تربية أبنائها أو السيطرة عليهم، ذلك أنّ الوقاية خير من العلاج. وقد استخدمت الباحثة المنهج التجريبي والطريقة المقارنة لتسهيل عملية الكشف عن العوامل المسببة لظاهرة انحراف الأحداث المراهقين. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: وجود علاقة طردية بين طبيعة العلاقات الأسرية والانحراف، أنّ لمرحلة المراهقة تأثير كبير على تغيير سلوكات الأحداث، والتأثير على انفعالاته، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع الاقتصادي للأسرة والسلوك الانحرافي للابن المراهق، أنّ لضعف المستوى التعليمي وعدم التوافق الفكري والعلمي بين الوالدين تأثيراً على السلوك الانحرافي للأبناء. أمّا النتيجة النهائية التي توصلت إليها الباحثة هي: أنّ هناك علاقة طردية بين الأسرة بمختلف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتغيرات مرحلة المراهقة، على انحراف الحدث المراهق.

2- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: الدور الأمني للمسجد من خلال الخطب المنبرية (دراسة مسحية لخطب الحرمين الشريفين)"[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الأمني للمسجد من خلال الخطب المنبرية، في دعم الأمن والاستقرار في المملكة العربية السعودية ومساندة الجهود الأمنية من خلال عرض التصورات النظرية والتوجهات الفكرية المناسبة لترسيخ مفهوم الأمن الشامل. وقد استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى باستخدام استمارة تحليل المحتوى كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: إنّ أبرز عناصر الأمن الموجودة في الخطب المنبرية التي تلقى في صلاة الجمعة

[1] فيصل بن سليمان الدرعان، **الدور الأمني للمسجد من خلال الخطب المنبرية "دراسة مسحية لخطب الحرمين الشريفين**، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، تخصص قيادة أمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1428هـ-2007م.

بـالحرمين الشـريفين والتـي تنتمـي بشـدة لهـذه الخطـب هـي علـى الترتيـب: الأمـن العقـدي، الأمـن الاقتصادي، الأمن الوطني، الأمن الفكري، وإنّ أبرز أبعاد الدور الأمني للمسجد الموجودة في الخطب المنبرية التي تلقى في صلاة الجمعة بالحرمين الشريفين والتي تنتمي بشدة لهذه الخطب هي على الترتيب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الحض على التعاون والتكافل الاجتماعي، النهي عن الفساد في الأرض، النهي عن الغلو والتطرف، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عناصر الأمن التي تشتمل عليها الخطب المنبرية في صلاة الجمعة بالحرمين الشريفين تعزي إلى المسجد، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد الدور الأمني للمسجد من خلال الخطب المنبرية في صلاة الجمعة بالحرمين الشريفين تعزي إلى المسجد.

الدراسة الثانية: دور المسجد في الوقاية من الانحراف "دراسة ميدانية على أئمة ومرتادي المساجد بشرق الرياض"[1]

هدفت الدراسة إلى إبراز الدّور التّعبدي والتوجيهي والتّعليمي للمسجد في الوقاية من الانحراف وأهم الحلول المقترحة التي من شأنها تفعيل دور المسجد في الوقاية من الانحراف. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتّعبير عنها كيفياً وكمياً. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: الدّور التّعبدي للمسجد في الوقاية من الانحراف جاء في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة، ويليه الدور التوجيهي للمسجد بدرجة كبيرة جداً، ثم الدّور التّعليمي للمسجد جاء في المرتبة الثالثة بأهمية كبيرة أيضاً.

[1] متعب بن علي المشعوف، **دور المسجد في الوقاية من الانحراف "دراسة ميدانية على أئمة ومرتادي المساجد بشرق الرياض**، رسالة ماجستير، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007م.

الدراسة الثالثة: دور إمام المسجد في الوقاية من الجريمة "دراسة ميدانية مسحية على مساجد مدينة الرياض"[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إمام المسجد في الوقاية من الجريمة. وقد استخدم الباحث منهجين: المنهج الوثائقي والمنهج الوصفي بتطبيق الأسلوب المسحي. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: أنّ الوظيفة الحقيقية لإمام المسجد في الإسلام بناء المسلم الكامل في سلوكه وعمله وعبادته وفي علاقته بربّه وبالنّاس، يسهم إمام المسجد في الوقاية من الجريمة في المجتمع، وذلك بتوعية وإرشاد وتقديم النّصائح للنّاس بأضرار الجريمة بشكل عام، وبالتحذير من فعلها أو المشاركة فيها، والمسجد في صورته المثالية يُعد أفضل مكان تتم فيه التوعية بوسائل الوقاية من الجريمة، يسهم إمام المسجد نسبياً في رفع مستوى الوقاية من السلوك المنحرف في المجتمع ومحاربة المسكرات في المجتمع، دور إمام المسجد في مجال الوقاية من الجريمة دور دعوي تحفيزي فقط، يقتصر على ناحية الخطابة والتوعية والإرشاد والنّصح بدون مشاركة للجهات الأخرى في رفع مستوى الوعي الأمني، ليس هناك ارتباط وثيق بين الإمام والجهات التعليمية الأخرى، ودور الإمام مقتصر على الخطب والمواعظ ودروس تحفيظ القرآن، للإمام مجهود محدود في استخدام وسائل أدائه لمهامه في الوقاية من الجريمة، حيث ينبغي عليه أخذ بعد من خلال زيارات الأسر التي تواجه مشكلات أمنية، أو من خلال مراقبة الحي، أو استخدام أساليب التقنية الحديثة في مواجهة الجريمة والحد منها.

[1] فالح بتال الدوسري، **دور إمام المسجد في الوقاية من الجريمة "دراسة ميدانية مسحية على مساجد مدينة الرياض**، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1427هـ- 2006م.

الدراسة الرابعة: منهج القرآن الكريم في إصلاح المجتمع"[1]

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة جوهرية في المجتمع الإسلامي وهي: قضية إصلاح المجتمع من المفاسد والمنكرات، من خلال القرآن الكريم، فبيّن الباحث الخطوات والحلول التي يضعها القرآن الكريم لإصلاح الفساد الاجتماعي وتغييره نحو الأفضل. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: أنّ المنهج القرآني هو المنهج الوحيد الصالح والمصلح لكل زمان ومكان، أنّ المجتمع الإسلامي في الوقت الحاضر تنخر فيه عوامل الفساد التي تقف في طريق الإصلاح ومنها الإعراض عن منهج الله، ومكائد الأعداء، أنّ الحركة الإصلاحية في المنهج الإسلامي تسع كل المجالات من العقيدة إلى السياسة والحكم، والأخلاق، والاجتماع والاقتصاد ...، أنّ القرآن الكريم حدّد وسائل الإصلاح ووجه الأمة إلى ضرورة الأخذ بها لإصلاح المجتمع إذا حل الفساد به، أنّ القرآن الكريم من خلال منهجه في إصلاح المجتمع يمتاز بعدة خصائص وسمات تميّزه عن المناهج الأخرى، وهذه هي سر قوته وصلاحيته لكل زمان ومكان.

الدراسة الخامسة: أثر عبادة الصلاة للوقاية من الجريمة"[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف عن أثر الصلاة في ترقية أخلاق الإنسان المسلم، وبناء نفسه على السلوك النبيل، وبالتالي ردعه عن الجريمة ووقايته من الاعتداء على دستور الأمة ونظامها. وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي والمنهج الإحصائي. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أساساً في: أنّ للجريمة مجموعة من الدوافع النفسية والاجتماعية وجمعت أركان الإسلام أهم ما يحتاجه الفرد والجماعة بحياة سليمة، أداء الصلاة بكامل أحكامها في خضوع وخشوع هي التي

---

[1] محمد السيد يوسف، **منهج القرآن الكريم في إصلاح المجتمع**، رسالة دكتوراه في الدعوة الإسلامية، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، مصر، 2000-2001م.

[2] يحي بن نصير السرحاني الشهراني، **أثر عبادة الصلاة للوقاية من الجريمة**، رسالة ماجستير، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 1426هـ-2005م.

تنهى عن الفحشاء والمنكر تبعاً لما ورد في الآية الكريمة: "إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ" (سورة العنكبوت: 45)، وأنّ الصلاة موافقة للإنسان المسلم في جميع حالاته ولها فضائل عظيمة وأثر نفسي على العبد وأثر اجتماعي على الجماعة المسلمة في الوقاية من الجريمة، وأنّ الصلاة وما يسبقها من طهارة لها أثر على المسلم في علاج الأمراض النفسية والجسمية، وأنّ عينة الأسوياء أكثر محافظة على جميع الصلوات فرضها ونفلها بالمقارنة بعينة نزلاء السجون قبل دخولهم السجن.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

يتضح من خلال أهداف الدراسات السابقة ونتائجها، أنّها تختلف مع الدراسة الحالية في جوانب، وتتفق معها في جوانب أخرى. ومما يستحق الذكر أنّ اختلاف هدف الدراسة الحالية والإشكالية التي طرحتها جعلها مختلفة عن الدراسات السابقة، مع الإشارة أنّ هذا الاختلاف لا ينفي استفادتنا من الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في بيان دور المؤسسة الدينية الرسمية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، كما استفدنا من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وطريقة عرضها في تطوير أداة الدراسة، وهذا يعني أنّ الدراسة الحالية جاءت امتداداً للدراسات السابقة من حيث أهمية توجيه المؤسسات الدينية الرسمية نحو البحث والتنقيب عن السبل الكفيلة للقضاء على ظاهرة الانحراف الاجتماعي.

الفصل الثاني

الانحراف الاجتماعي

تمهيد:

إنّ الانحراف الاجتماعي من بين المواضيع التي لاقت اهتمام العديد من العلماء والباحثين منذ القديم، حيث تطورت الدراسات حوله نظراً لانتشاره وتنوُّع أشكاله مع مرور الزمن، إضافةً إلى أنّ هذه الظاهرة لم تعد تميّز فئة معينة من المجتمع بل أصبحت تمس جميع فئات المجتمع. ولما كانت معاني الانحراف متنوعة ومظاهرها مُتعدِّدة، بالإضافة إلى كثرة خلفيات المنحرفين والمجرمين واختلاف معالم الشخصية المنحرفة من فرد لآخر اختلافاً كبيراً، مما أدّى إلى تنوع المفاهيم التي تطلق على هذه الظاهرة وإلى اختلاف مواقف النّاس إزاء بعض ظواهر الانحراف فضلاً عن اختلاف رؤى العلماء والباحثين على تنوع تخصّصاتهم من نفسية واجتماعية وقانونية. وقد حَضَتْ هذه الظاهرة بالعديد من الدراسات والبحوث من طرف العديد من المفكرين والباحثين وذلك من خلال تبنيهم للعديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة. لذا يفترض أن يكون هذا الفصل خاص بالانحراف الاجتماعي، والذي يشمل العناصر التالية: مفهوم وتعريف الانحراف الاجتماعي، والتمييز بينه وبين الجريمة والجنوح، معرجاً على تصنيفاته، والعوامل المؤدية له، وبعدها النظريات المفسرة له.

أولاً: مفهوم وتعريف الانحراف الاجتماعي

إنّ الانحراف ظاهرة اجتماعية كانت، ولا تزال وستبقى موضوعاً خصباً للباحثين في العلوم السلوكية والاجتماعية، باعتبارها مشكلة حسّاسة تعاني منها مختلف دول العالم باختلاف درجة تقدّمها، والأكثر من ذلك فإنّ هذا الاختلاف يكمن حتى في المجتمع الواحد باختلاف المناطق والعادات والتقاليد. وسنحاول التطرق إلى أهم تعريفات الانحراف اللغوية والاصطلاحية.

1- التعريف اللغوي:

هو الميل عن الشيء، والعدول إلى جانبه"[1]، يقال: انْحَرَفَ عنه وتَحَرَّفَ عنه وتَحَرَّفَ واحْرَوْرَفَ، أي مال وعدل"[2]. وحَرَفَ الشيء عن وجهه أي صرفه"[3]. وحرَّفَ الشيء أماله، حَرَّفَ لعياله: أي كسب من هنا وهناك"[4]. وإذا مال الإنسان عن شيء يقال: انْحَرَفَ"[5]. وانحرف بمعنى مال"[6].

ولم يذكر مصطلح انحراف في القرآن الكريم بل ذكر مصطلح جناح بمعاني عديدة منها: الإثم، والضلالة، والميلان. يرتبط التعريف القرآني للانحراف (الجنوح) بتقسيم وضبط سلوك الفرد. ولقد ورد لفظ جناح ثلاثة وعشرون مرة في القرآن الكريم في السور الآتية: البقرة (10 مرات)، النساء (05 مرات)، النور (04 مرات)، الأحزاب(مرتين"02")، الممتحنة (مرة واحدة"01")، المائدة (مرة واحدة"01").

---

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982م، ص 152.

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، ج4، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م، ص 1343.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ- 2008م، ص 350.

[4] لويس معلوف اليسوعي، **المنجد في اللغة والأعلام**، ط27، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986م، ص 128.

[5] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، ج9، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ)، ص 43.

[6] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 1425هـ- 2004م، ص 167.

كما تترجم كلمة انحراف إلى اللغة الفرنسية بكلمة: Délinquance، أمّا في اللغة الإنجليزية فتترجم إلى Delinquency وتعني لغةً: الفعل الإثم"[1].

2- التعريف الاصطلاحي:

يختلف التعريف الاصطلاحي للانحراف باختلاف المنظور، فمن الباحثين من يعرّفه من المنظور القانوني، ومنهم من يعرّفه من المنظور الاجتماعي، ومنهم من يعرّفه من المنظور النفسي، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ- التعريف القانوني للانحراف:

يعرّف **تابان** الانحراف بأنّه: مجموع المخالفات المرتكبة والمشهر بها والمتابعة والمعاقب عليها، ولا يعتبر جانحاً أو مجرماً إلاّ من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون بدون عذر يعاقب عليه"[2]. وهو أي فعل أو نزع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين"[3].

---

[1] إحسان محمد حسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1999م، ص 227.

[2] بلمولود جمانة، **علاقة الأسرة بانحراف المراهق**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005م، ص 56.

[3] حسيبة بن مريم وحورية محجوبي، **الانحراف في المؤسسة التربوية دراسة حالة التلاميذ الطور الثانوي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع التربية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014م، ص 30.

ب-التعريف النفسي للانحراف:

يعرف علماء النفس الانحراف بأنّه: يمثل سلوكاً شاذاً مرضياً ناتجاً عن اضطرابات نفسية، وخلل في تكوين الأنا ونموها، وهذا النمو المضطرب يكون نتيجة لعدم التعديل اللازم في الدوافع الفطرية"[1]. ويرى كل من **سيجموند فرويد** و**تومس هوبز** أنّ السّلوك الانحرافي يتمثل في الصّراع الموجود بين الرغبات والغرائز الفردية من جهة والضغوط التي يفرضها المجتمع من جهة أخرى، وبهذا فالانحراف هو نتيجة فشل عوامل الضبط في السيطرة على الغرائز وتهذيبها"[2]. وعلماء النفس ينظرون إلى شخصية المنحرف، وليس إلى الفعل نفسه، ولذلك فهم يفرقون بين المنحرفين المرضى والمنحرفين الأسوياء، على اعتبار أنّ الانحراف في الحالة الأخيرة مرده إلى المجتمع وظروفه، وليس إلى الفرد كالذي يقتل أو يجرح شخصاً، مثلاً، دفاعاً عن عرضه لأنّ الأعراف أو القيم المحلية تدفعه لذلك الفعل.

ج- التعريف الاجتماعي للانحراف:

يعرف الانحراف بأنّه مجموعة سلوكيات فردية أو جماعية، لكونها لا تتوافق من الانتظارات والمعايير والقيم التي يُعبِّر عنها أو يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، فإنّها تتسبّب أيضاً في سلسلة عقوبات وتأنيب العزلة ولوم تنفيذها. وهناك فئات ومواضيع عديدة من الممكن ذكرها: التعدّي على الأملاك، أو على الأشخاص، أو على التقاليد، بالإضافة إلى الانتحار، والتسمُّم، والأمراض العقلية،

---

[1] علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر اللبنانية، بيروت، 1990م، ص 35.

[2] علي شتا، **الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999م، ص ص (16-17).

والإعاقات الجسدية"[1]. ويفضل علماء الاجتماع ألاّ ينظر إليه باعتباره دالاً على نمط من الأشخاص، بل ينظر إليه بالأحرى باعتباره خاصية صورية لبعض المواقف والأنساق الاجتماعية. ويفضل أن ينظر إليه باعتباره نمطاً من أنماط انتهاك المعايير التي يُحدّدها المجتمع"[2]. والانحراف الاجتماعي يُعد من المشكلات الاجتماعية؛ لأنّ المشكلات الاجتماعية هي: مواقف معينة تستوجب التصحيح، أو ظروف معينة لها تأثيرها في النّاس بحيث يخشى المجتمع على تهديد كيانه أو نظمه منها"[3].

د- التعريف الإسلامي للانحراف:

هو ترك الحق والاستقامة، ويتطلب الانحراف منحرفاً عنه، فالمنحرف هو الخارج عن منهج الله، أمّا المنحرف عنه فهو الصراط المستقيم"[4]. فالانحراف في نظر فقهاء الإسلام يرتبط بسلوكيات وأفعال مخالفة للشرع تقتضي تطبيق عقوبة الحد أو التعزير"[5]. وورد التعبير عن الانحراف في الكتاب والسُنّة بألفاظ أخرى: كالفسق، والعصيان، والإجرام، والظلم. ومن ذلك على سبيل المثال ما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى: "**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**" (سورة الأعراف: 165). وقوله تعالى: "**وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**" (سورة الكهف: 49). وقوله: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن**

---

[1] جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم: أنسام محمد الأسعد، مراجعة وإشراف: بسام بركة، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011م، ص 70.

[2] جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون، مراجعة وتقديم: محمد محمود الجوهري، ط1، المجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000م، ص 238.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م، ص 273.

[4] سلوى عثمان الصديقي وجلال عبد الخالق، **انحراف الصغار وجرائم الكبار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002م، ص 24.

[5] أبو الحسن علي البصري الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ط1، مطبعة البابلي الحلبي، بيروت، 1968م، ص 192.

قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ" (سورة الحجرات: 11). وفي السُنّة ما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلم قال: "**سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالَهُ كُفْرٌ**"[1].

وبعد ذكر التعريفات السابقة للانحراف نستنتج أنّ الانحراف الاجتماعي هو ذلك السلوك المنحرف الذي ينتهك المعايير، والأعراف، والقواعد، والقوانين، والقيم الاجتماعية التي اتفق عليها المجتمع في تنظيم حياته، واستمرارها، واستقرارها سواءً من قبل الفرد، أم من قبل مجموعة من الأفراد. أمّا الانحراف الاجتماعي في نظرة الإسلام، لا تقتصر على السلوك والتصرفات والأفعال فحسب بل تمتد لتشمل الانحراف في الاعتقاد، والتصور، والفكر تماماً مثل الانحراف في المناهج والسلوك والتصرفات والأعمال.

ثانياً: التمييز بين الانحراف والجريمة والجنوح:

يختلف مفهوم الانحراف عن مفهوم الجريمة إلاّ أنّ مفهوم الانحراف أوسع وأعم من مفهوم الجريمة؛ فالقاعدة تقول: أنّ كل جريمة انحراف، وليس كل انحراف جريمة، مثلاً: (القتل) يجمع بين الانحراف والجريمة. هو انحراف؛ لأنّه انحراف عن المعايير الدينية والاجتماعية التي تحرّم القتل. وجريمة؛ لأنّه انتهك نصاً قانونياً يحرّم القتل، ويفرض عقوبة على القاتل. أمّا (معاكسة الفتيات) تُعد

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محب الدين الخطيب- محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، ج1، المطبعة السلفية، القاهرة، 1400هـ، (كتاب الإيمان، باب اتِّباعُ الجَنَائِزِ من الإيمان)، حديث رقم: 48، ص 32.

فعلاً منحرفاً وليس جريمة. هو انحراف عن المعايير الاجتماعية التي تدعو إلى الحشمة، وحسن الخلق، وصيانة العرض. وليس جريمة؛ لأنّه ليس في القانون نصاً يجرّم من يعاكس الفتيات"[1].

وهناك من فرّق بين الانحراف والجريمة أنّ الانحراف مصطلح اجتماعي بينما الجريمة مصطلح قانوني، والانحراف سلوك خارج عن المعايير ولا يعاقب عليه القانون بينما الجريمة تمثل خروجاً عن المعايير ويعاقب عليه القانون"[2]. وحسب الباحثين **لو** و**سوزيني**(**Loo** et **Susini**,1976) يوجد إبهام وغموض وعدم التمييز الجيّد بين مفهومي الانحراف والجنوح. إنّ الانحراف أوسع وأشمل من مفهوم الجنوح، "أمّا الانحراف فإنّه يشمل بالإضافة إلى الجنوح أنماط سلوكية أخرى غير مجرمة لكنّها تؤثر على الطفل وتهيّئه لأن يصبح جانحاً فيما بعد، كما أنّ الانحراف ينقلب على صاحبه باللوم والازدراء من الغير دون أن يتطور اللوم إلى العقاب الجزائي"[3]. والجريمة هي مجموعة أكثر عمومية (شمولية) لكل الجنح، مهما كانت خطورتها. ومن جهته يرى **سزابو** (Szabo) أنّه ينبغي أخذ النسق العقابي بعين الاعتبار حيث أدرك الباحثون، حسب **سزابو**، أنّ دراسة العوامل الاجتماعية–الاقتصادية أو النفسية للإجرام لا تأخذ بعين الاعتبار سوى جزء من الواقع الإجرامي. وأنّ نشاط المؤسسات التي تطبق العدالة والشرطة والمحاكم والمصالح العقابية له دور ويمارس تأثير هام.

---

[1] بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، ط3، منشورات الحلبي أي– كتب، خان يونس، 2016م، ص 15.

[2] معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998م، ص 144.

[3] ورد في موقع الانترنت، فحص في: 2019/03/10م، على الساعة 08:00 صباحاً، www.droit7.blogspot.com/2013/10/blog.

غير أنّ هذا التفريق بين الانحراف والجريمة والجنوح قد يعود في أساسه إلى اختلاف الأزمنة والبيئات الاجتماعية والثقافات والعادات والأعراف الاجتماعية ..."[1].

ثالثاً: تصنيفات الانحراف:

نظراً لتفاقم مشكلة الانحراف، وتعدّد الدراسات حول المشكلة ما أدى بالباحثين إلى وضع عدة تصنيفات للانحراف نذكر منها:

1- التصنيف الاجتماعي للانحراف:

صنّف ساعد الحديشي الانحرافات على المستوى الاجتماعي إلى مجموعات أساسية شملت كل الفئات العمرية، ميزتها المشتركة أنّها تهدّد النظام العام وتمس بأمن الأفراد والجماعات، وهي"[2]:

- انحرافات ضد الدين مثل الردة والاعتداء على أماكن العبادة أو عدم دفع الزكاة أو التعامل بالربا.

- انحرافات ضد الأسرة كعقوق الولدين أو الخيانة الزوجية أو إهمال تربية الأطفال أو تنشئتهم على الانحراف.

- انحرافات ضد الأفراد مثل القتل أو الاغتصاب أو الغيبة أو الاعتداء بالضرب.

- انحرافات ضد الممتلكات مثل الحريق أو السرقة أو التخريب.

- انحرافات ضد أمن المجتمع مثل ترويج الإشاعات أو الإرهاب أو إظهار الفساد في الأرض.

---

[1] العربي بختي، **جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل – الجزاء والعلاج**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018م، ص 13.

[2] فتيحة كركوش، **ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011م، ص ص (16-17).

– انحرافات ضد المصادر الحيوية في المجتمع مثل تخريب البيئة أو الصيد في غير أوانه أو الإسراف في استهلاك المياه.

ويصنف علماء الاجتماع الانحراف من الناحية الوظيفية إلى ثلاثة أنماط هي:

أ– الانحراف الفردي:

بعض الانحراف يبدو على أنّه ظاهرة شخصية لأنّه يحدث مرتبطاً بخصائص فردية للشخص ذاته. أي أنّ الانحراف ينبع في هذه الحالة من ذات الشخص "يخرج من جلده" وربّما يصلح العامل البيولوجي والوراثة في تفسير هذا الانحراف، فإذا لم يجد سبباً متصلاً بذلك فإنّ التفسير في هذه الحالة قد يرجع إلى المؤثرات الثقافية الاجتماعية في تفاعلها مع الخصائص الوراثية للشخص بصورة تؤدي إلى الانحراف. وليس معنى هذا أنّ الانحراف الفردي غير طبيعي بطبيعته أو أنّه يحدث بعيداً عن المواقف الاجتماعية"[1].

ب– الانحراف بسبب الموقف:

ففي بعض صور الانحراف لا يلزم أن ننظر إلى الموقف الخارجي ووطأة الموقف على الفرد، فهناك بعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد إلى الاعتداء على القواعد الموضوعية للسلوك ومثال ذلك أنّه في بعض المجتمعات قد يضطر ربّ الأسرة إلى السرقة لأنّ الذي يتقاضاه لا

[1] محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص ص (100–101).

يشبع مطامحها في الملابس وغير ذلك"[1]. وفي هذا النوع من الانحراف، يمكن اعتبار الموقف عامل ضغط بالدرجة الأولى في إحداث السلوك الانحرافي وتأتي العوامل النفسية وغيرها في المقام الثاني"[2].

ج- الانحراف المنظم:

يظهر الانحراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى، والتنظيم الاجتماعي الانحرافي داخل الثقافة يظهر تلقائياً في بعض المجتمعات الرأسمالية وذلك مثل مستعمرات العراء أو العصابات وغيرها من الجماعات التي تمارس حياة انحرافية تامة"[3].

2- تصنيف علماء الإجرام للانحراف:

صنّف علماء الإجرام الانحراف إلى"[4]:

1- جرائم حسب الدافع: (اقتصادية، جنسية، سياسية، الانتقام، التدمير).

2- جرائم تقسم لأغراض إحصائية: يركز على عدد مرّات تكرار الجريمة. مثل (جرائم ضد الأشخاص، ضد الملكية، ضد الأموال).

3- جرائم حسب الاحتراف: (محترفون، وعصابيون).

4- جرائم حسب الخطورة: يمكن التمييز بين نوعين:

---

[1] منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011م، ص ص (73-74).

[2] فتيحة كركوش، **ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص 22.

[3] محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والانحراف السلوكي**، مرجع سابق، ص 102.

[4] بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، مرجع سابق، ص ص (22-23).

- ✓ جرائم بالغة الخطورة: يعاقب مرتكبها بالإعدام، أو السجن، أو الأحكام الشاقة.
- ✓ جرائم أقل خطورة: يعاقب مرتكبها بالسجن، أو الغرامة.

5- جرائم الأنترنت: (الجرائم الجنسية، وجرائم الاختراقات، وجرائم الأموال، وجرائم إنشاء أو ارتياد المواقع المعادية، وجرائم القرصنة).

6- جرائم طبيعية ومصطنعة:

- ✓ الجرائم الطبيعية: لا يختلف اثنان على تفسيرها بأنها جريمة مهما اختلف الزمان والمكان، مثل: (القتل).
- ✓ الجرائم المصطنعة: هي سلوكيات تتباين فيها مواقف المجتمعات. أي هناك من يجرمها، وآخر لا يجرمها. مثل: (شرب الخمر)، يعتبر محرماً في المجتمع الإسلامي ويعاقب عليه القانون، بينما هو ليس كذلك في المجتمعات الغربية، إذ يعتبر من المباحات.

3- التصنيف الإسلامي للانحراف:

إن التشريع الجنائي الإسلامي يقسم الانحراف على أساس الاعتداء على المصلحة المعتمدة التي يدل عليها نص قرآني أو حديث نبوي شريف أو قياس، والمصالح المعتبرة في الفقه الإسلامي، الدين، النفس، العقل، المال، ولذا يقسم الانحراف على هذا الأساس إلى انحرافات الاعتداء على الدين

وعلى النفس أو على العقل أو على المال. وإجمالا، فإن الإسلام صنف الانحراف إلى أربعة أصناف وهي"[1]:

1- جرائم الاعتداء على النفس وما دونها: وفيها القصاص أو الدية مع الشروط.

2- جرائم ضد الملكية: وفيها القطع والمقاصة ووجوب رد المغصوب.

3- الجرائم الأخلاقية: وفيها الرجم والقتل والجلد.

4- جرائم ضد النظام الاجتماعي: كالمحاربة والاحتكار ونحوها وفيها التعزير والغرامة، وأوجب في الديات غير المقدرة شرعاً.

رابعا: العوامل المؤدية للانحراف:

لا شكّ أنّ ظاهرة الانحراف لا تأتي من فراغ أو من تلقاء نفسها، ولا ترجع إلى عامل واحد بعينه، وإنّما إلى مجموعة متضافرة من العوامل ذات بُعد مزدوج، البعد الأول يتمثل في العوامل الداخلية أو الفردية للأشخاص، كالعامل الوراثي، والمورفولوجية الجسمية والتكوين النفسي للشخص، والبعد الثاني يتمثل في العوامل البيئية أو الخارجية، التي تدفع بالشخص للانحراف والمحيط الأسري، وجماعة الرفاق، وبالتالي هذه العوامل مستقلة عن الشخص وتؤثر فيه.

1- العوامل الداخلية:

وهي مجموعة العوامل المتعلقة بالمنحرف ذاته والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوكه الانحرافي، وبما أنّ هذه العوامل متعدّدة لذا فإنّنا سنقصر دراستنا على أهم العوامل المؤثرة في تكوين المنحرف ذاته وعلاقتها بالسلوك الانحرافي.

[1] ورد في موقع الأنترنت، فحص في: 2021/02/09م، على الساعة: 10:00 صباحاً، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/304566.html

1-1- الوراثة:

يراد بها انتقال خصائص معينة من الأصول إلى الفروع في اللحظة التي يتكون فيها الجنين"[1] .ووفقاً لذلك يرى علماء الوراثة إنّ الإنسان يصاب بالأمراض العقلية والنفسية والبدنية والسلوكية. وذكروا أنّ العوامل الوراثية لها دور في تشكيل النمو، وتحديد مساره في اتجاه معين. أي أنّها مسؤولة عن سلوك الفرد وتصرفاته، وأنّ استعداداته الوراثية تنتقل إليه من والديه. وأنّ الفرد يرث الصفات الأخلاقية والاتجاهات الاجتماعية، وسمات المزاج والطبع والخصائص العقلية، والميل نحو الجنوح أو الجريمة منهما، كما يرث الطول أو لون البشرة وشكل الوجه وتقاطيعه... وبذلك يقررون أنّ الظروف والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ليست هي المسؤولة وحدها. بل إنّ الجانح المنحرف أو المجرم، قد يرث الجنوح أو الإجرام عن والديه، وقد يورثها لأبنائه وأحفاده"[2].

ومن أجل تبين مدى تأثير الوراثة على سلوك الفرد قام مجموعة من الباحثين بإجراء بعض الدراسات على بعض العائلات، حيث قام الباحث **Dugdale** في كتابه **The Jukes** سنة 1877 في نيويورك، بدراسة أسرة **Max Juke**، فتتبع سبع أجيال تسلسل فيها التناسل في هذه الأسرة تبين أنّها أنتجت 76 مجرماً، 142 متسولاً، 128 مومساً، 91 ولداً غير شرعي، 131 من المصابين بالأمراض العقلية والبلهاء"[3].

1-2- الجنس:

لقد أثبت الباحثون في دراساتهم في علم الإجرام وجود اختلاف كبير بين إجرام كل من المرأة وإجرام الرجل، سواء من حيث نوع الإجرام أم كميته أم جسامته، وأنّ سبب ذلك يرجع إلى وجود فروق

---

[1] سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه**، تقديم: محمد جوهر، الناشر: صوماديل، الدار البيضاء، 2015م، ص 77.

[2] العربي بختي، **جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل – الجزاء والعلاج**، مرجع سابق، ص 34.

[3] مأمون محمد سلامة، **مذكرات في المدخل إلى علم الإجرام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م، ص 30.

جوهرية بينهما، سواء من حيث التكوين العضوي أم النفسي أم من حيث الدور الاجتماعي المفروض على كل منهما"[1]. فالمرأة عادة لا ترتكب جرائم العنف التي تستخدم فيها الأسلحة البيضاء كالسكاكين أو الأدوات التي تطلب التحاماً أو تشابكاً مع المجني عليه فهي إن لجأت للسلاح فذلك لأنّه يضمن الإصابة من بعيد فهي غالباً ما تتجنب التنفيذ المباشر لجرائم العنف وهي إن اضطرت للقتل فإنّما تستخدم القتل بالسم، وغالباً ما يقتصر دورها على المساهمة التبعية لا الأصلية. فقد أثبتت الإحصائيات المستقاة من خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني الخاصة بسنة 2007/2006 م أنّ إجرام الرجال يفوق إجرام النساء بحوالي عشر نقاط، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنّ النساء أقل إجراماً من الرجال بل إنّ طبيعة المجتمع الجزائري يفضل التكتم على جرائم النساء عوض تبليغها إلى أقسام الشرطة تجنباً للفضيحة مما يجعل إجرام النساء يدخل في خانة الرقم الأسود –le chiffre noire de la criminalité–"[2].

1-3- السن:

يركزون العلماء على العمر؛ لأنّه من أهم العوامل التي تؤدي إلى الانحراف، فقد ربط العلماء بين مراحل تطور حياة الإنسان وبين ارتكاب الجريمة، وفي كل مرحلة من مراحل عمره يتأثر بتغيرات كثيرة تعتري تكوينه ونفسيته وهذه التغيرات تعكس تأثيرها في مسلكه. وقد أشار محمود خوالدة إلى أنّ لكل مرحلة من مراحل عمر الإنسان خصائص معينة قد تؤثر بدورها في الإجرام وفي نوعه، فكان كثير من علماء النفس مثلاً يرون أنّ مرحلة المراهقة ترتبط بمظاهر العدوان والتمرد والانحراف بحكم مختلف التغيرات التي يعيشها المراهق. ونجد كذلك من العلماء من يخصّص الجرائم حسب المراحل

---

[1] وادي عماد الدين، **السلوك الإجرامي عند المرأة (دراسة قانونية – اجتماعية – نفسية)**، تقديم: زواقري الطاهر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 1434هـ- 2013م، ص 53.

[2] أحمد علي إسماعيل، **علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، ط8، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997م، ص 80.

العمرية؛ ومعنى ذلك أنّ كل مرحلة (الطفولة والمراهقة والرشد والشيخوخة) لها أصنافها الخاصة من الجرائم والانحرافات التي يقوم بها الفرد حسب الفئة العمرية التي ينتمي إليها"[1].

1-4- الذكاء:

يربط بعض الباحثين بين النقص العقلي للفرد أو اختلال قواه العقلية وبين السلوك المنحرف. إذ يرون أنّ المنحرف أو الجانح أو المجرم هو إنسان مصاب بنقص في قواه العقلية. وأنّ هذا النقص العقلي هو صفة وراثية انتقلت إليه من أسلافه. لهذا فإنّ المصاب بالضعف العقلي يمكن أن يقدم على ارتكاب الجرائم لأنّه لا يملك الإدراك الكافي الذي يمكنه من فهم المعايير السلوكية، ولا يستطيع فهم القانون، ولا تقدير نتائج أفعاله"[2]. غير أنّه وجد بين العلماء المحدثين من ينفي وجود تلك العلاقة المباشرة بين الذكاء والجريمة، ويدحض الرأي القائل بأنّ التكوين العقلي يعتبر سبباً مباشراً لإجرام الشخص. فهم يقولون: صحيح إنّ درجة ذكاء الفرد لها تأثير بالنسبة لأنواع الجرائم التي يرتكبها الشخص. فجرائم التزوير والنصب يرتكبها أشخاص يتمتعون بذكاء يفوق ذكاء مرتكبي جرائم القتل والسرقة... أمّا جرائم الغباء فعادة ما يرتكبها أشخاص يقل مستواهم العقلي عن المستوى العادي، كالجرائم التي ترتكب ضد الآداب العامة وغيرها"[3].

1-5- الغدد الصماء:

إنّ للغدد دوراً مهماً في انتهاج السلوك الإجرامي العنيف، وقد اعتمد في ذلك على ما جاء به ذهب الدكتور "هوشكنز" الذي ذهب إلى القول: بأنّ زيادة هرمونات الغدة النخامية الأمامية، يكون مصحوباً بحياة متوترة ومشدودة وجرأة واندفاع وميول عدوانية، في حين أنّ تناقص وتضاؤل إفرازات

---

[1] فتيحة كركوش، **ظاهرة أنحراف الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص 57.

[2] العربي بختي، **جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل – الجزاء والعلاج**، مرجع سابق، ص 89.

[3] المرجع نفسه، ص 91.

هذه الغدة تصاحبه حالة ركود وفتور مع وداعة وخجل وجبن. وقد أيّد بعض الأطباء هذه الظاهرة نتيجة لاستئصالهم الغدة النخامية من كلاب معروفة بشراستها، فتبيّن لهم أنّها أصبحت هادئة ووديعة بعد الاستئصال هذه، ومن ثمة عادت إلى شراستها الأولى بعد حقنها بهرمونات نخامية مجددا"[1].

1-6- الحالة الجسمية (العاهات):

دلّت الدراسة على أنّ العاهات والنقائص الجسمية يكون لها بالغ الأثر على شخصية الفرد، فقصر القامة أو البدانة ولون البشرة والعرج وضعف البصر والصمم والبكم، "أو يكون وجهه مشوهاً أو يكون مصاباً بأحد الأمراض كالحمى والشلل والزهري والتهابات المخ وإصابات الرأس، تجعل أصحابها يشعرون بالنقص، وقد ينتج عن ذلك عدم تكيفه مع البيئة التي يعيش فيها، وكثيراً ما يساهم المجتمع في تفاقم هذه الحالة عندما يعاملها معاملة تتيم بالسخرية والقسوة أو الشفقة أو العطف، مما يجعله يشعر بعدم الاستقرار وعدم الاطمئنان للآخرين، وفقد الثقة في نفسه، وقد ينتهي به الأمر إلى الإجرام"[2].

1-7- الجانب النفسي:

إنّ الإنسان وحدة نفسية جسمية اجتماعية أخلاقية روحية متكاملة ومتفاعلة، حيث يؤثر فيه كل عنصر من عناصر هذا الكل في العناصر الأخرى، "فإذا تعرض للأمراض والاضطرابات النفسية، أصيبت المناطق والأعضاء التي يتحكم فيها الجهاز العصبي الذاتي. ومن أعراض الاضطرابات النفسية عدم الاستقرار، والشعور بعدم الراحة النفسية، والحساسية المفرطة وسرعة الاستثارة، والإحساس الدائم بتوقع الهزيمة والعجز، والرغبة في الهروب من مواجهة المواقف، والهياج والشك والارتياب في النّاس. وهذه الأعراض المرضية النفسية تؤدي إلى تدهور قدرة الشخص على الإنجاز

[1] فتيحة كركوش، **ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر** ، مرجع سابق، ص ص (55- 56).
[2] فتيحة كركوش، **ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص 57.

والعمل. كما تؤثر في التوافق الاجتماعي العائلي والاجتماعي والمهني. وظهور هذه الأعراض المرضية يتوقف على وجود استعداد تكويني يقوم على الوراثة، من جهة والاستعداد التكويني الذي ينتج عن خبرات الطفولة. والأمراض العضوية تتسبب في إحداث الخلل النفسي الذي قد يؤدي بالحدث إلى الجنوح المتمثل في التصرفات الشاذة ومخالفة القوانين والعادات السائدة في المجتمع. كما تؤدي به إلى ارتكاب أفعال إجرامية، وإلى ردود أفعال عنيفة. ومرض القلق ينشأ بسبب عجز (الأنا) تجاه (الهو)، فيشعر الشخص بالضعف والعجز عن التصرف السليم والتوافق مع العالم الخارجي"[1].

2- العوامل الخارجية للانحراف:

هي مجموعة الظروف والعوامل التي تحيط بالمنحرف في بيئته، وتشمل كلا من العوامل الأسرية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، العوامل الثقافية، العوامل الجغرافية، العوامل القانونية والعوامل السياسية والحروب. وسنتطرق لما يهمنا في هذه الدراسة على:

2-1- العوامل الأسرية:

تعتبر الأسرة نظاماً اجتماعياً يؤثر على النظم الاجتماعية الأخرى ويتأثر بها، ويبدو أنّ العائلة في تركيبها المعاصر قد فقدت الكثير من وظائفها التقليدية التي عرفت من خلال عصور طويلة"[2]. ومن هناك كانت الدعوة للنهوض بالأسرة العربية لتمكينها من أداء رسالتها. ولقد وجد أنّ عوامل العدوان والفشل والإحباط والتقريز الذي يمنح للسلوك العدواني كل هذا يؤدي إلى نمو السلوك المضاد للمجتمع. كذلك فإنّ النمط المتذبذب في معاملة الأطفال وتأديبهم وضعف العلاقات الزوجية والتصدع

---

[1] العربي بختي، **جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل – الجزاء والعلاج**، مرجع سابق، ص ص (80-81).

[2] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الدويرة، الجزائر، 2016م، ص 136.

الأسري وقلّة الإشراف الوالدي والصرامة والقسوة في عقاب الطفل يلعب دوراً في نشأة السلوك الإنحرافي"[1].

كما أنّ تغير الأدوار داخل الأسرة انعكس سلباً على تربية الأبناء فخروج المرأة واقتحامها للعمل خارج منزلها قلص من دورها اتجاه أبنائها وحلّت محلّها أماكن الحضانة والمربيات وهذا ما خلق فراغاً في تربية الأبناء فعدم وجود مؤسسات تحل محل الوالدين في تربية الأبناء مما نجم عنه إهمال وضياعاً نفسياً واضحاً ومنه يتكون لديهم سلوكاً عدوانياً وانحرافاً ساخطاً على المجتمع برمته.

ولقد بيّنت الأبحاث أنّ أي خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها التربوية والتنشيئية والتعليمية على أكمل وجه يؤدي غالباً إلى انحراف أبنائها، واستواء الأسرة أو عدمه يعتمد على مدى استقرارها وعلى عدم تصدعها إضافةً إلى السلوك التربوي السائد في الأسرة والمستوى القيمي والخلقي لأفرادها وخاصةً الوالدين. فضلاً عن طبيعة العلاقات البينية الموجودة داخلها بين أفرادها (علاقة الوالدين ببعضهما، علاقة الطفل بالوالدين، علاقة الطفل بإخوته وأخواته) إضافةً إلى المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة واللذين يعدان عاملين أساسيين ومقرونين بظاهرة انحراف الأطفال.

2-2- العوامل الاجتماعية:

إنّ العوامل الاجتماعية لا تقل أهمية عن مختلف العوامل المؤدية للانحراف، إذ أنّ الفرد كائن اجتماعي تتشكّل شخصيته وتتحدّد معالمها من خلال مؤثرات اجتماعية، كما أنّ لبيئة الفرد حدوداً ومطالباً يستجيب لها بشكل يكون مقبولاً من محيطه، أو فإنّه يتعرض لضغوطات تقلل توافقه وقد تسبّب في انحرافه نذكر منها:

[1] عبد الرحمن محمد العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس سيكولوجية القضاء الجنائي**، ط1، المجلد4، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م، ص 76.

أ- البيئة المدرسية:

لقد أكّد علماء الاجتماع وعلماء النفس والتربية على أهمية المدرسة باعتبارها البيئة الثانية بعد الأسرة يقضي فيها الطالب جزء كبير من وقته، يؤثر ويتأثر بما يحيط به في هذا الجو العلمي التربوي، فإن وجد في المدرسة بيئة تربوية تعليمية اجتماعية سليمة يكون تأثيرها إيجابياً فإن لم تتوفر مثل هذه البيئة السليمة يكون التأثير سلبياً، فالمدرسة سلاحاً ذو حدين. فهي تساعد في تكوين شخصية الفرد واكتسابه للقيم والأعراف السائدة في المجتمع أو قد تكون مساعدة لتناقل السلوكيات المنحرفة بين الأحداث، وفي حالة اتخاذ المدرسة أسلوباً صارماً أو متساهلاً فإنّ ذلك يؤدي إلى نفور التلاميذ من الدراسة والهروب من المدرسة أو تركها حيث لا يتوفر للتلميذ قسطاً من الحرية والشعور بالمسؤولية والأمان، ولا يجد له مكاناً ينمو فيه نمواً يتفق وطبيعة حاجات المجتمع ففي مثل هذا الجو يسيطر على التلميذ شعور بالاختناق والقلق والقصور والنزوع إلى بعض الأعمال غير الاجتماعية لإثبات ذاته والتعويض عن قصوره في حالة فشله في الدراسة"[1]. وقد لوحظ من خلال أبحاث أجريت في مصر أنّ الفشل في الدراسة يظهر واضحاً في أوساط الجانحين في سن مبكرة. وبالنسبة للأحداث المتهمين بالسرقة وجد أنّ نحو 28.3 **%**من الجانحين لم يتعدّ تعليمهم المرحلة الأساسية من الدراسة، وأنّ 11.2 **%** منهم بلغ التعليم الابتدائي والمتوسط فقط. أمّا في تحقيق أجراه معهد **(**فو كريسون **Vaucresson)** الفرنسي على نزلائه فإنّ الدراسة بيّنت أنّ 22.6 **%**منهم كانوا غير مواظبين على الدراسة، وأنّ 42.2 **%**منهم كانت نتائج دراستهم فاشلة"[2]. لذلك فإنّ للمدرسة دوراً كبيراً باعتبارها إحدى

---

[1] جحيش لطيفة، **الخصائص الاجتماعية والديمغرافيا لمتعاطيات المخدرات في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية بولاية خنشلة)**، مذكرة ماجستير، تخصص علم اجتماع المؤسسات المجتمعية والتنمية البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، 2011-2012م، ص 36.

[2] العربي بختي، **جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل – الجزاء والعلاج**، مرجع سابق، ص ص (142- 143).

المؤسسات الأساسية التي تساهم في تشكيل عقلية ووعي الطفل وتركيبته النفسية وكثيراً ما تلعب دوراً سلبياً يجعلها تدخل ضمن إطار العوامل المُسبّبة للانحراف.

ب- جماعة الأقران:

يشكّل أقران السّوء من الرفاق محوراً اجتماعياً سلبياً في التّعامل المسلكي بين جميع الأقران ويستقطب هؤلاء عناصر جدد ينضمون لتلك الجماعة مما يشكل شللاً منحرفة نحو مسالك الجريمة وتبرز جماعات رفاق السّوء في مناطق الجوار والمدرسة والجامعة والأحياء السكنية ومراكز العمل.

ويقصد بجماعة الأقران الأفراد المقربين للشخص ذاته ويشتركون معه في العمر والميول والاتجاهات والمكانة الاجتماعية، وجماعة الرفاق تلعب دوراً كبيراً في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته حيث يسلك الفرد مثل سلوكهم، وهذا ما يتسق مع نظرية المخالطة الفارقة **لسذرلاند** تشير إلى أنّ السلوك الانحرافي يتم تعلمه عن طريق الاختلاط والتفاعل والتأثير المتبادل مع أشخاص آخرين خلال عمليات التواصل والاتصال. "وقد بيّنت نتائج إحدى الدراسات أنّ هناك علاقة قوية بين الاختلاط السيئ والجنوح وخاصةً في المناطق الحضرية. حيث وجد أنّ 70 **%**من الأحداث الجانحين ارتكبوا جرائمهم بصحبة صديق أو مجموعة من الأصدقاء، وأنّ 47 **%**من الجانحين مقابل 7 **%**من غير الجانحين كان لهم أصدقاء جانحون، كما تبين أنّ الجانحين الحضريين هم أكثر من الجانحين الريفيين في ارتكاب جرائم في مجموعات حيث وجد أنّ 50.7 **%**من الجانحين الحضريين مقابل 37 **%**من الجانحين الريفيين ارتكبوا جرائمهم مع مجموعة من الأصدقاء"[1].

[1] علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر نتائج دراسة ميدانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م، ص 100.

ج- بيئة السكن:

إنّ المساكن غير الصحية أو الضيّقة أو المتدهورة تؤثر ولا شك في كل حياة الإنسان، فتصيبه بالأمراض الجسمية والعقلية والنفسية والاضطرابات الخلقية أو السلوكية كالإدمان والشذوذ الجنسي والجنوح والجريمة، وقد أثبتت بعض الدراسات الخاصة بالجريمة، وتحديداً التي قام بها **Glueek** أنّ الظاهرة الإجرامية ترتبط بشكل وثيق بالوسط غير النقي؛ حيث نسبة المجرمين الذين شبُّوا في مثل هذه الأوساط أكبر من نسبة من نشأوا في وسط نقي أو صالح"[1].

د- بيئة العمل:

تؤدي بيئة العمل دوراً في تسهيل الانحراف الوظيفي، ومن أخطرها انحراف سلوك المسئول الأول في السلم القيادي، مما قد يؤدي إلى انحراف سلوك بعض العاملين معه في القيام بأفعال إجرامية ضارة بالعمل، كالسرقة، أو الاختلاس، أو الرشوة ... إلخ، كذلك من الانحراف عدم إيفاء المسئول المباشر بحقوق العاملين، كعدم منحهم الرواتب المستحقة، وحرمانهم من الترقيات وغير ذلك من الحقوق، مما يجعلهم غير راضين عن عملهم الذي يقومون به، كما يؤدي عدم الإيفاء بحقوق العاملين إلى إعلانهم الإضراب، والتوقف عن العمل ... إلخ، كما أنّ عدم ملائمة العمل لقدرات الفرد الجسمية، والعقلية، (مؤهلاته العلمية وخبراته)، يكون دافعاً للتكاسل، والعبث، ومن ثم تراجع الإنتاج، بسبب الخلل في سير العمل. وأيضاً من عوامل الانحراف بسبب بيئة العمل وجود عمال، أو موظفين من ذوي السلوك المنحرف قد يؤثرون على بقية زملائهم في العمل، ويدفعونهم إلى الانحراف وقد يصل الأمر

[1] سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه**، مرجع سابق، ص 126.

في حالة تفشي السلوك المنحرف في بيئة العمل إلى حد الصراعات، والخصومات التي قد تدفع ببعض الموظفين من ذوي السلوك المنحرف إلى ممارسة أفعال عدوانية ضد رؤسائهم، أو ضد زملائهم"[1].

هـ- البيئة الترويحية وأوقات الفراغ:

البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه من العمل، وأنّ طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة والانحراف، كمشاهدة الأفلام الغير أخلاقية التي تبثها بعض القنوات التلفزيونية، أو بعض المواقع الإلكترونية (الإنترنت) ...إلخ، أو الاطلاع على قصص تتنافى مع الآداب والأخلاق ومبادئ الإسلام، فهذه الوسائل وغيرها من الوسائل الترويحية غير السوية التي تسعى إلى هدم القيم والمعايير الاجتماعية. مما يحتم على المجتمع ممثلاً في هيئاته الاجتماعية والرياضية أن يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجههم إلى حسن استغلاله وحين يعمل على ذلك فيه يهيئ لنفسه الحماية اللازمة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة"[2].

2-3- العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في الدفع نحو السلوك الانحرافي الإجرامي، وأهم هذه العوامل التي لها أثر واضح في دفع الفرد نحو السلوك ألانحرافي الإجرامي عامل الفقر وعامل البطالة.

أ. الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر المشكلات الملحة التي جعلت الدول تدعو إلى مكافحتها، لأنّه أينما انتشر الفقر زادت الجرائم واستشرى الخصومة والأحقاد

---

[1] عزيز أحمد صالح الحسني، (**انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن "دراسة تحليلية"**)، مجلة جامعة الناصر، المجلد الثاني، العدد الخامس، – يناير – يونيو 2015م، صنعاء، ص ص (267-268).

[2] سعدون عبد الله نوري، (**العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة "دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي"**)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، 2011م، ص 147.

بين طبقات المجتمع المختلفة. ويقصد بالفقر من الناحية الاقتصادية إلى عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وللفقر عدة أوجه تتمثل في: عدم كفاية المدخول، وسوء التغذية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي"[1].

وتشير الإحصاءات الجنائية في عدد من الدول إلى وجود صلة قوية بين الفقر والجريمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أجريت دراسات تبين منها أنّ 90 % ممن قبض عليهم في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون إلى أشد الأسر فقراً، وأنّ 75 % من الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر فقيرة تعتمد في معيشتها على المعونات المالية التي تقدمها الهيئات الاجتماعية. وفي إيطاليا لاحظ الباحثون أنّ هناك علاقة إيجابية بين الفقر والجريمة، لاسيما جرائم الأشخاص وجرائم السرقات البسيطة. كما لوحظ أنّ معدلات الإجرام تزيد في أقل الأقاليم الإيطالية ثراء، وأشارت الدراسات الإحصائية إلى نتائج مماثلة بالنسبة لإنجلترا والدانمرك وغيرهما من الدول"[2].

ب. البطالة:

تعد مشكلة البطالة من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المعاصرة، حيث هناك تناسب طردي بين معدل زيادة البطالة ومعدلات الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، وتمثل البطالة منبتاً ومحضناً خصباً لشتى أنواع الانحرافات والجرائم التي تهدّد الأمن الاجتماعي للمجتمع أفراداً ومؤسسات"[3].

---

[1] شيهب عادل، **الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول والدعارة بجامعة بوزيان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري– قسنطينة –، الجزائر، 2007–2008م، ص 25.

[2] فتوح عبد الله الشاذلي، **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009م، ص 226.

[3] رامي حسين، وأشرف بن جميل،**(المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي في ماليزيا وسبل مواجهتها من منظور التربية الإسلامية)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30، العدد7، 2016م، ماليزيا، ص 1361.

ويقصد بالبطالة الأفراد الذين لا يعملون ولكنّهم متاحون للعمل ويبحثون عنه"[1]. والبطالة تتسبّب بإحداث اضطرابات نفسية وقيمية عند الفرد، وتؤدي في حالة انتشارها وارتفاع معدلاتها في المجتمع إلى ميل واستعداد ذاتي لارتكاب واقتراف سلوكية منحرفة ومخالفة للأنظمة والقوانين مثل:

- الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي: السرقة، السطو، النشل وسرقة السيارات.

- الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي: تعاطي المخدرات، إدمان الخمور، الاغتصاب، العنف الأسري، سوء معاملة الأطفال.

- الجرائم ذات العلاقة بالأمن السياسي: العنف، التطرف والإرهاب.

ففي السنوات الأخيرة عرف المجتمع الجزائري ارتفاعاً ملموساً لنسبة الانتحار والتي وصلت حسب مختصين إلى 2 في كل 10000 نسمة، وتقدر نسبته بـ 34.1 % في كل 100.000 نسمة، محاولة انتحار سنوياً، وحسب أرقام رسمية فإنّ 62 % من المنتحرين هم من فئة الشباب، وأكثر انتشاراً بين الفئات غير العاملة"[2].

2-4-العوامل الثقافية:

تتخذ العوامل الثقافية عدّة أشكال تؤدي عادة إلى الانحراف، وسوف نوضّح أهم هذه الأشكال فيما يلي:

أ. وسائل الإعلام:

على الرغم من الدور الإيجابي الذي تقوم به وسائل الإعلام المختلفة، المتمثّل في نقل المعلومات والمعارف، إلاّ أنّها بالمقابل تلعب دوراً خطيراً وسلبياً إذا ما أسيء استخدامها.

---

[1] رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر – البطالة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2013-2014م، ص 194.

[2] رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر – البطالة)**، مرجع سابق، ص 204.

فالاستخدام غير المشروع لوسائل الإعلام يترك تأثيراً واضحاً على فكر الفرد وسلوكه، وأنماط تفكيره نظراً لما تحدثه من تغيرات جوهرية في منظومة المجتمع. وعلى هذا الأساس، تبقى عند علماء الإجرام هذه الوسائل من عوامل زيادة الإجرام"[1].فأكثر النّاس في هذا العصر مشدودون إلى التلفزيون وغيره من الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والشبكة العنكبوتية. "وقد لاحظ **Donald R. Taft** أنّ التلفزيون وغيره من الوسائط يوجه إلى الجريمة بصفة غير مباشرة عن طريق القيم التي تورث الجريمة أو السلوك أللاجتماعي الذي قد يوجد في الثقافة العامة والاتجاه نحو العنف أكثر مما يكون عن طريق التأثير المباشر لموضوعات الجريمة ذاتها. كما أشار **وليام هيلي** أنّ بعض الأشخاص يميل بفطرته إلى العنف والعدوان وأنّ عرض مشاهد الجريمة مصحوباً بانتصار العدالة وعقاب المجرم"[2]. وفي دراسة أوروبية حديثة عن تأثير الأنترنت على الأطفال أكدت هذه الدراسة أنّ أزيد من 59 %من الأطفال في أوربا يستخدمون الأنترنت، و28 %منهم ما بين 09-10 سنوات يستخدمون على الأقل مواقع التواصل الاجتماعي، وحوالي 59 %بين سن 11-12 سنة ممن يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، مما يعني ولوج الأنترنت حتّى قبل المستوى الدراسي المتوسط من الدراسة، في حين كان من الواجب ارتياد المدرسة أولاً لاكتساب معارف يمكن أن تحمي الطفل في هذا السن المبكر قبل دخول عالم الأنترنت، وأكدت الدراسة نفسها أنّ هناك مخاطر متعدّدة على الطفل، وأعطت أهمية كبيرة لخطر ولوج الأطفال للمواقع

---

[1] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مرجع سابق، ص 149.

[2] وليد زرقان، **العوامل الثقافية والأنترنيت ودورها في تنامي ظاهرة جنوح الأحداث**، ملتقى وطني حول: جنوح الأحداث قراءات في واقع وآفاق الظاهرة وعلاجها، يومي 04-05 ماي 2016م، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، ص 04.

الإباحية **Pornographie infantile**، وذلك بتسارع متزايد بسبب التطور العلمي والتكنولوجي"[1].

ب. انخفاض مستوى التعليم:

اختلف علماء الإجرام في تحديد الصلة بين التعليم والمستوى العام للإجرام، ففي القرن التاسع عشر ساد الاعتقاد بأنّ الأمية من العوامل الأساسية للإجرام وأنّ التعليم يؤدي إلى تقليل عدد الجرائم المرتكبة في المجتمع، وقد عبّر **فيكتور هوجو** عن هذا الرأي بمقولته المشهورة (إنّ فتح مدرسة يعني إغلاق سجن) ومؤدي هذا أنّه كلّما زاد عدد المتعلّمين قلّ عدد المجرمين"[2]. وفي ذلك أكّدت دراسة العالم **كول Cool** على مجموعة من المجرمين وجد فيهم أنّ جرائم العنف والعدوان كالقتل والجرائم الجنسية والحرق العمد يقوم بها مجرمون ترتفع فيهم نسبة الأمية قياساً بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم أقل عنفاً كالسرقة والاحتيال والتزوير والذين تقل بينهم نسبة الأمية"[3].

بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني وعدم احترام المجتمع وتقاليده وقوانينه، مع وجود قيم ثقافية واجتماعية، وأخلاقية ودينية غير مستقرة تؤدي إلى الشك والحيرة وعدم الثقة والانسحاب من المجتمع"[4]. ولقد بيّنت نتائج إحدى الدراسات على المدمنين أنّ 88.5**%** من أفراد عينة الدراسة لا يؤدون فريضة الصلاة، كما أنّ 81.5**%** من أفراد عينة الدراسة لا يصومون شهر رمضان. كما أثبتت دراسة أخرى أنّ 83.9 **%** من أفراد العينة الأردنيين و81 **%** من أفراد الجنسيات العربية الأخرى من متعاطي المخدرات لا يؤدون فريضة الصلاة، وأنّ 82 **%** من أفراد العينة الأردنيين و78.5 **%** من

---

[1] المرجع نفسه، ص 09.

[2] فتوح عبد الله الشاذلي، **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، مرجع سابق، ص 268.

[3] صالح إبراهيم الصنيع، **التدين علاج الجريمة**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993م، ص 133.

[4] مصطفى سويف، **المخدرات والمجتمع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1996م، ص 100.

أفراد عينة الجنسيات العربية الأخرى لا يصومون شهر رمضان. فضعف الوازع الديني يؤدي إلى اهتزاز القيم الدينية عند الفرد"[1].

2-5- العوامل القانونية:

المتمثلة في الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامتثال أو الانحراف تؤدي إلى خلق حالة متميّعة عند الأفراد، كما أنّ ضعف الرقابة مع أنّ الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة، بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي"[2]. أو تدخل أطراف نافذة تحول دون تطبيق القانون الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الرقابة والعدالة لقيمة القانون وأهميته لدى المجتمع.

2-6- العوامل السياسية والحروب:

إنّ عدم الاستقرار السياسي في الدول يعتبر من أسباب انتشار الجريمة المنظمة، ومن نتائج هذه الحالة انتشار الحروب والنّزاعات الأهلية الداخلية، فقد تقوم المجموعات الإجرامية باستغلال هذه الأزمات لتحقيق مصالح وبالتالي زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الدولة وتهيئة الأجواء لانتشار الإجرام المنظم وتيسيره خاصةً الاتجار غير المشروع بالأسلحة النّارية أو الدعارة ... إلخ مستغلة ذلك الوضع المتردي الذي يشل عمل الجهات الأمنية المختصة بمكافحة الجريمة، كما هو الحال في الاحتلال الحربي مثلما حدث في أفغانستان حيث تنتشر زراعة المخدرات بشكل كبير بالإضافة إلى الاتجار فيها وترويجها لدول مجاورة وهذا يدل على قوة العلاقة والارتباط بين الجريمة المنظمة والمخدرات وغسل الأموال فهي تسلسل لا يكاد ينفك عن بعضه البعض. وما حدث أيضاً في العراق، حيث إنّه بعد سقوط النظام السابق مباشرة عُرفت عمليات سرقة منظمة للتحف الفنية العراقية وهي

---

[1] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مرجع سابق، ص ص (177-178).

[2] محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، مرجع سابق، ص ص (102- 103).

صورة من صور الجريمة المنظمة كما أنّ تغييب الحكم الرّاشد مدعاة إلى الانتشار السريع لمثل هذه الجرائم"[1].

2-7- العوامل الجغرافية:

العوامل الطبيعية، هي الظواهر التي تسود منطقة معينة وتتعلّق بالمناخ والموقع. والرأي الغالب في الفقه أنّ هذه العوامل ينبغي النظر إليها بوصفها عاملاً محدوداً جداً من حيث أثره في السلوك الانحرافي، فضلاً عن كونها عاملاً غير مباشر على أي وجه كان"[2].

أ- المناخ:

فالمناخ (من حرارة وبرودة وأمطار ورياح ...) له تأثير كبير في السلوك عموماً ومن الدراسات السباقة لإثبات ذلك، الدراسة التي قام بها كل من كتليه وكيري؛ حيث أكّد كل منهما، من خلال قانون عام يحكم حركة الجريمة، ارتفاع جرائم العنف في الجنوب الحار، في مقابل جرائم الاعتداء على الأموال التي تكثر في الشمال البارد. ولعلّ السبب في ذلك، تأثير درجة الحرارة على أجهزة الإنسان: بما في ذلك قواه الجنسية والعاطفية، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة جرائم العنف والجرائم الأخلاقية في الأشهر الحارة والعكس صحيح"[3].

وتشير الإحصاءات في جمهورية مصر العربية إلى أنّ أعلى معدل لجرائم القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت يتحقّق في أشهر الصيف، لا سيما في شهري يوليو وأغسطس، بينما يتحقّق أقل معدل لها في أشهر الشتاء، لاسيما في شهري ديسمبر ويناير، كما تشير هذه الإحصاءات إلى حدوث تغيير في معدلات جرائم الاعتداء على العرض تبعاً لاختلاف الفصول، فهي تزداد في فصل الربيع

---

[1] توفيق بن عبد العزيز السديري، **بحث بعنوان: دور المؤسسات الدينية في الوقاية من المخدرات والإجرام المنظم**، (بدون تاريخ وبدون بلد)، ص ص (395-396).

[2] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مرجع سابق، ص 134.

[3] سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه**، مرجع سابق، ص 124.

وتقل في فصل الشتاء، وليس بعد كل هذه المؤشرات الإحصائية شك في وجود صلة وثيقة تربط المناخ بظاهرة الإجرام"[1].

ب-الموقع:

يرى علماء الإجرام، أنَّ ظاهرة الإجرام والانحراف تتأثر بطبيعة الموقع وكثافة السكّان فيه، فنسبة الإجرام والانحراف تزيد في المدينة عنها في الريف، كما أنّ نسبة الانحراف والإجرام تكون عالية كلّما اقتربنا من مركز المدينة حيث يكون تركيز السكان أكثر. وقد بيّنت أبحاث مدرسة شيكاغو ما مدى صحة هذه الفرضية. كما توصل حسن الساعاتي إلى تمييز نوعين متمايزين من مناطق الجناح فيهما (في دراسة على ظاهرة الخروج على القانون في كل من مدينتي القاهرة والإسكندرية لسنوات 1939-1940-1941-1942)، أطلق على إحداهما اصطلاح مناطق التفريخ، التي يولد الجانحون فيها وتتم عملية تنشئتهم الاجتماعية وفق الثقافة الفرعية السائدة فيها، وهي الثقافة الشعبية ضعيفة الضوابط الأخلاقية، والرسمية والقانونية، وتنتشر فيها جنح الضرب والمروق من سلطة الوالدين، وأطلق على المناطق الأخرى اصطلاح مناطق الجذب، وهي المناطق التجارية في مركز الأعمال في كل من المدينتين (القاهرة والإسكندرية) وفيما حولهما من مناطق التحوُّل، وتكثر فيها جنح السرقة، والتسول التي تختفي وراء أعقاب السجائر وبيع السلع التافهة وعرض ألعاب بهلوانية، ويحظى هذان النوعان من مناطق الجناح بأعلى نسبة للأحداث الجانحين في كل من القاهرة والإسكندرية"[2].

خامساً: النظريات المفسرة للانحراف الاجتماعي:

لقد تعدّدت وجهات النظر والآراء في تفسير ظاهرة الانحراف أو الجريمة وفهمها، أو محاولة معرفة لماذا يكون الشخص معادياً للمجتمع بارتكابه فعلاً غير سوي، يتضمن تفسير كيفية تكوين هذه

---

[1] فتوح عبد الله الشاذلي، **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، مرجع سابق، ص 194.

[2] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مرجع سابق، ص 135.

الظاهرة ذاتها، وهنا نكون أمام تفسيرات لبعض النظريات القائمة على بعض الفرضيات، والمعطيات وربّما بعض الحقائق، هذا ما دفع بالكثير من الدارسين إلى فهم هذه الظاهرة الاجتماعية، والوقوف على مسبباتها. فمنهم من يأخذ بالتفسير الذاتي (الفردي) للانحراف، محاولاً البحث في سبب السلوك الإجرامي في داخل الفرد نفسه بحيث يكون محور الدراسة لديهم من مختلف النواحي: البيولوجية، الفيزيولوجية، النفسية، العقلية ... إلخ. ومنهم من يأخذ بالتفسيرات الاجتماعية ويرجع السلوك الانحرافي إلى الظروف الاجتماعية، والثقافية ... إلخ. بينما تعمد مجموعة أخرى إلى الربط بين الاتجاهين السابقين وتكاملهما في تفسير السلوك الانحرافي، وفيما يلي نتطرق إلى بعض من هذه النظريات التفسيرية:

1- بعض النظريات التي تأخذ بالتفسير الفردي للانحراف:

تحاول هذه النظريات تفسير الانحراف من خلال التركيز على الخصائص الجسمية والنفسية والعقلية والمزاجية للفرد المهيئة لارتكاب هذا النمط من السلوك، ولقد اتخذت هذه النظريات مسلكين في التفسير هما النظرية البيولوجية والنظرية النفسية.

1-1- النظرية البيولوجية:

لقد اتجه علم البيولوجيا الجنائي نحو دراسة التركيب البيولوجي، ووظائف الإنسان العضوية، ومدى علاقة ذلك بطبيعة السلوك الإجرامي، فاختص علم الأنتروبولوجيا الجنائية بدراسة الإنسان المجرم من الناحيتين العضوية والعقلية"[1]. ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ هناك علاقة وثيقة بين الإجرام والخصائص الفيزيقية للإنسان، فالمجرم يولد مجرماً، وهو يعتاد الإجرام لأسباب أصلية في تكوينه البيولوجي، أي أنّه مجرم بالفطرة، وقد ورث الاستعداد الإجرامي عن أبائه وأجداده"[2].

[1] عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، ط1، جامعة الكويت، الكويت،1973م، ص 119.

[2] سعد المغربي، **انحراف الصغار**، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1960م، ص 62.

ومن ذلك نظرية **سيزار لمبروزو** (1835- 1909) وقوله بما يعرف بالمجرم المولود The bornCriminal و**لمبروزو** طبيب كان يعمل في الجيش الإيطالي واشتغل بالجراحة والطب الشرعي والطب النفسي والانثروبولوجيا الجنائية. وأتى اقتراح المجرم المولود من تلميذه أنريكو فيري، ومؤدي نظريته أنّ المجرم يرتكب الجريمة بطبيعته وليس مدفوعاً بعوامل اجتماعية أو قهرية. والمجرم المولود مجرم عائد Ativestic أي يعاود ارتكاب الجريمة بصرف النظر عما يلقاه من العقاب. ويفسر ذلك أنّ الإجرام رجعه إلى الوراء أو نكسه أو عودة إلى الانحطاط Degeneracy عودة إلى الحياة البدائية. ولم يكن لديه نوع واحد من المجرمين هو المجرم المولود، ولكن **لمبروزو** يصنف المجرمين إلى فئات من أخطرها المجرم بالولادة أو بالطبع، ولكنّه ميّز أيضاً المجرم بالاعتياد أو التعود Habitual Criminal. وهو الذي يبدأ الجريمة بالصدفة أو يجبر على اقترافها، ولكنّه بعد ذلك يعتاد عليها ويمارسها. ويتضمن هذا التفسير جانباً سيكولوجياً إذ الاعتياد ضرب من ضروب التعلم. وميّز كذلك المجرم الانفعالي Emotional Criminal وهو الذي يرتكب الجريمة وهو في حالة شديدة من الانفعال يسيطر عليه شعوره بالغضب فيدفعه ذلك إلى العنف"[1].

وقام **لمبروزو** بوصف المجرم بالولادة واعتبر جريمته وخصائص تركيبه الجسماني مجرد مظاهر للرجعي. ويوضح عايد الوريكات (2004) أنّ المجرم عند **لمبروزو** يتصف بالتخلّف أو الارتداد في سلم التطور أي أنّه أقرب إلى التوحش والبدائية، وله من الصفات: انحدار الجبهة وكبر حجم الأنف والشعر الخفيف الأجعد"[2].

ولتأكيد هذا قام **لمبروزو** بتشريح جثة شقي قاطع طريق اسمه Villella، فلاحظ في مؤخرة جبهته فراغاً مجوفاً شبيهاً بذلك الذي يوجد عند القردة، الأمر الذي جعله يقرّر بأنّ المجرم وحش

---

[1] عبد الرحمن العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس سيكولوجية القضاء الجنائي**، مرجع سابق، ص ص (29-30).

[2] فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص 62.

بدائي، توجد فيه صفات من خلال الوراثة، ترجع إلى ما قبل التاريخ الإنساني وأطلق على هذا الوحش اسم الإنسان المجرم. وإلى جانب الصفات الفيزيولوجية التي تؤكّد الإجرام، أضاف **لمبروزو** ملامح نفسية توجد في المجرم ولها صلة كبيرة بإجرامه، كضعف الإحساس بالألم وهذا راجع لاستخلاص كثرة الوشم على جسد المجرم والغرور والاندفاع في التصرف وانعدام الخجل عدم الشعور بالشفقة، فذهب **لمبروزو** إلى وصف المجرم على أنّه إنسان مجنون نفسياً، كما درس حالة جندي مجرماً اشتهر بجرائم العنف والدم اسمه Misdea ، وتوصل إلى أنّ الجريمة ترجع إلى تشنجات عصبية تدفع إلى ارتكاب أفعال عنيفة"[1].

ونظراً لما وجه إلى كتابه (الرجل الجانح) من نقد، غيّر من نظريته هذه في الطبعات التالية من الكتاب، وقال إنّ هناك بعض المجرمين الذين قد لا تتوفر فيهم هذه السمات أو الخصائص البدائية المنحطة، وإنّما يحدث الإجرام بسبب رجعة أخلاقية إلى الوراء. وقال من مظاهر الانتكاس العته Moral imbecility أي الجنون الأخلاقي والجنون الإجرامي والجنون الصرعي. والمجرم الهستيري والمجرم المخمور، وكلها عوامل سيكولوجية. تراجع عن نظريته ورأى في آخر كتاباته أنّ الظروف الولادية مسؤولة فقط عن 33% من مجموع المجرمين، وأرجع الباقي إلى عوامل اجتماعية. وقال إنّ المجتمع هو المسئول عن الجريمة، من حيث أنّه يسمح للمجرمين بالتزاوج والإنجاب، ويحمل أبناؤهم الخصائص الإجرامية، وبذلك ينتشر الإجرام. وتطبيقاً لنظريته هذه كان يرى أنّ الإعدام عقوبة عادلة للمجرم العائد، خلافاً للمجرم الانفعالي أو مجرم الصدفة"[2].

ومما سبق نستطيع القول أنّ النظرية البيولوجية هي اتجاه فردي في تفسير السلوك لآنّ الفرد هو محور الدراسة لديها، وترى أنّ السلوك السوي والإجرامي ينتقل من الآباء إلى الأبناء بالوراثة. هذه

---

[1] عبد الرحمن العيسوي، **علم النفس الجنائي، أسسه وتطبيقاته العملية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990م، ص ص (158- 159).

[2] عبد الرحمن العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس سيكولوجية القضاء الجنائي**، مرجع سابق، ص 30.

النظرية ركّزت على العوامل الوراثية للسلوك الإجرامي، ولكنّها تتجاهل دور العوامل المكتسبة كالبيئة والتربية ... كما أنّ العوامل الوراثية توجد فقط الاستعداد الإجرامي، إلى أن يتوقف تحوله إلى سلوك إجرامي على عوامل مكتسبة كالبيئة. كما اعتبرت هذه النظرية بعض المظاهر مثل (الوشم وتحمل الألم الناجم عنه، والكتابات الماجنة من صفات المجرمين.

1-2- النظرية التحليلية النفسية:

إنّ المدرسة النفسية في تفسير السلوك الانحرافي تركز على شخصية الفرد خاصةً من حيث البناء النفسي لتلك الشخصية، حيث ترى المدرسة النفسية في الشخصية الإجرامية شخصية غير سوية سلوكياً. "يرجع السلوك الانحرافي عند **سيجموند فرويد** و**توماس هوبز** إلى الصراع القائم بين الرغبات والغرائز الفردية، والضغوط التي يفرضها أعضاء الجماعة الاجتماعية، فالانحراف يكمن هنا في عملية الصراع هذه، ومن ثمة ينظر للانحراف على أنّه نتيجة لفشل عوامل الضبط الاجتماعي في تهذيب الغرائز والسيطرة عليها"[1].

ويعود الفضل إلى **سيجموند فرويد** في صياغة وتعميم منهج التحليل النفسي، كانت نقطة انطلاقه من مشكلة الهستيريا وطريقة علاجها بالتنويم المغناطيسي. "فلم يعتقد فقط بأنّ الأعراض لها أسباب نفسية بل إنّ مصدر الأعراض يظل خفياً على المريض، وأنّ السبب في عجز المريض عن استرجاع الأسباب يكمن في أنّ الذكريات كانت غير سارة ومرتبطة بمشاعر الإثم. لا يستطيع المريض أن ينسى، وإنّما يكبت هذه الذكريات غير السارة، يكبتها في اللاشعور. ولكن لابدّ من وجود منفذ أو مخرج ولذلك يبحث المريض عن منفذ غير مباشر في شكل آلام جسمية. وهذا هو السبب في استخدام

[1] سبعي سعاد، **دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013- 2014م، ص 34.

فرويد لاصطلاح الهستيريا التحولية"[1]. لكن **فرويد** ما لبث أن تخلى عن التنويم المغناطيسي وأشاد طريقته الخاصة به القائمة على استكشاف اللاوعي، يرتكز هذا الارتياد على دراسة الأفكار التي ترد إلى خاطر المريض عندما يفسح المجال دون مراقبة ولا سيطرة لعمليات ترابطها"[2].

واعتمد **فرويد** تقسيم النفس بحسب وظائفها إلى ثلاثة أقسام هي"[3]:

–قسم الذات أو الذات الدنيا: ويرمز إليه بكلمة (هو) أو الليبيدو (Libido) يشمل الاستعدادات الموروثة، والنزعات الغريزية، والميول الفطرية التي تتمركز في ما يُسمى اللاشعور.

– قسم الأنا: وهو الجانب الشعوري العاقل من النفس، الذي يضم مجموعة الملكات العقلية، ويرمز إليه بكلمة (Ego). وتحاول الأنا أن تقيم نوعاُ من الانسجام والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزية من جهة، وبين العادات والتقاليد من جهة أخرى، فإنّ جانبها التوفيق تسامى النشاط الغريزي أو كبت في منطقة اللاشعور.

– قسم الأنا العليا: وهو الجانب المثالي من النفس، الذي يضم مجموعة المثل والقيم والعادات والتقاليد الموروثة، والروادع التي تولدها القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، ويرمز إليه بـ (Super Ego) ويعرف هذا القسم أيضاً بالضمير، ومهمته مراقبة الأنا ومساءلتها، ولومها عن أي تقصير في أداء وظيفتها التوجيهية للنزعات الغريزية، فهو بمثابة الضابط المسيطر على الأنا، الذي يوجهها ويحاسبها إذا ما انطلقت الغرائز من عقالها دونما ضابط يردعها.

---

[1] عبد الرحمن العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس التشخيص النفسي والعقلي**، ط1، المجلد11، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1425هـ– 2004م، ص ص (109– 110).

[2] نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007– 2008م، ص 67.

[3] سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه**، مرجع سابق، ص 50.

وطبقاً للوظائف المشار إليها فإنّ الجريمة تقع نتيجة عجز الأنا عن تكييف الميول والنزعات الغريزية باتجاه ينسجم مع التقاليد الاجتماعية السائدة أو عجزها عن التسامي بها أم كبتها في اللاشعور أو تقع الجريمة نتيجة لتخلف الأنا العليا أو ضعف دورها في الرقابة والتوجيه والردع، وفي جميع هذه الأحوال فإنّ الذات تجد نفسها بدون رقيب فتنطلق على هواها لتشبع حاجاتها بأية وسيلة بما فيها السلوك الإجرامي، وفي حال انعدام الأنا العليا أو ضعفها فقد ترتكب بعض الجرائم وتستعيد الأنا العليا بعد قوتها أو وجودها فتقوم بتوجيه اللوم إلى الأنا التي سمحت بهذا السلوك وهنا يتولد الشعور بالذنب لدى الشخص الذي قد يؤدي به إلى ارتكاب الجريمة"[1].

كما يؤكد **فرويد** على أنّ الإجرام ما هو إلاّ تعبير عن أزمة نفسية داخلية وإشباع لا شعوري لغريزة عدوانية مكتسبة من فترة النشأة والتكوين، والتي نمت في ظل فشل مؤسسة الأسرة في التهذيب والتربية، سواء بالقمع والحرمان والقسوة، أو بالإشباع الزائد للرغبات، وعدم رد أي طلب أو مواجهة بالتقويم المعياري السلبي، كل ذلك ينتج لاحقاً بين الذاتية الشعورية وغير الشعورية، فتضطرب الدوافع العدوانية وتخرج عن السيطرة، أو يتحول الحال على رد فعل عنيف ومتطرف على معايير المجتمع فيتحول حينئذ إلى انتهاك القانون والاعتداء على الحياة الاجتماعية، بما فيها من أعراق وتقاليد ومقدسات"[2].

إنّ السلوك المنحرف من وجهة نظر التحليل النفسي هو سلوك لا شعوري هدفه التعويض أو الإبدال والتخلص من الصراع الذي يعانيه الفرد من جراء الصراع بين المكونات النفسية الثلاثة للشخصية من ناحية، ومطالب المجتمع وقواعده السلوكية من ناحية أخرى، فمحدودية قدرة الفرد على الكبت الدائم للدوافع (الهو) وغرائزها بصورة كافية يقوي احتمال أن يصبح الفرد منحرفاً حتى وإن أفلح

---

[1] نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية**، مرجع سابق، ص 68.

[2] آل سعود عبد الرحمن بن سعد، **الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م، ص 84.

في كبت دوافعه. ويقوي من ميل الفرد إلى الانحراف استجلاباً للعقاب. إن نزعاته الغريزية تكون غير محببة ومحظورة ومستهجنة. فهو ينحرف لكي يعاقب تخفيفاً للشعور بالذنب"[1].

ويمكننا القول أنّ النظرية التحليلية النفسية جاءت لتعطي الأولوية في تفسير الجريمة والانحراف إلى أعماق الشخصية الإنسانية بما فيها الجهاز النفسي والتذبذب الذي تتعرض له السلطات الثلاث (الأنا والأنا العليا والهو) وارتباط ذلك بالطفولة المبكرة والمراحل النمائية النفسية الجنسية وما يحدث على مستواها من تثبيت. كما ساهمت في إمكانية فهم الطبيعة الإنسانية بطريقة أفضل وألقت الضوء على السلوك الإنساني بوجه عام والسلوك المنحرف بوجه خاص.

2- النظريات التي تأخذ بالتفسير الاجتماعي للانحراف:

هي اتجاهات نظرية تتخذ منحى آخر في تفسيرها للسلوك الانحرافي، حيث تجعل الانحراف موضوعاً وظاهرة اجتماعية من ظواهر المجتمع الإنساني. وترى أنّ السبب الذي يرجع إليه السلوك الانحرافي يتعدى التفسير الفردي ولا يمكن فهمه إلاّ من خلال دراسة بنية المجتمع ومؤسساته أي بيئة المنحرف، وكيف يمكن أن تؤثر هذه البيئة على بلورة سلوك الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة والذي قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف وحتّى بعد تلقيه العقاب العود إليه.

2-1-نظرية اللامعيارية (الأنومي):

وهي نظرية عامة عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي، وهي ترى أنّ المجتمع يؤكّد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، مثل التعليم والعمل وجمع المال، وبالتالي فإنّ أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف

[1] معنصر مسعودة، **(مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به)**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد6، العدد1، جامعة وهران2، الجزائر، مارس 2021، ص 15.

تظهر مرحلة الأنوميا، فالأنومي عند **دوركايم** هو حالة من الاضطراب تصيب النّظام الاجتماعي النّاجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف، كما أنّ **روبرت ميرتون** من أبرز علماء الاجتماع الأمريكان المهتمين بتفسير الانحراف"[1]، ويعتبر **ميرتون** الأنومي نتيجة للتناقضات بين الأهداف التي يحدّدها البناء الثقافي للمجتمع وبين ما يقره المجتمع من أساليب للوصول إلى تلك الأهداف. بالتالي كلّما كان هناك توازن بين العنصرين تنعدم أو تقل معدلات الانحراف في المجتمع وبقدر ما يتخلخل ذلك التوازن بقدر ما ينتشر السّلوك المنحرف بين أفراد المجتمع. وهذا ما سمّاه **ميرتون** (بالأنومي الاجتماعي). وتظهر حالة التوازن بين الأهداف المشروعة والوسائل المحدّدة اجتماعياً لتحقيق تلك الأهداف عندما ينشأ الأفراد اجتماعياً على الرّغبة في تحقيق الأهداف المشروعة بواسطة الوسائل التي يرضى عنها المجتمع وعندما تكون الوسائل في متناول الجميع"[2].

وحدّد **ميرتون** خمسة أنواع من ردود الفعل نحو هذا التناقض هي: الامتثال، الاختراع، الطقوسية، الانسحاب والثورة"[3].

---

[1] فهد أديهم بن براك، **دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية على منطقة حائل)**، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم علم الجريمة، جامعة مؤتة، مؤتة، 2010م، ص 13.

[2] حسن بن علي بن عبد الله الشيخي، **اللامعيارية (الأنومي) ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض**، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ- 2003م، ص ص (50-51).

[3] فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي (دراسة ميدانية)**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1430هـ- 2009م، ص 75.

وقد أشار **دوركايم** إلى حالة من اللامعيارية الأخلاقية باعتبارها أنومية فعندما يفتقر المجتمع إلى مجموعة من المعايير التي تحدّد له الأنماط السّلوكية الطبيعية والواجب إتباعها، يصبح يعيش حالة اللامعيارية الأخلاقية أي فقدان المعايير الأخلاقية"[1].

كما درس **دوركايم** ظاهرة الانتحار، مستخدماً المنهج الإحصائي، والتفسير الإمبريقي. حيث بيّن أنّ الانتحار لا يرجع لعوامل (وراثية، أو نفسية، أو جغرافية، أو اقتصادية، أو الشعور بالفقر)، إنّما يرجع لعوامل اجتماعية. وأكّد أنّ (الانتحار) له علاقة قوية بالفردية، التي هي نقيضة التماسك الاجتماعي"[2]. وقد وجد أنّ ظاهرة الانتحار يمكن أن تصنّف إلى: انتحار أناني، وانتحار غيري إيثاري، وانتحار في حالة اللامعيارية، أو الخلل المعياري، وآخر مختلط"[3].

ويمكن تلخيص أهم مقولات هذه النظرية كما يلي"[4]:

- معظم أفراد المجتمع يشاركون في نسق شائع من القيم.
- هذا النسق العام من القيم يعلمنا ما هي الأشياء التي يجب أن نكافح من أجلها (الأهداف الثقافية) وكذلك أكثر الطر ملائمة (الوسائل المجتمعية) لتحقيق هذه الأهداف.
- إذا لم تكن الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية متاحة بصورة عادلة فإنّ ذلك سيؤدي إلى خلق موقف يتسم بالأنومية.
- في المجتمع المفكّك أو المضطرب توجد درجات متباينة من حيث مدى توافر هذه الأهداف والوسائل، وهكذا فإنّ الوسائل موزّعة بصورة غير عادلة في ذلك المجتمع المفكّك.

---

[1] فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي (دراسة ميدانية)**، مرجع سابق، ص 75

[2] بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، مرجع سابق، ص 52.

[3] إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص 114.

[4] فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي (دراسة ميدانية)**، مرجع سابق، ص 76.

- بعض المجتمعات مثل الولايات المتحدة الأمريكية تركّز بصورة أقوى على أهداف معينة للنجاح، ويترتب عن ذلك في المجتمع سيّئ التّنظيم وجود حالة من الكفاح والنّضال من أجل تحقيق هذه الأهداف، دون أن يصاحب ذلك توزيع عادل لسبل تحقيق هذه الأهداف بين فئات المجتمع المختلفة.

ولذا نجد أنّ بعض الباحثين المهتمين بالانحراف والجريمة يعتبرون أنّه بالغ في التبسيط حيث أنّه أدرج مجموعة كبيرة من الأنشطة تحت مقولة السلوك المنحرف دون أن يأخذ في اعتباره وجهة نظر أعضاء المجتمع أنفسهم.

2-2-نظرية الاختلاط التفاضلي:

يرى **أدوين سذرلاند (Edwin Sutherland)** صاحب هذه النظرية أنّه لكي يتم تفسير السّلوك الإجرامي تفسيراً دقيقاً يجب استبعاد التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرحها البعض للسّلوك الإجرامي والتي تعزى هذا السّلوك إلى قيم ودوافع عامة كالسعي إلى مركز اجتماعي أو تحقيق السعادة أو الحصول على المال أو نتيجة الحرمان، لأنّ هذه التفسيرات للسّلوك الإجرامي والمنحرف تعلّل السّلوك الإجرامي وغير الإجرامي. فهذه الدّوافع والقيم والحاجات التي تفسّر السّلوك الإجرامي ذات معنى عام يتوفر بالنسبة للسّلوك أياً كان نوعه، وهي تشبه التنفس الذي يلزم لأي سلوك ولكنّه لا يميز السّلوك الإجرامي عن السّلوك السّوي. ولذلك يقرّر **سذرلاند** أنّ التفسير العلمي الموضوعي للسّلوك الإجرامي يتقرّر إمّا من واقع العمليات التي تجرى وقت حدوث الجريمة ويُسمّى تفسيراً ميكانيكياً أو موقفياً أو حركياً، وإمّا من واقع العمليات التي تتم في التاريخ السابق للمجرم ويُسمّى تفسيراً تاريخياً أو تكوينياً وكلا النوعين من التفسير مرغوب فيه"[1].

[1] ناجي محمد هلال، **(الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي)**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد17- العدد33، الرياض، (بدون تاريخ)، ص ص (270- 271).

ومن المرتكزات الأساسية لنظرية الاختلاط التفاضلي، هو أنّ هذا الاختلاط أو الارتباط نسبي، وهذا بالنسبة للنموذج الانحرافي أو النموذج السّوي، يتحدّد انطلاقاً من أسبقية، واستمرار (تكرار)، وعمق التأثير الموجّه من أحد النموذجين صوب الفرد. فأسبقية التأثير تعني أنّ الفرد يتأثر منذ فجر حياته بالسّلوك السّائد في مجموعة معينة هي أسرته وقد يكون هذا السّلوك متفقاً مع القانون وقد يكون مخالفاً له ... أمّ استمرار التأثير فيعني أنّ الفرد قد يتصل بمجموعات مختلفة ولكن استمرار اتصاله بمجموعة يسود فيها السّلوك الإجرامي يؤدي إلى تأثره بهذا السّلوك فيدفعه ذلك إلى ارتكاب الجريمة. أمّا من حيث عمق التأثير فيعني مدى حدّة وقوّة وفاعلية تأثير المجموعة المخالطة للفرد في سلوكه الإجرمي"[1].

وتتضمن نظرية **سذرلاند** تسعة افتراضات أساسية"[2]:

1- السلوك الانحرافي والإجرامي مكتسب "متعلم": السلوك الانحرافي والإجرامي يكتسب ولا يورث، فالفرد الذي لا يتعلم الميكانيك، فإنّه لا يستطيع أن يؤدي ذلك أو ينتج شيئاً متصلاً بهذه المهنة.

2- تتم عملية تعلم السلوك الانحرافي والإجرامي بالاتصال الاجتماعي من خلال تفاعل الفرد بأشخاص آخرين سواء كان لفظياً أو بالإشارات أو عن طريق الحركات ذات الدلالات المتعارف عليها.

3- تتم عملية السلوك الانحرافي في وسط الجماعات التي تهيأ الاتصال الشخصي المباشر بدرجة كبيرة.

4- عملية تعلم السلوك الانحرافي تشمل جانبين اثنين هما:

---

[1] سمير يونس، **(الإسهامات السوسيو- نظرية في ميدان دراسة الانحراف والعود إلى الانحراف)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد23، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، مارس 2016م، ص 185.

[2] ورد في موقع الانترنت، فحص في: 2020/10/05 على الساعة 11:30 صباحا.
https://www.facebook.com/adel.bouarar/posts/1753736181509284

أ- فن ارتكاب الجريمة: وتشمل التخطيط والتحضير وطرق ارتكابها ووسائل تنفيذها بغض النظر عن تعقيد أو بساطة العملية.

ب-الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول التي تقود الفرد إلى السلوك المنحرف، وإلى التصرفات الإجرامية، والتبريرات التي تعطي لهذه التصرفات.

5- تتم عملية تعلم الاتجاه الخاص للدوافع والميول، من الأشخاص الذين يحيطون بالفرد واتجاهاتهم نحو نصوص القانون، وإن كان هناك انقسام في الرأي بين الجماعة تجاه القانون، يبدأ الفرد يعيش صراعاً ثقافياً حول مدى مناسبة نصوص القانون من عدمه.

6- يبدأ الفرد بالانحراف حينما تترجح لديه آراء الجماعة التي لا تهتم.

7- تتباين العلاقات التفاضلية نسبياً بحسب تكرارها، واستمرارها، وأسبقيتها، وعمقها.

8- تتضمن عملية تعلم السلوك المنحرف والإجرامي الآليات التي يتضمنها أي تعلم سلوك آخر.

9- يعبر السلوك المنحرف والإجرامي عن حاجات وقيم عامة، ومع ذلك فإنّه لا يفسر بهذه الحاجات والقيم لأنّ السلوك السّوي هو أيضاً يعبر عن الحاجات والقيم نفسها.

ومن الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنّها عجزت عن تفسير تفاوت الاستجابة بين شخص وآخر من المخالطين للعناصر الانحرافية فينحرف بعضهم بينما لا ينحرف الكثير منهم، كما أنّها عجزت عن تفسير جرائم الصدفة والجرائم العاطفية، ولكن رغم هذه الانتقادات التي وجهت إليها تعتبر من النظريات الرائدة في تفسير السلوك الانحرافي.

2-3- نظرية الوصم الاجتماعي:

يرجع أصل نظرية الوصم إلى ما كتبه **فرانك تاننبوم** عام 1938م عن أنّ ما يؤدي إلى خلق المجرم إنّما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون وذلك حيث أشار إلى أنّ تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثير وتأثير متبادل مشترك إنّما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم أو

المبالغة في تصويرهما. حيث يرى أنّ عملية صنع المجرم تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الأفراد. وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنّها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضاً تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه. ومن أوائل المتعلقين بمفهوم الوصم من اللاحقين **لتاننيوم** عالم الاجتماع الشهير **إدوين ليمرت** والذي يرجع الانحراف في السّلوك بصفة عامة إلى إثارة الخبرة الناشئة عن الوصم الاجتماعي"[1].

أمّا العالم الآخر الذي له إسهامات مهمة في مجال الوصم الاجتماعي فهو **هوارد بيكر** الذي يرى أنّ الجماعات البشرية التي تخل الانحراف عن طريق صنع القواعد التي يتكوّن الانحراف نتيجة خرقها حيث يطبق القانون على بعض الأشخاص الذين يوصمهم المجتمع بوصمة الانحراف ويوصفون بالخروج عن القانون ومن هنا لا يصبح الانحراف ذاته صفة للفعل الذي يرتكبه الشخص بل نتيجة لما يطبقه الآخرون عليه من القواعد أي نتيجة وصم الشخص من قبل الآخرين كمذنب حيث يقع على الشخص ليكون منحرفاً والفعل الذي ارتكبه انحرافاً. فالأشخاص الذين يرتكبون الأفعال المخالفة للمعايير أو قواعد السّوية الاجتماعية لا يصبحون منحرفين إلاّ بعد أن يتعرّضون لوصمة الانحراف والخبرة الناشئة عن مثل هذه الوصمة"[2].

وتقسّم هذه النظرية الانحراف إلى قسمين"[3]:

1- الانحراف المستور: وهو الانحراف الذي يرتكبه الأفراد غالباً في فترة من فترات حياتهم، ويبقى مستوراً دون أن يكتشفه أحد. فقد يسرق الطفل مالاً من أبيه، ولكنّه يتحوّل بعد البلوغ إلى فرد

---

[1] ورد في موقع الانترنت، فحص في: 2020/09/15 على الساعة 10:00 صباحاً.
https://www.mohamah.net

[2] مراد بن علي زريقات، **العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية**، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، 25 أغسطس 2015م، ص 13.

[3] فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص ص (63- 64).

مستقيم في حياته الاجتماعية اللاحقة. وقد يتحايل فرد ثري مرة واحدة عن دفع الضريبة، ولكن سلوكه العام سلوك مقبول من النّاحية الاجتماعية. وقد يحدّث الفرد نفسه بانحراف فكري، ولكنّه سرعان ما يعود إلى رشده ويبقى سلوكه الاجتماعي مستقيماً.

2- الانحراف غير المستور: فعندما يُتّهم نفس هؤلاء الأفراد بالانحراف علنياً، يتبدل الوضع النفسي والاجتماعي للمتهمين تبدلاً جذرياً. فإذا ألصقت تهمة السرقة بالشخص الأول مثلاً، وتهمة التحايل بالثاني، وتهمة الزندقة بالثالث، شعر هؤلاء الأفراد بالإهانة والذّل، لأنّ الآثار المترتبة على انحرافهم تعني:

أولاً: إنزال العقوبات التي أقرّها النّظام الاجتماعي بهم.

ثانياً: افتضاح أمرهم أمام النّاس.

ثالثاً: انعكاس ذلك الافتضاح على معاملة بقية الأفراد لهم.

ولذلك فإنّ الصفات القاسية التي يستخدمها النّظام ضدّهم كصفات السرقة والاحتيال والزندقة إنّما وضعها في الواقع، النّظام الاجتماعي والسياسي وألصقها بهؤلاء الأفراد. وهذا الإلصاق هو الذي يعرّف المجتمع الكبير بانحراف الأفراد عن النّظام المتفق عليه بين النّاس. وعلى نفس الأساس يتصرّف المنحرف بقبوله التعريف الاجتماعي ورضوخه للعقوبة الصّادرة بحقّه. ولو كان المجتمع لا يعترف بهذا الإلصاق لما أصبح المنحرف منحرفاً، ولما قبل المنحرف بالعقوبة الصّادرة بحقّه ولاعتبرها إجحافاً.

نفهم على ضوء هذه النظرية أنّ المجرم يقوم بالسلوك الإجرامي كنتيجة لردود أفعال المجتمع المحيط به تجاهه. هذه النظرية تركز على دور العوامل الاجتماعية، وتتجاهل دور العوامل الفردية.

ومنه نستخلص من هذه النظرية هو أنّ الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين أساسيين هما الفعل المنحرف الصادر عن الفرد وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل من جهة أخرى، وتعتمد درجة التجريم ووصم المنحرف بصفة الإجرام لا على الفعل نفسه ولكن على مدى ردة فعل الآخرين تجاه ذلك الفعل.

2-4-نظرية التعلم الاجتماعي:

يقصد بالتعلم هو كل ما يتعلمه الفرد من عادات ومهارات وسلوك اجتماعي ومميزات فردية خاصة"[1]. ومن أبرز روّادها **باندورا Bandoura** الذي توصل إلى أنّ السلوك الاجتماعي سلوك متعلم يتم عن طريق الملاحظة والتقليد"[2]. إذ يتعلم الأطفال السلوك المنحرف من خلال ملاحظاتهم لنماذج وأمثلة من تلك السلوكيات المنحرفة التي يقوم بها أفراد الأسرة، الأصدقاء، الجيران والتلفاز وغيرها من المؤسسات، التي تحيط بالطفل والتي تؤثر في اكتسابه للسلوكيات الانحرافية سواء من خلال الخبرات السابقة أو من خلال التعزيز والمكافآت، أو العقاب الذي قد يؤدي إلى زيادة السلوك المنحرف، هنا وجد **باندورا** أثناء دراسته للسلوك العدواني بأنّ السلوك العدوانيّ عند الأطفال غالباً ما يرتبط بالمثير والمنبه الذي يتعرضون له، والدليل على ذلك أنّ هناك أطفالاً لديهم آباء يعاقبونهم عندما يُظهرون العدوان نحوهم في الوقت نفسه هم أنفسهم يمارسون سلوكيات عنيفة، فكيف يمكن لأطفال أن يكونوا أسوياء غير منحرفين وهم بين آباء يمارسون السلوكيات الخاطئة (بمعنى إن لم يكن القائد قائداً حقيقياً، فكيف يمكن أن يكون الموظف، هذا في نطاق العمل الذي ينطبق كذلك على نطاق التنشئة الأسرية)، فالآباء غير المتزنين في تصرفاتهم يُشجعون أبناءهم على ارتكاب السلوكيات الإجرامية

---

[1] إلهام بلعيد، **التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في سلوك المنحرفين الأحداث**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع القانوني، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (1430- 1431هـ/ 2009- 2010م)، ص 112.

[2] حافظ نبيل وقاسم نادر، **(برنامج إرشادي مفتوح لحفظ السلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء المتغيرات)**، مجلة الإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993م، ص 143.

المنحرفة داخل البيت وخارجه، إنّ سلوك الأطفال يتبع ردود الأفعال من قبل الآخرين أكان سلباً أم إيجاباً، خصوصاً أولئك الناس المحيطين بهم ولديهم علاقات تواصل قوية معهم"[1].

نفهم على ضوء هذه النظرية أنّ ما يقترحه **باندورا** يعاكس نظريات السلوكية، والتوجُّه الموحد لطريقة **سكينر** بالنسبة إلى السلوك البشري المرتبط فقط بما يحدث في المحيط الخارجي، كما يعارض النظريات السيكو–ديناميكية الفرويدية التي تعتبر أنّ السلوك تسيِّره الحاجات والدوافع والغرائز. فتأثر المجتمع والمحيط حاصل على المتعلم كما أنّ هذا المتعلم يؤثر تباعاً على المحيط وعلى المجتمع الذي يعيش فيه.

2-5-نظرية الضبط الاجتماعي:

تعتقد نظرية الضبط الاجتماعي أنّ الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد فتبدأ بطرح رأيها عبر تساؤل غير معهود قائلة: كيف لا ينحرف الأفراد، وأمام أعينهم هذه المغريات؟ فللانحراف إذن، حسب زعمها، مكافأة اجتماعية يحصل عليها المنحرف مهما كان نوع انحرافه، والأصل أنّ سلوك الأفراد المعتدل في النّظام الاجتماعي إنّما ينشأ من سيطرة المجتمع؛ عن طريق القانون، على تعاملهم مع الآخرين، ولكن لو ألغي القانون الهادف إلى تنظيم حياة النّاس، لما حصل هذا الاعتدال الاجتماعي في السّلوك، ولانحراف المجتمع بسبب الرّغبات والشّهوات الشخصية"[2].

وتعتمد هذه النظرية على تجارب **إميل دوركايم** أيضاً، الذي أمن بأنّ الانحراف يتناسب عكسياً مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد، فالمجتمع المتماسك رحيماً يتضاءل فيه الانحراف، على عكس

---

[1] محمد أنور الخطيب، وآخرون، (**العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا – دراسة في جغرافيّة الجريمة–**)، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد4، العدد1، حزيران 2019م، فلسطين، ص 89.

[2] ورد في موقع الانترنت، فحص في: 2020/10/4 على الساعة 8:00 صباحا.
https://holynajaf.net/ar/islamic-books/355

المجتمع المنحل. ويثبت ذلك انتشار نسب الانتحار في المجتمعات التي لا تقيم لصلة الرّحم وزناً أو التي لا تهتم بعلاقات القربى والعشيرة. وعلى هذا الأساس بنى روّاد هذه النظرية رأيهم القائل بأنّ أفراد المجتمع المتماسك من ناحية العلاقات الرَحمية والإنسانية أكثر طاعةً للقانون وأكثر إتباعاً للقيم التي يؤمن بها من أفراد المجتمع المتحلل في علاقات أفراده الاجتماعية"[1].

ويرى روّاد هذه النظرية، أنّه من أجل منع الانحراف الاجتماعي بين الأفراد لابدّ من اجتماع أربعة عناصر مهمة هي"[2]:

1- الحفاظ على العلاقات القرابية: شعور الأفراد بعلاقاتهم القرابية القوية يقلل من فرص انحرافهم. فالفرد يشعر بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه عائلته وأقاربه، ويحاول أن يعكس صورة طيبة عنه وعنهم، وأن يكون محط فخر وعزلهم، وألاّ يرتكب أية سلوكيات منحرفة تسيء له ولهم. أمّا الأفراد الذين لا تربطهم علاقات قرابة قوية، أو لا يحترمون القرابة، هم أقل اهتماماً بالنتائج السلبية المترتبة على ارتكابهم للأفعال الإجرامية.

2- الانشغال الاجتماعي: هو انغماس الفرد في أنشطة مفيدة تستهلك طاقته الفكرية والذهنية والجسدية، مثل: (الخطابة، الكتابة، ممارسة الألعاب الرياضية، الإنشاد، الرسم، الرحلات، الدورات التدريبية ... إلخ). هذه الأنشطة تقلل من فرص انحراف الفرد، أمّا الأفراد الذين ليس لهم عمل أو هواية يشغلون به أوقات فراغهم، غالباً ما تسوّل لهم أنفسهم ارتكاب أفعال منحرفة، وتفتح لهم أبواب الانحراف على مصراعيها.

3- الالتزام: استثمار الأفراد أموالهم في المصالح التّجارية والمشروعات الاستثمارية في المجتمع. ولا شكّ أنّ المصالح التّجارية لهؤلاء الأفراد تقتضي دعم القانون والمحافظة على سلامة النّظام

---

[1] فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي (دراسة ميدانية)**، مرجع سابق، ص 67.

[2] بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، مرجع سابق، ص ص (62- 64).

الاجتماعي؛ لأنّ أية فوضى في المجتمع ستلحق الضّرر بهم وبمصالحهم التّجارية. أمّا الذين لا يملكون الأموال أو لا استثمارات لهم في المجتمع، معرّضون للانحراف أكثر من غيرهم؛ لأنّه ليس لديهم ما يخشون ضياعه أو كساده.

4- الالتزام الديني: الدين شيء فطري موجود في كافة المجتمعات، بصرف النّظر إن كان سماوياً أو دنيوياً. جميع الأديان تدعو معتنقيها للالتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية الحسنة، والتمسك بقيم العدل، والخير، والإحسان، والبر، والصدقة ... إلخ. كما أنّها تحارب الرّذيلة والفساد الأخلاقي، وتمنع الجريمة. فأصحاب الأديان يسعون دائماً للتمسك بالشعائر والتعليمات الدينية حتّى ينالوا رضا الآلهة والابتعاد عن سخطها وتجنّب عذابها، لذلك تجدهم يحرّمون كافة الأفعال الإجرامية ويبتعدوا عن الوقوع فيها لما لها من نتائج سلبية تؤثر على سلامة التماسك الاجتماعي، فضلاً عن أنّها تخالف الشرائع الدينية.

2-6-نظرية الانجراف:

تعتبر نظرية الانجراف من النظريات المتوسطة لتفسير طبيعة السلوك المنحرف، حيث يحاول العالم **ديفيد ماتزا** التوفيق بين مدرستين فكريتين متناقضتين في مجال علم الإجرام هما المدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بالحرية المطلقة والمدرسة الوضعية التي تؤمن بالجبرية في مجال السلوك الإنساني والاجتماعي. حيث يفسر **ماتزا** الانجراف بقوله أنّ الطفل المنحرف ليس حراً بصورة تامة وليس مجبراً بحتمية مطلقة ولكنّه عنصر يقع في مكان وسط بين قطبين متعارضين، حيث يعيش مرحلة انتقالية قلقة متذبذبة بين احترام القانون وكسره ومخالفته، والطفل المنحرف يتأثر بهذين الموقفين

(احترام القانون أو كسره) حيث ينجذب لنداء أحدهما اليوم وفي الغد للآخر"[1]. ومن أهم مقولاتها في مجال الانجراف"[2]:

- إنّ الطفل المنحرف ليس حراً بصفة تامة وليس مجبراً بحتمية مطلقة ولكنّه يقع في منطقة وسط بين قطبين متعارضين.

- يتأثر الطفل بموقفين متناقضين هما احترام القانون أو كسره.

- هذا يعني أنّ الطفل المنحرف ينجرف نحو الانحراف أو يعتدل نحو السلوك السوي حسب تيار الضبط الاجتماعي الذي يتعرض له.

- حين تضعف فاعلية أدوات الضبط الاجتماعي في المجتمع الكبير تبدأ ثقافة سفلية في الظهور كبديل ثقافي يتضمن معايير خاطئة تشجع على مخالفة القانون.

- الأطفال المنحرفون لا يقومون سلوكهم المنحرف باعتباره سلوكاً سيّئاً بل يقومون بعملية تحييد خاصة لتبرير مسؤوليتهم عن ذلك السلوك.

- يتعلم الأطفال على عملية تبرير سلوكهم المنحرف من الراشدين، ويعتمد التبرير على:

- فن إنكار المسؤولية، عن طريق الاعتراف بأنّ جميع من يعيشون من حولهم وفي مجال بيئتهم هم من الأطفال الذين يعانون من تفكّك أسري كحالتهم وألا مجال أمامهم سوى أن يصبحوا أطفالاً جانحين.
- فن إنكار الضرر، وهنا يبرر المراهق الصغير تهمة إيقاع بالآخرين، وذلك لأنّ الهروب من البيت أو المدرسة أو استعمال المخدرات لا تضر أحداً سواهم.

---

[1] مراد بن علي زريقات، **العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية**، مرجع سابق، ص 14.

[2] فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص ص (78- 79).

- إنكار الضحية، عدم وجود صاحب المحل يسهل السرقة أو قد يلقي بعضهم اللوم على الضحية في الجريمة، التي يرتكبونها، إذ أنّ مسؤولية الضحية في نشوء الفعل الإجرامي لا تقل أحياناً عن مسؤوليتهم أنفسهم – هم أنفسهم – بشكل أو بآخر.
- اتهام المجتمع، حيث يلقي المنحرف اللوم على المجتمع لفساده.
- إظهار الولاء لسلطة عليا، حيث يبرر المنحرف جناحه بمطلب الولاء لمعايير وقيم العصبة التي ينتمي إليها أو قد يكون الفعل المنحرف موجهاً لنصرة صديق.

هذه المبررات يسقوها المنحرف لتبرير سلوكه وبالتالي إلى تحميل المسؤولية للآخرين. فهو إذ ذاك يعتبر نفسه ضحية وليس مذنباً.

2-7-نظرية التفكّك الاجتماعي:

يشير مصطلح التفكك الاجتماعي إلى جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، وهي من جهة أخرى تؤثر على الضبط الاجتماعي بالمجتمع"[1].

وتربط هذه النظرية سبب وجود الظاهرة الانحراف والجريمة بالتفكك الاجتماعي، أو انعدام التنظيم الاجتماعي، أو عدم التكيف والتوافق بوجه عام، وعدم التناسق والتوازن بين أجزاء الثقافة السائدة في المجتمع ... ويقيم **تورستين سيلين Torsten Sellin** هذه النظرية على أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة من ناحية، وبين حياة الفرد داخل المجتمع من ناحية أخرى؛ فأوضح بأنّ المجتمعات الريفية أو التقليدية تتسم بالانسجام والتضامن في ظروفها واحتياجات الأفراد فيها؛ فلا يشعر الفرد فيها بالعزلة وعدم الانسجام، ولا يجد في نفسه حاجة إلى اتخاذ سلوك معارض لسلوك فرد

[1] ميشال مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل الهواري وآخرون، مكتبة الفلاح، طرابلس، ليبيا، 1994م، ص ص (661-662).

آخر، أو لهدف من أهداف الجماعة، بفضل ما يسود داخلها من تضامن وتآزر ومشاعر إنسانية نبيلة. وهذا لا يعني أنّ هذه المجتمعات مجتمعات مثالية، ولا تعرف الجريمة سبيلاً إليها، فلا شك في وقوع بعض الجرائم فيها، ولكنّها جرائم قليلة، تقع في الغالب بين أفراد هذه المجتمعات وآخرين ينتمون إلى مجتمعات أخرى"[1].

وفي المقابل، يفتقر المجتمع المتحضر إلى التكامل والاستقرار؛ بسبب اتساع نطاقه وتعدّد الجماعات المتباينة فيه، مما يؤدي إلى تعارض المصالح وتضاربها داخله. وأبرز مظاهر هذه الصراعات، صراع فئة الفقراء وفئة الأغنياء، وفئة الجاهلين وفئة المتعلّمين، وفئة المتحرّرين وفئة المحافظين ... إلى غير ذلك من تجليات الصراع المجتمعي. ولعلّه ما شدّ انتباه علماء الاجتماع، الذين خلصوا في دراساتهم وأبحاثهم إلى القول إنّ السلوك الانحرافي ما هو إلاّ ظاهرة اجتماعية، تعبر عن اللاتوافق واللاانتماء الاجتماعيين، اللذين يزدادان في المجتمعات المعقّدة أو المركّبة، والتي يضعف فيها دور المؤسسات غير الرسمية في الإشراف عللا الضبط الاجتماعي المطلوب؛ حيث يبقى الضبط الاجتماعي من اختصاص السلطات الرسمية، التي تفرض قيماً رسمية ملزمة، يشكل الخروج عنها جريمة يعاقب عليها القانون"[2].

مما سبق عرضه من النظريات الاجتماعية المفسرة للانحراف أنّ أنصار هذا الاتجاه رفضوا إرجاع الانحراف لعوامل ذاتية، أي متصلة بتركيبة الفرد الداخلية بيولوجية كانت أو نفسية لما بدا لهم فيها من قصور وعجز عن تفسير هذا السلوك. كما لم يعد هدفهم البحث عن أسباب الانحراف بقدر ما عنوا بالبحث عن عوامل ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع أي بدلوا اهتمامهم (التحليل) من الفرد إلى وحدة بحث أكبر هي المجتمع.

---

[1] سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه**، مرجع سابق، ص ص (58- 59).

[2] المرجع نفسه، ص 59.

3-النظرية الجغرافية:

يرى أنصار النظرية الجغرافية أنّ المناخ البارد أو الحار واختلاف التضاريس (جبلية أو صحراوية)، واختلاف فصول السنة وكثافة السكان وتوزيعهم في مناطق الشمال والجنوب، كلها لها علاقة بانحراف الأفراد وإجرامهم، وقد ازدهرت هذه النظرية في فرنسا في الفترة من 1830 إلى 1880 وكان رائدها **كيتيليه وجيري**، وقد استندوا في أفكارهم على وجود أنواع من الانحرافات والجرائم في فصل الصيف كالشجار والاعتداء على الغير والتشرد، وارتفاع الانحرافات المرتكبة ضد الملكية كالسرقة والاحتيال خلال فصل الشتاء"[1].

نفهم على ضوء هذه النظرية أنّها قائمة على شكل من أشكال الجبرية الجغرافية، التي تلغى حرية الإرادة الإنسانية، وتجعل العلاقة بين الإنسان وبيئته الجغرافية علاقة تأثر بالطبيعة دون تأثير من الإنسان بينما هي علاقة تأثير متبادل.

4- النظرية الاقتصادية:

تدور فكرة هذه النظرية حول أنّ التباين الاجتماعي والفقر الناتج من الحرمان من حق الملكية لوسائل الإنتاج، والنّظام الذي يستغل الطبقات العامة يكون سبباً في تحول النّاس تجاه الجريمة. وهي بذلك لا تتفق مع النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة على أنّها نتيجة لأخطاء الفرد، فهي ترى أنّ الجريمة وليدة النّظام الرأسمالي، حيث يصل القهر والحاجة محل الحرية ويحل الاستغلال وعدم المساواة والعبودية محل الحرية والإخاء والمساواة. وقد تتابعت الدراسات على أثر أفكار **(ماركسMarx)** لاكتشاف العلاقة بين الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة، فقد توصل **(جون أوتوJohn Otto, 1970)** من خلال دراسة أجراها في فيلا دلفيا إلى أنّ معدلات الجريمة تكون

[1] مهدي السعيد، **دور الخدمة الاجتماعية في الحد أو التخفيف من ظاهرة تشرد الأحداث**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، فرع الخدمة الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، تاريخ المناقشة: 2005/07/02م، ص 19.

مرتفعة خلال الكساد والرواج الاقتصادي وتنخفض في دورات النمو الاقتصادي العادي.كما توصلت دراسات أخرى إلى أنّ الجرائم ضد الممتلكات تزداد في فترات الكساد، بينما تزداد الجرائم ضد الأشخاص في الرّخاء، وإنّ الدّوافع المادية تكون غالباً أكثر أهمية وعاملاً للسّلوك الإجرامي، كما هو الحال في اتجاه الإجرام حباً في المال"[1]. ويؤمن روّاد هذه النّظرية – المعارضة للفكرة الرأسمالية – بأنّ الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلّط الاجتماعي اللذان يمارسهما بعض الأفراد تجاه البعض الآخر، فالفقر مرتع خصب للجريمة، والفقراء يولّدون ضغطاً ضد التركيبة الاجتماعية للنّظام، مما يؤدي إلى انحراف الأفراد. بمعنى أنّ الفقر، باعتباره انعكاساً صارخاً لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات، يولد رفضاً للقيم والأخلاق الاجتماعية التي يؤمن بها غالبية المنتمين للنّظام الاجتماعي. وعندما يختل توازن القيم الاجتماعية ستسود حالة من الفوضى والاضطراب المجتمع والأفراد"[2].

وبالرّغم من أهمية العامل الاقتصادي والدور الذي يلعبه في سير الحياة الاجتماعية، وإنّه يدخل كعامل أساسي في كثير من الجرائم إلاّ إنّه لا يمكن أن يعتبر العامل الوحيد وراء الظاهرة الإجرامية.

5- النظرية التكاملية:

وهي نظرية تفسر الانحراف تفسيراً تكاملياً يُبنى على فكرة العوامل المتعدّدة، وهذه النظرية هي السائدة في العصر الحديث.

---

[1] فهد أديهم بن براك، **دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية حول منطقة حائل)**، مرجع سابق، ص 19.

[2] فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي (دراسة ميدانية)**، مرجع سابق، ص 57.

وترفض هذه النظرية التفسيرات الأحادية سواء اعتمدت على المدخل النفسي فقط أو الاجتماعي فقط، وتشمل محاور أساسية هي"[1]:

1- الشمولية: حيث لا يربط الاتجاه التكاملي بين الجريمة والفرد والفاعل فقط كما ذهبت المدرسة البيولوجية أو النفسية، كما لا تربطها بدراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية فقط، بل الفعل والفاعل معاً كوجهين لعملة واحدة.

2- عدم الارتباط بإطار تنظيري معين: حيث ينطلق الاتجاه التكاملي من محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت الجريمة والسّلوك المنحرف.

3- تعدد العوامل في تفسير الجريمة: حيث يرى أصحاب الاتجاه التكاملي صعوبة التفسير إلاّ في ضوء العوامل الكامنة والظاهرة المرتبطة بالفرد والمجتمع معاً.

ويُعد كل من المفكرين **سيريل بيرت (CYRIL BURT)** 1915 و**ويليام هيلي (W.HEALY)** 1940 من روّاد هذا الاتجاه، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ العوامل الجنوح عديدة ومتشابكة يرجع إلى الفرد نفسه بالعوامل البيولوجية والنفسية ويرجع بعضها الآخر إلى البيئة التي يعيش فيها الفرد، لذلك يمكن رد السّلوك المنحرف إلى عامل واحد، وإنّما إلى عوامل مختلفة يؤثر كل منها على الآخر"[2].

ويرى **فيري** أنّ السلوك الإجرامي ما هو إلاّ ثمرة حتمية نتيجة لتفاعل ثلاثة أنواع من العوامل الإجرامية. أولها: العوامل الأنثروبولوجية المتصلة بشخص المجرم، سواء التي تتعلق بالخصائص العضوية والنفسية للمجرم أو المتعلقة بالمميزات الشخصية له كالسن والجنس والنوع والمهنة والحالة الاجتماعية. وثانيها: العوامل الطبيعية والجغرافية المرتبطة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية، ومثالها

[1] هراو خثير، **(العوامل الاجتماعية والنفسية للجنوح رؤية سوسيولوجية)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد العاشر، جوان 2018م، ص 457.

[2] المرجع نفسه، ص 457.

الظروف الجوية وتأثير الفصول ودرجة الحرارة وطبيعة التربة والإنتاج الزراعي ... إلخ. أما آخر تلك العوامل فهي: العوامل الاجتماعية وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تنشأ من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المجرم. ويمثل لتلك العوامل بتركيز السكان والرأي العام والمعتقدات الدينية والإنتاج الصناعي ونظام التعليم والتنظيم الاقتصادي والسياسي ... إلخ"[1].

وفي هذا السياق، اعتبر محمد عيس (1986) **بيرت (Burt)** من أشد مؤيدي الاتجاه التكامليالذي يربط بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية؛ فهذه العوامل جميعها عوامل دينامية فعالة تتداخل ويؤثر بعضها في البعض الآخر بدرجات متفاوتة تظهر نتيجة لها حالة الانحراف أو الجناح التي قد يكون لأحد هذه العوامل الدور الأول وقد يكون لبعضها دوراً ثانوياً بحسب شكل الحالة ومضمونها النهائي"[2].

وخلاصة القول مما سبق نستنتج أنّ النظرية التكاملية هي شاملة ومتوازنة لا تعتمد على عامل واحد في بحث ظاهرة الانحراف، وترى أنّ السلوك الانحرافي يقتضي منا الاعتماد على الأسلوب التكاملي الذي يعتبر أنجع أسلوب لتفسير هذه الظواهر، ذلك أنّه يعمل على دمج جميع العوامل دون إغفال أي منهما مع بروز دور كل منهما.

6- النظرية الإسلامية في تفسير ظاهرة الانحراف:

لقد فسّر علماء الدّين ظاهرة الانحراف بإسنادهم إلى الكتاب والسُنّة، ولم يعارضوا أبداً ما دعت إليه الدراسات الميدانية والتجريبية في تفسير السّلوك الانحرافي، شرط أن تنطلق هذه الدراسات من حقائق الإسلام ومبادئه. وقد وجد علماء الدّين بأنّ ظاهرة الانحراف لازمت الإنسان منذ نشأته، وخير مثال: هو الحادثة التاريخية التي وقعت لسيدنا آدم عليه السلام في الجنّة، قبل الهبوط إلى الأرض

[1] ورد في موقع الأنترنت، فحص في: 2020/10/18م، على الساعة 09:00 صباحاً https://classlawful-blogspot.com/2012/07/blog-spot-2243-html.

[2] فتيحة كركوش، **ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر**، مرجع سابق، ص 81.

وتعد هذه الحادثة، هي بداية الانحراف عند الإنسان. حيث قال الله تعالى: "**وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ، فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**" (سورة البقرة: 35- 36). فمن خلال الآية الكريمة، نفهم بأنّ الإنسان الأول مارس الانحراف في سلوكه، لأنّه بدأ بالمعصية تحت إغراء الشيطان وخالف أوامر ربّه، بالرّغم ما تلقاه من تحذير يوضّح خطورة ما سوف يلقاه، إذا عصا الله سبحانه وتعالى، حيث يقول سبحانه وتعالى: "**فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى، إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى**" (سورة طه: 117- 119). ومن خلال ما ورد في القرآن من آيات بيّنات، نستنتج أنّ الانحراف حقيقة نفسية خلقها الله في الإنسان، وسوف تلازمه إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، وهذه الحقيقة هي النّزعة الشهوية عند الإنسان وضعفه أمامها وأمام نزعاته ورغباته ووسوسة الشيطان، حتّى وقع في الخطيئة وعصيان أوامر ربّه. وبالتالي نفهم أنّ السّلوك الانحرافي من المنظور الإسلامي، يكون نتيجة الانسياق لشهوات نفسه، ووسوسة الشيطان، مع بعض المؤثرات الاجتماعية التي يتأثر بها الإنسان ويؤثر فيها في نفس الوقت ودور المجتمع هنا هو إعطاء الفرد تربية روحية سليمة"[1].

ولا تقتصر النظرية الإسلامية على تفسير أسباب ظاهرة الانحراف، بل حاولت تقديم الحلول والعلاجات الموافقة لها في ضوء الظروف وطبائع البشر ومكّن تطبيقها من النّجاح في القضاء على أشكال الانحراف والإجرام وهذا نظراً لاستنادها على"[2]:

---

[1] شحاوي سمية، **التربية الفنية وعلاقتها بجنوح الأحداث**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009- 2010م، ص 37.

[2] عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن، **ديناميات الانحراف والجريمة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2017م، ص 26.

مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية: وهي مبادئ سامية مكّنت من بناء مجتمع متوازن ومتكامل وضيّقت مشكلات التفاوت الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية على أسس مادية بحتة ومكّنت من تمكين الفئات الهشة من ظروف أكثر إنصافاً وعدالة اقتصادياً أو اجتماعياً.

أولوية تطبيق العقوبة بصرامة: أوجب التشريع الإسلامي القصاص في جرائم القتل والجراح فأوجب عقوبات صارمة في قتل العمد وأوجب الدية في قتل الخطأ، كما أوجب الكفارة في قتل المؤمن عمداً أو كل تلك التشريعات تربط المعاملات الدنيوية بالأخروية وتنظم تطبيقاتها العملية هدفها الأسمى الردع وإحلال العدل في المجتمع.

المساواة التامة: بمعنى لا أحد يقف أمام الشرع وكل الأفراد سواسية أمام القضاء في قضايا العقوبة والتأديب والتعريض.

المشاركة الجماعية: بمعنى تيسير إمكانية المساهمة في دفع ثمن الانحراف، كإلزام عائلة القاتل بدفع دية القتيل عن طريق الخطأ.

يتضح مما سبق يمكننا القول أنّ النظرية الإسلامية قد أعطت لنا تحليلاً متكاملاً ودقيق عن دوافع الانحراف والجريمة في المجتمع وهذا يدل على تكامل الدين الإسلامي وشموليته وعدالته في معالجة الانحرافات الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها، وقد حدد النظام الإسلامي من أجل مكافحة والقضاء على الانحراف والجريمة من جذورها، عقوبات متنوعة حسب نوع الانحراف والجريمة.

الفصل الثالث

المؤسسة الدينية الرسمية

تمهيد:

تنشأ المؤسسات على اختلاف أنواعها، في سبيل خدمة الإنسان وخدمة قضاياه وشؤونه. لاسيما المؤسسات الدينية التي تعكس صورة الدين كمنظومة حضارية تحاكي الماضي والحاضر والمستقبل. لذا يفترض أن يكون هذا الفصل من الدراسة خاص بالمؤسسة الدينية الرسمية، والذي يشمل: الدين، مفهومه، وطبيعته، وأهميته في المجتمع، والأسس التي يقوم عليها، وخصائصه، إضافةً إلى وظائفه في المجتمع، وعلاقته بالقيم والتدين والتغير الاجتماعي، ثمّ مفهوم وتعريف المؤسسة الدينية، وبعدها الإشارة إلى أنواع المؤسسات الدينية في الجزائر.

أولاً: الدين:

1- مفهوم الدين:

يعتبر الدّين من الأمور الحسّاسة والمُهمة في حياة الإنسان، بدليل أنّ العديد من الدراسات والعلوم كعلم الاجتماع الدّيني والأنتروبولوجيا الدّينية، ظهرت من أجل دراسة الدّين كظاهرة اجتماعية، ومعرفة دوره ووظيفته في المجتمع. ولقد ركّز العلماء المهتمين بالحقل الدّيني في بداياتهم على تحديد مفهوم الدّين وطبيعته وأهميته وأسسه وذكر خصائصه ووظائفه في المجتمع وكذا علاقته بباقي النظم الاجتماعية.

1-1- التعريف اللغوي:

يطلق على الدين عدّة معاني منها"[1]:

الملك والحكم والجزاء، إذا تعدى الفعل (دان) بنفسه. والطاعة والخضوع والاستسلام، إذا تعدى الفعل (دان) باللام، والمذهب أو الطريقة التي يسير عليها المرء، إذا تعدى بالباء. قال ابن منظور: والدين: الطاعة. وقد دِنْته ودِنْتُ له أَطعته.. والجمعُ الأَدْيَانُ. يقال: دانَ بكذا ديانة وتَدَيَّنَ به فهو دَيِّنٌ ومُتَدَيِّنٌ. ودَيَّنْتُ الرجلَ تَدْيِيناً إذا وكلته إلى دِينه. الإسلام وقد دِنْتُ به"[2].

أما في اللغة الإنجليزية فإنّ أصل كلمة دين تعني (Religion) وبالبحث في الأصل اللغوي لهذه الكلمة فهي تعني العبادة المصحوبة بالخشية، ونجد أنّها اشتقت من الفعل (Religere) وهي تعني في اللغة اللاتينية الرّهبة"[3].

---

[1] يحي رامز كوكش وخالد الفتياني، **الواضح في الثقافة الإسلامية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1429هـ- 2008م، ص 22.

[2] أبو سيد حامد محمد مكركب أبران، **فقه الواجبات في العقيدة والشريعة والعبادات والأخلاق والمعاملات وبناء الأسرة والمجتمع**، ط2، منشورات بغدادي للطباعة والنشر، باش جراح، الجزائر، 1435هـ- 2014م، ص 12.

[3] شبلي إبراهيمي، **(سيكولوجية التدين واستخداماته في البرامج الإرشادية النفسية)**، فكر ومجتمع، فصلية محكمة، تصدر عن: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد 14، الجزائر، أكتوبر 2012م، ص 18.

وأديانٌ جمع دين: أما رجال الدين فهم المطيعون المنقادون، وقد يُحمّل الدينُ الإنسان ما يكره، ومن هنا تأتي كلمة الدين بمعنى القرض، إمّا بالأخذ أو بالعطاء في ما كان له أجل، كما أجله الجزاء والحساب والطاعة والمواظبة والغلبة والاستعلاء والسلطان والملك والحكم والحاسب والمُجازي الذي لا يُضيّع عملاً بما يجزي بالخير والشر؛ ففي الديانة: عزّةٌ ومذلّةٌ، وطاعةٌ وعصيانٌ، وعادةً في الخير أو الشر والابتلاء"[1].

1- 2- التعريف الاصطلاحي من وجهات نظر مختلفة:

الدين من الظواهر التي يصعب وضع مدلول محدّد لها، وهذا يرجع إلى عديد من الاعتبارات منها: صعوبة شمول تعريف الدين على أرقى وأدنى صورة له لتنطبق على كل المجتمعات الإنسانية رغم اختلاف ظروفها. كما أنّ عدم الاتفاق من جانب العلماء على ماهية الدين البدائي، ومدى التفرقة بينه وبين غيره من الأديان، شكّل صعوبة بالغة لوضع تعريف محدّد للدين. هذا بالإضافة إلى أنّ ظاهرة الدين تناولها كثير من العلماء في مختلف التخصّصات، ولذا وجدنا أنفسنا أمام كثير من وجهات النظر"[2]. وهذا ما أكّده الباحث الأمريكي **روبرت ميلتون أندر وود** إثر حديثه عن التحيّز الغربي في تناول مفهوم الدين قائلاً: يوجد خلف كل تعريف للدين نظرية حول ماهيته. وقد تتضمن كل نظرية وصفاً لمختلف الممارسات المرتبطة بها؛ فعلى سبيل المثال، قد تختلف النظرية اللاهوتية حول الدين عن تلك القائمة على أساس أنثروبولوجي أو نفسي"[3]. بذلك سنعرض تعريف الدين من وجهة النظر الغربيين، ومن وجهة نظر العلماء المسلمين.

---

[1] مصطفى النشار، **(مفهوم الدين وتصنيف الأديان. التحليل العلميّ والرؤى الفلسفية)**، الاستغراب13، القاهرة، خريف 2018م، ص 156.

[2] محمد عبد الفتاح المهدي، **سيكولوجية الدين والتدين**، تقديم: يسرى دعبس، ط1، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002م، ص 11.

[3] ورد في موقع الأنترنت: فحص في: 2020/07/17م، على الساعة: 10:00 صباحاً. https://yaqenn.com

أ- تعريف الدين عند الغربيين:

يتفاوت تعريف الباحثين الغربيين لمفهوم الدين، ولكن يمكن إيراد تعريف للدين تتكرر مفرداته في كثير من تعاريفهم، وهو أنّ الدين: اعتقاد بوجود قوّة عظمى تحكم الكون، كما أنّه يوضّح علاقة الإنسان الشخصية بهذه القوّة"[1].

يعرف **هيجل** الدين بأنّه باطني يصوّر لنا الحقيقة الإلهية من الداخل عن طريق الشعور الباطني"[2]. ويعرف **كارل ماركس** في مقالته عن **(هيجل)** عن الدين: أنّه نفثة المخلوق المضطهد، وشعوره بالدنيا التي لا قلب لها. إنّه أفيون الشعب. ومثلها كلمته في حرب الطبقات بفرنسا أو يقول: إنّه الأفيون الذي يخدر الشعب لتسهل سرقته. وأنّ الدين كان وسيلة الإخضاع الروحي كما كانت الدولة وسيلة الإخضاع الاقتصادي. إنّ المسيحية تقرظ الجبن واحتقار النفس وإذلالها وتحبّذ الخضوع والخسّة وكل صفات الكلب الطريد"[3]. ويقول ماركس: لا وجود لله، الحياة مادة بحتة، ويرى في الأديان جميعها مخدراً للعقول يجب التحرّر منه فكل دين عندهم هو أفيون الشعوب، وعنده أنّ رسالة العمل الشيوعية هي: القضاء على الدين والداعين إليه"[4].

وينطوي الدين على حسب ما يرى ماركس على عنصر إيديولوجي قوي: إذ أنّ المعتقدات والقيم الدينية تستخدم في أكثر الأحيان لتبرير جوانب اللامساواة في مجالات الثروة والسلطة. إنّ عبارة مثل الضعفاء سيرثون الأرض على سبيل المثال تحمل معنى الخضوع وعدم التصدي للقمع، وهكذا فإنّ

---

[1] ورد في موقع الأنترنت: فحص في: 2020/10/10م، على الساعة: 08:00 صباحاً.
https://www.alukah.net/culture/0/768/#ixzz6C6domS3H

[2] شبلي إبراهيمي، **(سيكولوجية التدين واستخداماته في البرامج الإرشادية النفسية)**، فكر ومجتمع، مرجع سابق، ص 20.

[3] كامل محمد محمد عويضة، **الأعلام من الفلاسفة كارل ماركس الماركسية والإسلام**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ- 1993م، ص ص (75- 76).

[4] أنور الجندي، **سموم الاستشراق والمستشرقين في العلوم الإسلامية**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1987م، ص 193.

ماركس حاول إيصال فكرة مهمة وهي كيف تسخر طبقة اجتماعية الدين في صالحها لتخدم مصالحها الشخصية دون الطبقة العريضة والمتمثلة في البروليتارية"[1].

يعرف **ماكس مولر** الدين بأنّه: قوّة عقلية أو سلطة تمكّن الإنسان من إدراك المطلق (اللامتناهي) تحت مسميات مختلفة ومتنوعة ومن دون هذه القوّة لا يوجد للدين معنى ولا يوجد تقدير للأوثان أو تقديس لها، ويبدو أنّ **مولر** يركّز على سلطة الدين كقوّة مؤثرة في الإنسان ولم يركّز على العلاقة ولا على السلوك"[2].

أما التعريف الذي يقدمه لنا **أوجست كونت** بعد دراسته للناحية الدينية في المجتمع. فقد ربط التفكير الديني الغيبي بالتخلّف. وأكّد أنّ التفسير الديني يعكس نوعاً من العجز في التفسير، وتضليل اجتماعي. ولكنّه انتهى ‘لى التفسير الديني، بل إلى الحاجة إلى الإله بعد دخول الإنسان مرحلة الوضعية. فالمنهج الوضعي قادر على الاستغناء عن المناهج الثيولوجية والميتافيزيقية في التفكير والتحليل والتفسير فقد أكّد في نهاية حياته أهمية الدين في تحقيق المصالحة الأخلاقية والوحدة الفكرية في المجتمع"[3].

ويعرف **إميل دوركايم**، في الصورة الأولية للحياة الدينية: الدين مجموعةٌ متساندةٌ من الاعتقادات والأعمال المتعلقة بالأشياء المقدسة – أي: المعزولة المحرمة – اعتقادات وأعمال تضم أتباعها في وحدة معنوية تُسمَّى المِلّة"[4]. والموضوعات المقدسة التي يشير إليها تعريف **دوركايم** لا تقتصر على

---

[1] ورد في موقع الأنترنيت: فحص في: 2020/07/16م، على الساعة: 12:00 صباحاً.
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&depid=3&lcid=48813

[2] عقيل نوري محمد، **الفعل الاجتماعي دراسة تحليلية من منظور إسلامي**، ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 1437هـ- 2016م، ص 16.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع بين ابن خلدون وأوجست كونت**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2009م، ص 113.

[4] محمد عبد الله درّاز، **الدين. بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان**، ط5، دار القلم، الكويت، 2006م، ص 36.

المجرّدات والغيبيات، لأنّ مفهوم القدسي يمكن أن يشتمل على الموضوعات المادية والمعنوية في آن معاً. من هنا فإنّه يرى ضرورة وضع معيار للتمييز بين ما هو مقدّس وما هو دنيوي في معتقدات وممارسات الجماعة، وهذا المعيار لا يعتمد على المكانة التي يشغلها المقدّس في هرمية ما لنظام مؤسس للأشياء، وما تسبغه عليه هذه المكانة من قوّة ونبل وما إليها، كما لا يعتمد على العلاقة الدونية التي تسم علاقة الأدنى بما هو أعلى منه، فهذه السّمات وغيرها قد تنطبق على المقدّس ولكنّها لا تميّزه تماماً. إنّ ما يميّز المقدّس فعلاً هو تغايره المطلق Heterogeneity عن الدنيوي، بحيث إنّنا لا نكاد نعثر في تاريخ الأفكار الإنسانية على زمرتين متضادتين ومتعارضتين، كحال المقدّسات والدنيويات. وإلى جانب ذلك، فإنّ طائفة من التحريمات (= تابو) تتكاثر في طقوس الثقافات البدائية، من أجل العزل الدائم بين المقدّس والدنيوي، ومنع اختلاطهما، وذلك مثل التحريمات المتعلقة باللمس أو النطق أو النظر... إلخ. ومع ذلك فإنّ العبور بين العالمين ممكن، ولكن من خلال نوع من الطقوس التي يدعوها الأنتروبولوجيون بطقوس التعدية (= طقوس العبور= الطقوس الإدخالية= Initiation)"[1].

أما **ماكس فيبر**، فقد توصل من خلال دراسته إلى أنّ هناك تأثيراً متبادلاً بين الظواهر الدينية، والظواهر الاقتصادية، فالرأسمالية الحديثة تثير المبادئ والقدرة على الاختراع، وترفض النزعة التقليدية والخيالية، أو اللاعقلية، وأنّ إيمان الفرد يتحدّد من خلال أعماله الدنيوية، وقد أوضح **(فيري)**، أنّ عقيدة الدول الكاثولوكية غير البروستانتية متخلفة نسبياً. فالديانة البروستانتية كانت تدعيماً لأشكال النشاط التي تعتبر ضرورية لإقامة المشروعات الرأسمالية الحديثة"[2].

---

[1] فراس السواح، **دين الإنسان بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني**، ط4، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، سورية، دمشق، 2002م، ص 27.

[2] سامية الخشاب، **علم الاجتماع الديني**، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1988م، ص 56.

يتضح – إذن – أنّ **ماكس فيبر** لم يتحدّث عن دور الدين في نشوء الرأسمالية، وإنّما تحدّث عن دور الدين في بروز روح الرأسمالية، ولعلّ هذا ما دفعه إلى القول ما يلي: لقد كان على روح الرأسمالية أن تفرض نفسها، أن تقاتل ضد عالم قوى المعادية. ويقصد هنا بالقوى المعادية تلك التي تتبنّى أسلوب المنافسة الشرسة وكسب الأموال بطرق لا أخلاقية كالأنانية والطمع والشراسة في الرّبح، فروح الرأسمالية – أي: الرأسمالية الخالصة – هي عقلانية بامتياز"[1].

ويلاحظ أنّ الموقف الذي اتخذه الغربيون من الدين، أنّهم بدأوا قبل كل شيء بتقويم دينهم الذي يتعاملون معه ودراسة جذوره وتاريخه، فانتهوا إلى قناعة تامّة بأنّ الدين المتعامل به عندهم، إنّما هو ظاهرة اجتماعية، نسجت تفاصيله وجزيئات أحكامه وأنظمته عقول بشرية بدافع من عوامل اجتماعية متنوّعة ومتعاقبة. فليس ثمّة ما يلزمهم بالخضوع الدّائم لأنظمة صاغتها عقول أناس مثلهم في ظروف تاريخية غابرة، والتضحية في مقابل ذلك بتراث جهودهم وأفكارهم الحضارية. فكان موقفهم من الدين منسجماً مع المنطلقات الفكرية التي اتخذوها من قبل، استناداً إلى دراساتهم المستوعبة للدين وحقيقته"[2].

ب- تعريف الدين عند علماء المسلمين:

أطلق القرآن الكريم على الدين عدّة إطلاقات"[3]، إذ سَمَّى عقيدة الكفار الوثنية ديناً. قال تعالى: "**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**" (سورة الكافرون: 06). وأطلق على ما كان يعبده اليهود والنصارى وغيرهم ديناً. قال تعالى: " **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ**" (سورة المائدة: 77)، وقوله تعالى: "**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ**" (سورة الأنعام: 159). وكذلك أطلق القرآن

---

[1] عبد الرحمن فضلي، **السوسيولوجيا الكلاسيكية والظاهرة الدينية نموذج إميل دوركايم وماكس فيبر**، ص 8. ورد في موقع الأنترنيت: فحص في: 2020/07/17م، على الساعة: 09:00 مساءً.www.nama-center.com

[2] محمد سعيد رمضان البوطي، **حوار حول مشكلات حضارية**، ط3، الدار المتحدة للطبعة والنشر – مكتبة رحاب، الجزائر، 1410هـ- 1990م، ص 15.

[3] يحي رامز كوكش وخالد إبراهيم الفتياني، **الواضح في الثقافة الإسلامية**، مرجع سابق، ص 22.

الكريم على الإسلام ديناً قال تعالى: **"الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا"** (سورة المائدة: 03) وقوله تعالى: **"إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ"**(سورة آل عمران: 19).

والدين الإسلامي – كما قال الأستاذ أحمد حسن زيات – دين القوّة"[1]:

– قوة في الرأس، وقوة في اللسان، وقوة في اليد، وقوة في الرّوح.

– قوة في الرأس لأنّه يفرض على العقل توحيد الله بالحجّة، وتصحيح الشرع بالدليل، وتوسيع النّص بالرأي، وتعميق الإيمان بالتفكير.

– وهو قوة في اللسان لأنّ البلاغة في معجزته وأداته، والبلاغة قوة في الفكر، وقوة في العاطفة، وقوة في العبارة.

– وهو قوة في اليد لأنّ موحيه وهو الحكيم الخبير قد علم أنّ العقل بسلطانه واللسان ببيانه، لا يغنيان عن الحق شيئا إذا ما أظلم الحس، وتحكّمت النّفس، وعميت البصيرة، فجعل من القوة المادية ذائداً عن كلمته، وداعياً إلى حقّه، ومنفذاً لحكمه، ومؤيداً لشرعه.

– وهو قوة في الرّوح لأنّه يمحص جوهرها ويلصقها بالتأمل والتفكر والارتباض.

إذن، فالدين في واقع أمره يتصل بأعمق العواطف والمعتقدات التي تدفع الإنسان نحو الكمال الممكن فوق هذا الوجود، ويشتمل على الدّوافع التي تحكم سلوك الإنسان بدائياً كان أو متحضّرا، ويختلف تصوّر ماهية الدين لدى الأفراد بل لدى الفرد الواحد في مراحل حياته، وتخضع علاقات الإنسان بالطبيعة، وما وراء الطبيعة لاعتبارات دينية، ويصبح الدين عاملاً هاماً في حياة الإنسان عندما يشعر بقوة عليا يخضع لها وتؤثر في وجدانه وأفكاره وآرائه وأحكامه، وسلوكه وأعماله، وترتبط قيم الإنسان بالدين"[2].

---

[1] محمد الصالح الصديق، **حُبّ الوطن من الإيمان**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

ويرى **الزحيلي** أنّ الدين ما هو إلاّ وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقاد، وإلى الخير في السلوك والمعاملات، أو أنّه وضع إلهي يرشد ذوي العقول السليمة والأشخاص العاقلين الراشدين إلى طريق الصلاح، والفلاح في الحياة الدنيا وفي الآخرة. ويعد الدين المنظم لعلاقة الإنسان مع ربّه وعلاقته مع الأشخاص الآخرين، وأنّه مصدر الحق والعدل والاستقامة والرشاد، لذلك يجب أن يكون الدين الركيزة الرئيسية التي يقوم عليها الوعي وأن ينبع منه ويستمد قيمه من تعاليمه"[1].

أمّا **أبو العلاء المودودي** (1903- 1979)، مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان. فقد عرّف الدين من خلال استقرائه للآيات القرآنية، والمعاني اللغوية لكلمة الدين، فيقول أنّه النظام الشامل للحياة. يذعن فيه المرء لسلطة عليا، ثم يقبل طاعتها وإتباعها وتقيّده في حياته بحدودها وقواعدها وقوانينها، ويرجو في طاعته العزّة والترقي في الدّرجات وحسن الجزاء ويخشى في عصيانه الذلّة والخزي وسوء العاقبة"[2].

ويمكن القول إنّ الفكرة الأساسية في فكر **المودودي**، هي دعوته لإرساء مبدأ الحاكمية* لله سبحانه وتعالى وحده، التي يطرحها في إطار التكامل الواضح للإصلاح الإسلامي، الذي يجعل مصدره الأساسي هو الله عزّ وجلّ، بقوله: إنّ تصور الإسلام عن الحاكمية واضح لا تشوبه شائبة فهو ينص على أنّ الله وحده خالق الكون وحاكمه الأعلى وأنّ السلطة العليا المطلقة له وحده. أمّا الإنسان فهو خليفة هذا الحاكم الأعلى ونائبه والنظام السياسي لابد أن يكون تابعاً للحاكم الأعلى ومهمة

---

[1] محمد بن حسن مشهور حمدي، **(الوعي وأثره في الحد من انتشار الظواهر السلبية لدى الشباب – التدخين والتفحيط أنموذجاً)**، مجلة كلية أصول الدين بأسيوط، العدد الثالث والثلاثون، قسم الدراسات الإسلامية بالكلية الجامعية بأملج، بجامعة تبوك، 2015م، ص 132.

[2] أبو العلاء المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن الكريم**، ط6، دار القلم، الكويت، 1982م، ص 24.

* الحاكمية: هي لفظة مثلت ببساطة وحدتها مفهوماً أساسياً في الخطاب القطبي، وأمّا ما يشبه المسلمة اللفظية والحركية بالنسبة له. فبمقتضى "لا إله إلاّ الله – كما يدركها العربي العارف بمدلولات لغته: لا حاكمية إلاّ الله، ولا شريعة إلاّ من الله ولا سلطان لأحد على أحد، لأنّ السلطان كلّه لله.

الخليفة تطبيق قانون الحاكم الأعلى في كلّ شيء وإدارة النظام السياسي طبقاً لأحكامه. وبصورة أوضح فإنّ الحاكمية بالنسبة إلى **المودودي**: منطلقها العقيدة الإسلامية، التي تقول إنّ الحق وحده هو الحاكم بذاته وأصله، وانّ حكم سواه موهوب وممنوح... فالله معبود بالمعاني الدينية، وسلطان بالمعاني السياسية والاجتماعية... وأنّ الإنسان لا حظّ له من الحاكمية إطلاقاً"[1].

أمّا **إبراهيم البيجوري** فيعرفه بكونه: وضع إلهي سائغ لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالذات"[2].

أمّا **مراد زعيمي** فيعرّف الدين بأنّه: مجموعة العقائد التصورية والنظم التعبدية والأوامر والنّواهي التوجيهية التي يتبنّاها الإنسان ويخضع لها ويطبقها خوفاً وطمعاً وهو يعتقد في مصدرها الغيبي المتعالي ذو الكمال المطلق والقدرة اللامتناهية على الخلق للنفع والضرر والجزاء"[3]. أنّ هذا التعريف قد جمع كل الأديان سواء السّماوية منها كدين الحق الإسلام، أو الأديان السّماوية المحرفة أو التي هي من وضع البشر.

ومن المعروف للدارسين أنّ الأديان نوعان: **الأديان السّماوية**، ثم **الأديان الوضعية**. ونعني **بالأديان الأولى** ما نزل به الوحي من السّماء على الأنبياء والمرسلين، وأمروا بنشره بين الناس فنفذوا ما طلب منهم، وكانت الديانات السّماوية المعروفة وغيرها. ونعني **بالثانية** ما ابتدعته عقول البشر من الديانات والعقائد التي تنقسم إلى قسمين: الوثنية، وهي التي لا تؤمن بإله واحد خالق للكون، بل تعبد أصناماً وأوثاناً تَتَّخِذُها من المادة، على صورة الإنسان أو خلاف ذلك ... والشّرك، وهي الأديان التي تؤمن بالله تعالى، ولكنّها تشرك معه آلهة أخرى تكون واسطة بينه وبين الناس. والشرك والوثنية تقاسان

---

[1] العيفة سالمي، **(الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية)**، دراسات إسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد 17، الجزائر، ربيع الأول 1434هـ- جانفي 2013م، ص 158.

[2] إبراهيم البيجوري، **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**، الدار الأثرية، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص 14.

[3] زعيمي مراد، **النظرية العلم – اجتماعية رؤية إسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1997م، ص 228.

بمقياس واحد بالنسبة للأديان. فكلاهما كُفْرٌ، حتى أنّ الله تعالى جعل أشد الكفر الذي لا يمكن غفرانه هو الشرك بالله تعالى"[1] حيث قال في سورة النساء: **"إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ"** (سورة النساء: 48). **"إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا"** (سورة النساء: 116).

ويشترك الإسلام الذي يُعد ثالث الديانات السماوية، مع اليهودية والمسيحية في نفس الجذور التاريخية. إنّه الدين الذي يعتنقه كل من يؤمن بأنّ القرآن هو وحي من الله عزّ وجلّ نزل على محمد صلّى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء للبشرية جمعاء. كما يُؤمن المسلمون بأنّ الإسلام جاء ليوفق بين المسيحية واليهودية. كلمة إسلام اصطلاحاً مشتقة من فعل أسلم. فالمسلم هو من يسلم نفسه لله. غير أنّ الإسلام يشمل الدين والدنيا معاً. وهي عقيدة منتشرة في جميع النسيج الاجتماعي، وقانون يحكم الحياة الخارجية والداخلية معاً بل وحتى الخاصة للإنسان المؤمن"[2].

إذن فالدين الإسلامي هو الرسالة التي نزلت من فوق سبع سماوات عن طريق الوحي، لتنظيم علاقات البشر مع خالقهم وأنفسهم وغيرهم، هذا الدين هو الذي يحدّد المصلحة من المفسدة، والصالح من الطالح، والمستقيم من المعوج، والمؤمن من الكافر، والصواب من الخطأ، ويقرّر السلم من الحرب، وهو الميزان الذي يفصل في ميزان الخلق إلى الجنّة أو النّار، هذا هو الدين الإسلامي المقدس الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو محفوظ بحفظ الله إلى يوم القيامة قال تعالى: "**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**" (سورة الحجر: 09).

---

[1] صادق مكي، **موسوعة الأديان السماوية والوضعية، الديانة السماوية – عقيدة وأخلاق وشريعة**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1995م، ص ص (26 – 27).

[2] الهاشمي صيّاغ، **الإسلام وعالم الأعمال**، ط1، الترجمة من الفرنسية: موسى أشرشور، تدقيق: مهنّى حمدوش، منشورات ألفا، الجزائر، 2008م، ص 23.

2- طبيعة الدين

يعتبر الدين جزء من حياة الفرد والمجتمع وأنّهم بحاجة إليه كالطعام والشراب والغذاء، "فهو ضرورة فطرية شعورية لا علاقة له بملابسات العصر والبيئة أي أنّ حاجة الإنسان إلى الدين حاجة فطرية مركزة في طبيعته النفسية، ومغروسة في شعوره وممتزجة في دمه وأعصابه وحسه"[1].

ويعدُّ الدين، في الغالب، جزءاً أصيلاً من فطرة الإنسان، وحاجة بشرية حقيقية لا غنى عنها، وربّما أمكن الإنسان أن يستغني عن العلم، كالبدائيين من البشر، ولكن لم ترَ جماعة في مكان ما، أو زمان ما، استغنت عن الدين"[2]. ويميل الإنسان بفطرته إلى الاعتراف بوجود قوة عليا، يخضع لها، ويلتجئ إليها في الشدائد والملّمات يلتمس منها العون والخير. حتّى إنّ الذين يكفرون بالله أو الذين ينكرون وجود الله، فإنّهم يستنجدون بالله عند الشدة، ويسألونه العون والفرج. ويقال إنّ زعيم الماركسية الإلحادية **لينين** عندما اشتدت عليه سكرات الموت قال (أي بوه) يعني الله. فلما أحسّ دهشة من كان حوله لمقولته، أخبرهم بأنّها من هلوسة المرض"[3].

والدين فطرة فطر الله الناس عليها، فهم منذ فجر التاريخ بإرادتهم وعقولهم يعتقدون في دين ما. اختلفت مظاهر العبادة وأسماء المعبودات لكنّهم في النهاية يؤمنون بعقيدةٍ ما حول أصل الخلق ونشأة الوجود وما وراء هذه الظواهر الطبيعية. وهذه الفطرة ليست لا شعورية بقدر ما هي فطرة عاقلة حيث إنّ الإنسان هو الكائن الوحيد المتديّن في هذا الوجود ولم يكن ممكناً له أن يكون كذلك إلاّ عبر عقله الواعي وإرادته الحرّة. وهذه الحقيقة هي ما عبّر عنها القرآن الكريم بوضوح"[4] في قوله تعالى: "**وَإِذْ**

---

[1] عبد الله الخريجي، **علم الاجتماع الديني**، ط2، المملكة العربية السعودية، 1990م، ص 37.

[2] غيضان السيّد علي، **توافقية الدين والقيم الإنسانية والخلقية في مثالية توفيق الطويل المعدّلة، (بحث عام)**، قسم الدراسات الدينية، مؤمنون بلا حدود مؤسسة دراسات وأبحاث،الرباط،أكدال، المملكة المغربية،1 يناير2016م، ص 06.

[3] حسن رمضان فحلة، **الخطر الداهم على العرب والمسلمين**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (بدون تاريخ)، ص 60.

[4] مصطفى النشار، **(مفهوم الدين وتصنيف الأديان التحليل العلمي والرؤى الفلسفية)**، مرجع سابق، ص 166.

أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا" (سورة الأعراف: 172). والدين – أي دين شديد الأثر في نفوس أتباعه، ولا يمكن واقعياً عزله نهائياً عن الحياة، لأنّ له وراثات متأصلة ومغارس عميقة تتغلغل في عوائد أهله وتقاليدهم واتجاهاتهم وآدابهم وأذواقهم، بكل أصالة وقوة وتأثير"[1]، و يلجأ الإنسان إلى الدين في مواجهة ضغوط الحياة وأزماتها وكوارثها في النهاية أنّ كل شيء يحدث لحكمة وأنّ الله هو مدبّر شئون هذا الكون وأنّه قادر على أن يفرّج الكرب حين تعجز كل الوسائل البشرية"[2].

3- أهمية الدين في المجتمع

تظهر أهمية الدين في المجتمع من خلال الوظيفة الأساسية التي يقوم بها في المجتمع، وهي وظيفة الربط والتلاحم القوي بين المعتنقين لدين واحد. يعني أنهم يتبنون فكرة واحدة تجمعهم تسمى العقيدة يجتمعون حولها ويحاولون فرضها وتجسيدها لإيمانهم الراسخ بنجاعتها للمجتمع. وما يؤكد لنا ذلك أقوال بعض رجال العلم والدين والسياسة وزعماء الحرب المسلمين وغير المسلمين. حيث يقول **محمد قطب** في كتابه هل نحن مسلمون؟ :"إنما الإسلام... هو أن يكون كيان الإنسان كله متوجهاً إلى الله. هو أن تكون أفكار الإنسان ومشاعره وسلوكه العلمي كلها محكومة بالدستور الذي أقرّه الله"[3]. يعني الكاتب من كلامه هذا إبراز أهمية الدين الإسلامي في المجتمع، الذي يتطلب أن يكون أفراد المجتمع مؤمنين به إيمانا صادقا وخالصا لوجه الله، ويكون ذلك على مستوى تفكيرهم وأعمالهم، وبذلك تظهر الأهمية الاجتماعية للدين الذي يصبح مصدرا تشريعيا في المجتمع. ويصبح معمولا به في كل مجالات الحياة، مما يجعل العلاقة التي تربط بين أفراد المجتمع قائمة على العدل وبهذا يمكننا القول

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأيديولوجيا والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2009م، ص 167.

[2] محمد عبد الفتاح المهدي، **سيكولوجية الدين والتدين**، مرجع سابق، ص 28.

[3] محمد قطب، **هل نحن مسلمون؟**، ط6، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ- 2002م، ص 10.

أن الدين له أهمية كبيرة في تنظيم المجتمع. ويقول العالم الطبيعي **(روبرت مللكان Millqkan Robert)** : إن أهم أمر في الحياة هو الإيمان بحقيقة المعنويات وقيمة الأخلاق، ولقد كان زوال هذا الإيمان سببا في حرب عارمة وإذا لم نجتهد الآن لاكتسابه أو لتقويته فلن يبقى للعلم قيمة بل يصير العلم نكبة على البشرية"[1].

4- الأسس التي يقوم عليها الدين:

تقوم أي ديانة على أساسين رئيسيين يتمثلان في العقيدة والإيمان.

4-1- العقيدة:

هي المعتقدات والعواطف والصلة الروحية العقلية التي تجذب الإنسان نحو القوة القاهرة التي يعتقد في وجودها وفي قدرتها، وفي أنّها تملك له الضرر والنفع، وأنّه لا يملك إزاءها شيئاً. وتتخذ العقيدة أشكالاً متعدّدة حسب الأحوال المختلفة للمجتمعات، فأحياناً تتمثل في قوى مجرّدة غير منظورة، أو قد يرمز لها برمز هو الطوطم حيث يعتقد الإنسان أنّ حياته مرتبطة به، أو كاعتقادنا في وجود الله سبحانه وتعالى. وغالباً ما تضع الأديان الكبرى بعض التركيز على الاعتقاد في صورته العقلانية، أو الخلافات الدينية الاعتقادية"[2]. والعقيدة هي الاعتقاد بوجود ذات أو ذوات غيبية علوية لها شعور واختيار ولها تصرف وتدبير للشؤون التي تعني الإنسان، اعتقاداً من شأنه أن يبعث على مناجاة تلك الذات السامية في رغبة ورهبة وفي خضوع وتمجيد"[3].

والعقيدة هي الفكرة التي تسيطر على فكر الفرد مع اقتناعه بفائدتها له ولمجتمعه إلى حد التقديس، وتتبناها الجماعة، وتناضل من أجل تجسيدها. فالعقيدة من مقومات الديانة المرتقية، والتي تتطلب تقدماً عقلياً برفض السليم بأمر دون تفحصه تفحصاً ينطلق من نزعة الشك، وهو ما لم يوجد

---

[1] محمد عبد الله درّاز، **الدين (بحوث ممهدة لدراسات تاريخ الأديان)**، مرجع سابق، ص101.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأيديولوجيا والمجتمع**، مرجع سابق، ص 165.

[3] محمد عبد الله دراز، **الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان**، مرجع سابق، ص 52.

في الديانات البدائية، فالعقيدة وسيلة تتخذها الديانة لتحفظ عليها الأذهان، وتجنبها الشك والإنكار، فازدهار الديانة مرتبط بالرقي الاجتماعي الذي بلغته البشرية"[1].

وتحتل العقيدة مكانة كبرى لدى كل إنسان حتّى الملحد، ولدى كل المجتمعات التي لا تعترف بالأديان وتعد العقيدة الوجه الأساسي لسلوك الفرد، حتّى تتحوّل إلى موجهات قيمية تترجم إلى واقع سلوكي، فالمعتقدات هي التي تحكم وتصيغ وتحدّد القيم وهذه الأخيرة هي التي تحدّد مسارات السّلوك وتضبطه وتحكمه وتوجّهه"[2].

ومن الجدير بالقول إنّ الإنسان يسمو بسمو عقيدته وينحط بانحطاطها، فالكثير من العقائد تقود معتنقيها إلى هاوية الضياع والشقاء بمخالفتها للفطرة الإنسانية التي جبل عليها، وبالعكس من ذلك تماماً نجد إنّ بعض العقائد، تقود معتنقها إلى السعادة الحقيقية وتنأى به عن الضياع والشقاء. والدين الإسلامي بناء متكامل يشمل جميع حياة المسلم منذ ولادته وحتى مماته ثم يصير إليه بعد موته وهذا البناء الضخم يقوم على أساس متين هو العقيدة الإسلامية التي تتخذ من وحدانية الخالق منطلقا لها، كما قال تعالى: "**قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ**"(سورة الأنعام: 162-163). كما أنّ الإسلام يعنى بالعقيدة ويوليها أكبر عناية سواء من حيث ثبوتها بالنصوص ووضوحها أو من حيث ترتيب آثارها في نفوس معتقديها. لذا نجد أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلم مكث عشر سنين بمكة ينزل عليه القرآن وكان في غالبه ينصب على البناء العقدي حتى إذا ما تمكنت العقيدة في نفوس أصحابه – رضوان الله عليهم – نزلت التشريعات الأخرى بعد الهجرة إلى المدينة.

---

[1] هنوس ناذر، **التدين في أوساط الشباب الحضري مقاربة سوسيو- انتربولوجية للمتدينة من "السلفية العلمية"**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع الحضري، تخصص: مدن، ثقافات، ومجتمع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015- 2016م، ص 60.

[2] ورد في موقع الانترنيت، فحص في: 2018/03/01م، على الساعة: 07:15 صباحاً.
https://ar.wikipidia.org

4-2- الإيمان:

والإيمان حسبما هو معروف يطلق على العملية النفسية الكبيرة التي تتم في داخل نفس الإنسان، بحيث يبلغ أغوار النفس ويحيط بجوانبها كلها من إدراك وإرادة ووجدان، مما يحقق الإدراك الذهني الذي تتكشف به حقائق الوجود على ما هي عليه في الواقع، ويكون ذلك عن طريق الوحي الإلهي المعصوم، ولابدّ أن يبلغ هذا الإدراك العقلي حد الجزم الموقن واليقين الجازم الذي لا يزلزله شك، وتصحب هذه المعرفة إذعان قلبي وانقياد إرادي"[1]، يقول الله تعالى: "**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّـهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا**" (سورة الحجرات: 15).

5- خصائص الدين:

لكل دين خصائص تميزه عن غيره، لكن توجد خصائص عامة يتسم بها الدين مهما كانت طبيعته تتمثّل في خاصية كبرى تدعى العبادة تتضمن جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي. ثم توجد خاصية أخرى تتمثل في الأعمال الصالحة.

5-1- العبادات:

ونقصد بالعبادة السلوك الذي يقوم به المرء للتقرب من المقدس بغية الحصول على مرضاته، وحمايته ودعمه، أو لتجنب غضبه وقسوته. ولأنّ المقدس متعدّد الأشكال والأحوال كانت العبادات متعدّدة الأنواع عبر التاريخ، وفي متلف مناطق العالم، وشملت الصلوات، والأدعية، وتقديم الذبائح والقربان، وزيارة الأماكن المقدسة وغير ذلك. وأمّا الطقوس فعبارة عن ممارسات ومراسيم وأنماط اجتماعية، تؤدي بصورة روتينية معينة، وفي حيّز زماني ومكاني معين، ولها معنى اجتماعي، أو تعكس قيماً دينية، ودنيوية، أو سياسية أو غير ذلك"[2].والعبادة هي المظهر الخارجي للدين والمتعلقة

[1] يوسف القرضاوي، **الإيمان والحياة**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980م، ص 23.

[2] هنوس ناذر، **التدين في أوساط الشباب الحضري**، مرجع سابق، ص 62.

بطبائع الأمور المقدسة. وهي تتمثل في الحركات والتصرفات والسلوك الجمعي، والتي نسميها عبادة. وقد يكون العنصر الطقسي شعائر شفوية كالتعميد في المسيحية، والصلاة، والابتهالات، وشعائر عملية كالاستحمام في مياه النهر المقدس، وذلك كما يفعل الهنود في نهر الكانج"[1]. والعبادة عمل مزودج: فهي عمل عقلي به يعترف الإنسان بقوة سامية، وعمل قلبي أو انعطاف محبة، يتوجه به إلى رحمة تلك القوة فالإيمان والعبادة في النظرة الروحية، هما الأساس الذي يصل الإنسان بالإله، والمكونان اللذان يقيمان مفهوم الدين، ويشكلان النواة الأصل في أي عقيدة دينية"[2]. والعبادة في الإسلام اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة: فالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وبرّ الوالدين، وصلة الرّحم والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد الكفّار والمنافقين والإحسان للجار واليتيم والمسكين وابن السبيل، والمملوك من الآدميين، والبهائم، والدّعاء، والذّكر، والقراءة وأمثال ذلك من العبادة "[3].

5-2- العمل الصالح:

هو عدم اقتصار أفراد المجتمع على أداء الشعائر التي تتطلبها العبادة للتقرب من المعبود، لكن على الأفراد أن يقوموا بأعمال تخدم الصالح العام للمجتمع وكذلك تقربهم من بعضهم البعض، وذلك ابتغاء مرضاة الله والإنسان. "وللعمل الصالح في الإسلام مكانة عظيمة جداً، لأنّه ثمرة الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر وبرسوله محمّد صلّى الله عليه وسلم، وبه يظهر معنى الشهادتين بالعمل والسلوك، ولأهميته في الإسلام جاءت الآيات الكثيرة به، فمرة تقرنه بالإيمان، ومرة تبين جزاءه الحسن، وأخرى تصرح بأنّ ما ينفع الإنسان في آخرته هو الأعمال الصالحة وأنّ الله تعالى لا يضيع أجر من

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأيديولوجيا والمجتمع**، مرجع سابق، ص 165.

[2] ورد في موقع الأنترنت: فحص في: 2020/07/18م، على الساعة: 10:00 صباحاً.http://yaqenn.com

[3] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي مقاربة تحليلية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 1433هـ- 2012م، ص 45.

عملها وقام بها، وتارةً تبين الآيات أنّ الصالحات سبب لتكفير السيئات وغفران الذنوب، وأنّ الخسارة تلحق الإنسان لا محالة إلاّ من آمن وعمل الصالحات"[1]. ومن هذه النصوص التي وضّحت هذه المعاني قوله تعالى: "**وَعَدَ اللَّـهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ**" (سورة المائدة: 09). "**الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ**" (سورة الرعد: 29). "**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**" (سورة النحل: 97). "**وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**" (سورة العصر: 1-3). "والأعمال الصالحة كثيرة فهي جميع ما أمر الله تعالى به على وجه الوجوب والاستحباب، من العبادات والمعاملات فإذا قام بها المسلم ملاحظاً الطاعة لربّه والانقياد لشرعه مبتغياً بها وجه الله فهو من أصحاب الأعمال الصالحة"[2]. كالعمل على إنشاء مرافق عامة يستفيد منها أفراد المجتمع. والعمل على تحقيق العدل والصدق في أداء العمل وإتقانه. ويقول الله تعالى في ذلك: "**وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا**" (سورة طه: 112). تبيّن لنا الآية الكريمة أن الإيمان القلبي أو النظري وحده لا يكفي ما لم يقترن بالأعمال الصالحة، بل يصبح رياء. كما ورد في نفس الصدد قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "**ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن هو ما وقر في القلب وصدقه العمل**"[3]. يظهر من الحديث الشريف أن للدين خاصيتان متلازمتان هما الإيمان بالقلب، والقيام بالعمل الصالح، ويفصح لنا الحديث على أن الإيمان لا يكون بواسطة تمني الفرد الخير للمجتمع ولا يكون أيضا بالقيام بالشعائر دون اقتناع، لأنه قد يكون ذلك إيهاما للآخرين بأنه مؤمن. لكن التدين يكون بالإيمان والعقيدة الصادقين، وتجسيد ذلك بالعمل الصالح.

---

[1] عبد الكريم زيدان، **أصول الدعوة**، ط3، دار الكتاب، بغداد، 1396هـ- 1976م، ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

[3] محمد قطب، **هل نحن مسلمون**، مرجع سابق، ص 13.

وحدد الباحث **جيمس هـ. لوبا (J.H. Luba)** خصائص الدين فيما يلي"[1]:

- الإيمان بوجود كائنات فوق طبيعية تتدخل بصفة غامضة في مصير الإنسان وفي المجرى الطبيعي للأشياء.
- بذل جهود تزلفاً لهذه الكائنات أو النجاة منها.
- بذل جهود للتكهن بموضوع تدخلها وأشكاله، أو وسائل اتقاءها.
- بذل جهود لتعديل فعلها بالمراضاة أو بالغلبة.
- الالتجاء إلى وساطة بعض الأفراد ممّن تفترض فيه أهلية خاصة في هذا المجال.
- احترام بعض التقاليد امتثالاً لمشيئة القوى الغيبية.

6- وظائف الدين في المجتمع:

الدين كنظام اجتماعي يسهم بشكل كبير في بناء وتنمية المجتمع من جميع النّواحي. فهو "لا يؤدي وظائفه الإلهية الخاصة بالعبادات فحسب بل يؤدي أيضاً وظائفه الاجتماعية والاقتصادية والشرعية والقانونية والأخلاقية والفلسفية أيضاً"[2]. والدين هو عالمي ثقافي لأنّه يفي بالعديد من الوظائف الأساسية داخل المجتمعات البشرية. وكلّما اختلّت وظيفة من الوظائف إلاّ وعانى الإنسان من نقصها، وأثّرت على حياته من جوانب عدة، فإن كان الفردُ معتقداً فقط وغير ممارس على سبيل المثال للعبادات، عانى في هذا الباب بقدر تركه له. ومن بين هذه الوظائف نذكر ثلاث وظائف أساسية للدين، تتمثل في الوظيفة التنظيمية، ووظيفة الضبط الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية والوظيفة التماسكية أو التضامنية.

---

[1] صالح البكاري، **أبعاد الدين الاجتماعية**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م، ص 11.

[2] إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الديني**، ط1، دار وائل للنشر، القاهرة، 2005م، ص 54.

6-1- الوظيفة التنظيمية للدين:

ينظر **دوركايم** إلى الدين من حيث وجوده وتطوره، كنظرته لأي نظام اجتماعي آخر، نشأ، كما هو الحال في النظم الأخرى، نتيجة التجمعات الإنسانية، معبرا عن هوية الجماعة، معزّزاً لوحدتها وتضامنها. فليس هناك مجتمع لا يشعر بالحاجة إلى تعزيز المشاعر الجماعية، والأفكار والمعتقدات الجماعية، التي تعزّز وحدته وهويته"[1].ويقول كونت أنّ المجتمع في أمس الحاجة الى مجموعة منظمة من العقائد يتفق عليها الأفراد جميعاً.وهذا لا يتأتى إلا إذا ألغينا الديانات القائمة وحصرها في دين جديد. وقد رسم كونت لهذه الديانة طقوساً ونظماً تناسبها، ودعا جميع أفراد الجنس الإنساني أن يتجهوا إليها بالعبادة والتقديس لأنّها الكائن العظيم. ويرى كونت أنّ هذه الديانة تقوم بوظيفة تحقيق وحدة دينية في العالم بأسره، لأنّ جميع الأفراد سيتجهون بقلوبهم وعقولهم نحو فكرة واحدة ومركز واحد. فتبطل الشرور والآثام وتنتهي المنازعات والحروب، ويعم السلام والتحاب، وتعيش الأجناس البشرية الثلاث: الجنس الأبيض والأصفر والأسود، التي تمثل في الإنسانية الذكاء والعمل والعاطفة في عصر ديني ذهبي. مع ذلك فقد أكّد كونت في نهاية حياته: أنّ الإسلام كدين للتوحيد يتمشى مع الحالة الوضعية، لخلوه من الفوضى ومن العبث وتميزه بالعملية وبساطة شعائره"[2]. والإسلام هو دين الله الذي أراد به تنظيم حال الجماعة، وقد حمله رسل الله تعالى وأنبياؤه، وبشّر به إبراهيم عليه السلام، واستكمل بالأنبياء والمرسلين بعده على مدى عصور متعاقبة، وتمّ وتكامل مع النّبي محمد صلّى الله عليه وسلم الذي صحّح ما غلط فيه الناس من المفاهيم، وأوضح ما وقعوا فيه من الشبهات، وأعاد الأمور إلى نصابها في العقيدة، وشرّع للناس الشرائع التي تستقيم بها حياتهم، وفي جميع المجالات حتى أنّه لم ينسَ شيئاً، ولم يهمل شيئاً، ولم يغب عنه موضوع... وبهذا تمّت رسالة السّماء واكتملت، ونادى الله

[1] إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 122.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع بين ابن خلدون وأوجست كونت**، مرجع سابق، ص 114.

تعالى المسلمين عن طريق الوحي إلى رسوله في آخر ما نزل عليه من الوحي"[1]: "**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**" (سورة المائدة: 03).

6-2- وظيفة الضبط الاجتماعي (الرقابة الاجتماعية):

إنَّ الدين يضع الضوابط الاجتماعية التي تعمل على إدارة الأمر بطريقة إنسانيّة واقعيّة، بحيث تندفع إلى معالجة المشاكل الطّارئة في نطاق الفرد والمجتمع، ليبقى التوازن العام في حركة القيم التي يختزنها الجميع في معنى الإيمان، ويتحرّكون من خلالها في معنى المسؤوليّة، فيلتقي الوازع الداخلي بالوازع الخارجيّ في إقامة القاعدة العامّة الضّابطة للواقع كلّه، في حدود الإمكانات الواقعيّة للانضباط الإنساني"[2].

وتحتاج الحياة الاجتماعية لنظام يضبط سلوكات أفرادها ويحدّد العلاقة فيما بينهم. ويتمثل هذا النظام في الطقس باعتباره ميكانيزم وقوّة ضابطة يمارسها الأفراد في أوقات معينة قد تكون يومية، أسبوعية، شهرية، موسمية، سنوية. فالطقوس تقوم بتحديد نطاق السلوك المقبول والمرغوب فيه داخل المجتمع أي التمييز بين السلوك الجيّد من السيِّئ والحلال من الحرام، الفضيلة من الرذيلة، الخير من الشر وغيرها من السلوكات"[3]. أما علماء الاجتماع فهم يرون أنّ الدين يمثل ضرورة أخلاقية تحتمها حاجة الفرد إلى الضبط، فهو يساعد في كبح جماح غرائزه والسيطرة على أنانيته، حيث أنّ القيم التي

---

[1] صادق مكي، **موسوعة الأديان السماوية الديانة الإسلامية – عقيدة وأخلاق وشريعة**، مرجع سابق، ص ص (209- 210).

[2] ورد في موقع الأنترنت: فحص في: 2020/07/17م، على الساعة: 06:30 صباحاً.
http://arabic.bayyanat.org/ArticlePage.aspx?id=6179

[3] لغرس سوهيلة، (**الأبعاد الاجتماعية والنفسية للطقوس – الطقوس الدينية نموذجا** -)، فكر ومجتمع، مرجع سابق، ص 14.

يتضمنها الدين كالخير والعمل والسلام، مما يعين الفرد على تقبل التضحية في سبيل الآخرين وكذلك مغالبة النفس"[1].

وقد أسهم العلامة **ابن خلدون** في إيضاح العلاقة بين الدين والسياسة ودورها في الضبط الاجتماعي، فقد أشار ابن خلدون إلى أنّ الدين يعتبر من وسائل الضبط الاجتماعي فالدين هو الشرع المنزل من عند الله"[2]. ونجد القرآن الكريم والسُنّة النبوية الشريفة وكل مصادر التشريع الأخرى تحتوي كل منهما على ضوابط للسلوك التي من شأنها أن توجه جميع جوانب الحياة دون تفريط لأي صغيرة أو كبيرة، وقد تكون صريحة أو ضمنية، تدرك بنوع من التأمل، فالدين يؤدي دوره الأخلاقي والتهذيبي أكثر من أية قوة ضبطية أخرى، فهو يؤثر في استقامة السلوك وتعميق العلاقات الإنسانية وتنمية الجماعات والمجتمعات أكثر من القانون الوضعي، والإسلام لا ينفي ضوابط السلوك السابقة، وإنّما جاء الرسول صلّى الله عليه وسلم ليتم الصالح منها، ويقضي على الأعراف الفاسدة"[3].

كما أنّ الدين الإسلامي أقوى الأديان الضابطة للمجتمع بما تحتوي عليه تعاليمه من عبادات ومعاملات، حيث تتعلّق العبادات بعلاقة أفراد المجتمع بخالقهم، بينما تتعلّق المعاملات بعلاقات أفراد المجتمع فيما بينهم، فالأوامر والنّواهي تحفظ النّظام الاجتماعي بطريقة مباشرة من خلال رسم الطريق المضبوط الذي يتطلب على المؤمن أن يسلكه مرضاة للخالق وللمخلوق. بينما ما يتعلّق بالعبادات

---

[1] سبعي سعاد، **دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص 26.

[2] مهدي محمد القصاص، **علم الاجتماع الديني**، جامعة المنصورة، مصر، 2008م، ص 29.

[3] صليحة رحالي، **القيم الدينية والسلوك المنضبط (الكشافة الإسلامية الجزائرية أنموذجاً)**، "**دراسة ميدانية للأفواج الكشفية لمدينة المسيلة**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الديني، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1428-1429هـ/ 2007-2008م، ص 82.

فإنّها محدّدة للسلوك المثالي لأفراد المجتمع، لذلك تعتبر من الضوابط الاجتماعية غير المباشرة من خلال تهذيب سلوك الأفراد وما يتحقّق من الأداء الجيّد للعبادات التي تقوي الضبط الاجتماعي"[1].

6-3- الوظيفة التماسكية أو التضامنية للدين:

التماسك الاجتماعي يعني الارتباط الوثيق بين أفراد الجماعة في أهدافهم القريبة وغاياتهم البعيدة. فهو وسيلة لترك إحساس مشترك لدى جميع الأفراد بالميل للبقاء والاستمرار في مسيرة واحدة مع تعظيم الشعور بالانتماء للجماعة. والدين يلعب دوراً مهماً في ترابط النّاس وتماسكهم، فبطبيعة الحال يتطلّب كلّ دين من معتنقيه القيام بممارسات وشعائر سواء كانت فردية أو كانت جماعية، والشعائر الجماعية تجمع الأفراد في مكان محدّد وعام ووقت محدّد وتسعى الديانات إلى غرس قيم مشتركة بين الأفراد تميّزهم عن غيرهم من الأديان وهذا بالتالي يساعد على ترابط الأفراد ويؤدي إلى تماسكهم ووحدتهم"[2]. كما يلعب الدين وظيفة توحيد الجماعة وتضامنها، وتحديد هويتها، كما يعمل على تعزيز القاعدة الأخلاقية. فكما يتشكّل الدين نتيجة الاجتماع الإنساني، كذلك تتشكّل الأخلاق والمعرفة اجتماعياً أيضاً"[3]. وبهذا يعتقد **دوركايم** أنّ الوظيفة الأساسية للدين هي الحفاظ على المجتمع وترسيخه. وهي تعمل على تعزيز الوحدة الجماعية أو التضامن الاجتماعي للمجموعة. إنّ تقاسم نفس الدين أو التفسير الديني لمعنى الحياة يوحّد النّاس في تماسك وبناء النّظام الأخلاقي. ويتم تطوير التماسك الاجتماعي من خلال طقوس مثل قراءة الصلاة على شرف الله، ومؤسسات العبادة (الكنيسة، والمعبد، والمسجد، وما إلى ذلك) وتجمعات من الاحتفالات والمراسم التي تمارسها مجموعات مختلفة. ويعمل الدين على خلق التماسك الاجتماعي، وهذا من خلال دوره الكبير في توثيق الصلة بين النّاس

---

[1] محمد بن حليمة، (**أهمية النص الديني في تقوية الضبط الاجتماعي**)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد17- العدد01، جويلية 2021م، ص 500.

[2] ورد في موقع الأنترنت: فحص في: 2020/07/17م، على الساعة: 06:30 صباحاً.
https://www.marefa.org

[3] إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 123.

بعضهم ببعض، فمن خلال الاشتراك في الأنشطة الدينية ينمو عند الأفراد الشعور بالتوحد مع الجماعة، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ الدين هو أساس الحياة الاجتماعية"[1].

7- علاقة الدين بالقيم والتدين والتغير الاجتماعي:

7-1- علاقة الدين بالقيم:

ينسج الدين علاقات وثيقة مع بقية ميادين الحياة الاجتماعية، ويساهم بذلك في تكوين نظام القيم لمجتمع ما، أي مجموعة من المرتكزات الأخلاقية والقيم والأعراف التي توجه سلوكه اليومي. ولكن، بينما ينتج التطور المعاصر استقلالية أكبر وتحديداً أدق للميادين الاجتماعية، فإنّ الدين كان أكثر تماهياً مع الأخلاق والقانون والسياسة والاقتصاد في المجتمعات القديمة"[2]. وتعتبر القيم خاصية من خصائص المجتمع الإنساني، فالإنسان هو موضوع القيم، حيث تعتبر عملية اجتماعية تختص بالجنس البشري عموماً وتشتق أهميتها ووظائفها من طبيعة وجوده في المجتمع، فلا وجود للمجتمع الإنساني دون قيم فهما ظاهرتان متماسكتان أشد التماسك ويشبهها **كروبير** بأنّها كسطحي الورقة في تلاصقه، فإذا محونا من أي مجتمع إنساني قيمه، فإنّنا بذلك نكون قد سلخنا عنه بشريته"[3].

لقد برهن عالم اجتماع كبير، هو **ماكس فيبر**، كم أنّ التجربة والروحانية الدينيتين تتجسدان في نسيج العمل الاجتماعي. يوجد نوع من التطابق، بين الاصطفاء التوراتي وروحانية **سان أوغسطينوس** وأخلاقيات كالفن والنجاح العقلاني للرأسمالية الحديثة، حتى وإن اعتقدنا بأنّ عوامل أخرى تلعب أدواراً

---

[1] مختار محمد عبد الله، **مدخل إلى علم الاجتماع**، ط1، دار غريب للنشر، مصر، 1999م، ص 170.

[2] فيليب لابورت- تولرا وجان. بيار فارنييه، **إثنولوجيا أنتروبولوجيا**، ترجمة: مصباح الصمد، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1423هـ- 2004م، ص ص (228- 229).

[3] ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص 21.

أساسية، مثل التفاهم العالمي بين عدد من المقاولين المهاجرين الذين تربط ما بينهم عرى التعاطف الديني. وفي عصرنا هذا، تلعب الدياسبورا الصينية دوراً مماثلاً في تجارة الشرق الأقصى"[1].

ويعد الدين من المصادر الأساسية للقيم نظراً لأنّ الأديان أتت لإصلاح ما فسد في المجتمع، وأتت هذه الأديان بالتعاليم والإرشادات التي أمرت البشر بالتمسّك بها، وأنّ تعاليمها هو أساس الحكم على الأشياء بالحسن والقبيح وعلى المباح والمحرّم. فما وافق الشرع فهو حسن، وما خالفه فهو قبيح يعاقب فاعله. ففي هذا السياق تؤكّد بعض الدراسات بأنّ الدين هو المصدر الرئيسي للقيم وهو محك صلاحيتها. فالقيم التي يجد لها النّاس أصلاً في الدين يقبلونها ويرفضون ذلك التي تتعارض مع تعاليمه المقدّسة"[2].

فللدين أثر واضح على نسق القيم إذا تفسر القيم بما لها من قوة في توجيه أفعال الفرد نحو غايات ومصالح المجتمع فمشاركة الاعتقاد والشعائر تتضمّن أنّ علاقة الجماعة بالمقدّس بطريقة ما يتعلّق بالقيم الأخلاقية للجماعة"[3].

وإذا تعمقنا في الدين الإسلامي نجده يدعّم القيم الإسلامية التي ينبغي التمسّك بها والتي تعمل على استقرار المجتمع وتصنع نسيج الشخصية الإسلامية وتجعلها وحدة متكاملة قادرة على التفاعل الحي مع المجتمع وعلى التوافق مع أعضائه وعلى العمل من أجل النفس والأسرة والعقيدة فالقيم الإنسانية (كالتراحم والإيثار والصدق والإخلاص والتسامح والمحبة والإخاء والتعاون والحكمة والعفّة والسّخاء والحياء والمؤاساة والنّبل والورع والوفاء وحسن الخلق وغيرها من القيم) هي التي تساعد الأفراد على تكريس حضورهم وتفاعلهم داخل المجتمع، وإدراك الغاية من وجودهم والدور المنتظم منهم لخدمة

---

[1] فيليب لابورت– تولرا وجان. بيار فارنييه، **إثنولوجيا أنتروبولوجيا**، مرجع سابق، ص 230.

[2] ورد في موقع الأنترنت: فحص في: 2020/04/17م، على الساعة: 07:00 صباحاً.www.cerhso.com

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الدين والمجتمع**، مركز الإسكندرية للكتاب، جمهورية مصر، 2004م، ص ص (137 – 138).

مجتمعاتهم. والمؤسسات الدينية خاصة مؤسسة المسجد فهي عامل مهم في ترسيخ القيم الإسلامية في نفوس الأفراد.

7-2- علاقة الدين بالتدين:

لقد خوطب الإنسان بالدين لينفعل به في حياته انفعالاً إرادياً، فيصدّق بما جاء به من بيان في شرح حقيقة الوجود، ومن ذلك يكون معتقده، ويُجرى سلوكه على حسب ما جاءت به تعاليمه العملية، ومن ذلك يكون شرعُه في واقع حياته. وهذا الانفعال بالدين؛ تصديقاً عقلياً وسلوكاً عملياً هو التدين على معنى أنّه تحمّل الدين واتخاذه شرعة ومنهاجاً. فالدين إذن هو التعاليم الإلهية التي خوطب بها الإنسان على وجه التكليف، والتدين هو الكسب الإنساني في الاستجابة لتلك التعاليم، وتكييف الحياة بحسبها في التصوّر والسّلوك"[1]. وهو تعبير مناسب عن الدين، يوضح محتوى السلوك الديني بمفهومه الواسع ويعرف التدين بقبول معتقدات الدين (الأيديولوجيا)، بحيث تكون هذه المعتقدات بمثابة الإطار المرجعي الذي ينظم معرفة الفرد وسلوكه مما يعني تقبل الفرد قيم وأخلاقيات الدين، واشتراكه في الممارسة العبادية، وتحقيقه للواجبات التي يفرضها"[2].

ويذهب **أحمد بيومي** إلى عدم إمكانية الفصل بين الدين والتدين فالتدين وجدان وعمل وأيضاً مظاهر سلوكية للتعبير عن الإيمان بهذا الدين، إلاّ أنّنا نعتقد أنّه من الضروري الفصل والتمييز بين الدين والتدين، حتّى نبقي على قداسة الدين، فتستقر زائنات أعمال المتدينين وشائنات سلوكهم منسوبة إليهم لا إلى الدين"[3].

---

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمّد الغزالي**، مرجع سابق، ص 39.

[2] نورهان منير حسن فهمي، **القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م، ص 141.

[3] محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م، ص 182.

7-3- علاقة الدين بالتغير الاجتماعي:

إنّ التغير الاجتماعي ظاهرة لازمت المجتمعات الإنسانية منذ وجودها وفي حالتها الديناميكية كان الاهتمام بها من قبل العديد من العلوم ومنها علم الاجتماع، لأجل فهم هذه الظاهرة وكيفية حدوثها وتأثيراتها على المجتمعات الإنسانية"[1]، والتغير الاجتماعي عملية مقصودة تحدث من داخل الإنسان وبإرادته ووفق اختياره والله سبحانه وتعالى يعين الإنسان على إحداث التغيير الذي اختاره بنفسه وبإرادته الحرّة كما في قوله تعالى: "**إِنَّ اللَّـهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**" (سورة الرعد: 11)، وقوله تعالى: "**ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّـهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّـهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**" (سورة الأنفال: 53). فالتغيير الاجتماعي من خلال هذه الآية يدل على أنّه يبدأ من خلال الإنسان بتغيير الأنماط القيمية والعقائدية والمعيارية، فإذا تغير ذلك انعكس على السلوك الخارجي للفرد والمجتمع وبالتالي على النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية سلبياً وإيجابياً"[2].

ويلعب الدين دوراً بارزاً في تحديد مسار التغير الاجتماعي ودرجته، إذ هو يؤثر في المركب الثقافي القائم ويقيم أيديولوجيا ومعتقدات وقيم توجّه سلوك الإنسان، وانتباهه، وتحدّد علاقته بالحياة الدنيا وبخالقه. وتختلف الأديان فيما بينها، وبما يرتبط بها من معتقدات وطقوس مختلفة من حيث مدى تسمح به من تغير، وكذلك من حيث توجهها لمساره"[3].

ولقد عرف المجتمع العربي قديماً (أي قبل الإسلام) النظام القبلي على العصبية القبلية التي تعني التناصر بين أفرادها ظالمين كانوا أو مظلومين. ثم إن من خلق العرب التوحش الذي جعلهم من

---

[1] مليكة فرحات، (**عوامل التغير الاجتماعي وتأثيرها في المجتمع الجزائري**)، فكر ومجتمع، فصلية محكمة، تصدر عن: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، المجلد11، العدد43، بن عكنون، الجزائر، أكتوبر/ تشرين الأول 2018م، ص 42.

[2] محسن عبد الحميد، **منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1983م، ص 14.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأيديولوجيا والمجتمع**، مرجع سابق، ص 166.

أصعب الأمم انقيادا بعضهم لبعض للغلطة والأنفة، وبعد الهمة والمنافسة في الرياسة، فقلّما تجتمع أهواؤهم لكنّهم مع ذلك يتميزون بخلق قلّ ما يتميّز به غيرهم فهم أسرع النّاس قبولاً للحق والهدى لسلامة طباعهم من عوج الملكات وبراءتها من ذميم الأخلاق إلاّ ما كان من خلق التوحش ولهذا كله ما كان ليجمع شملهم مثل الدين: فإذا كان الدين بالنبوة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم، وذهب خلق الكِبر والمنافسة عنهم، فسهل انقيادهم واجتماعهم. ومن هنا من دون شك تبيّن لك كيف يغيّر عامل الدين خلق العربي من الخشونة إلى اللين والانقياد بما يكسبهم من وازع كان لهم من أنفسهم أي وازع ذاتي يراقبهم أينما كانوا وحلوا وسبحان القائل: "**إِنَّ اللَّـهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**" (سورة الرعد: 11) ولنا في التاريخ عبر ومواعظ ومنها كثير"[1]. وقد بحث الدافع الديني الشعوب لمقاومة المستعمر. وتعتبر التضحية في سبيل الوطن من أسمى القيم التي تنادي بها الأديان. كذلك فإنّ للدين دوراً آخر في هذه المجتمعات، إذ أنّ هناك بعض الحركات الدينية التي تحاول أن توفق بين تعاليم الدين ومتطلبات التحديث للحركات الدينية. وهنا يكون لها دور هام في بيان عدم وجود التناقض بين ما يؤكّد الدين، وما تؤكّده المذاهب العلمانية الحديثة"[2].

وفي هذا الاتجاه يتعامل مع الدين على أنّه متغير ومستقل وعامل تجديد وتغيير وإبداع في المجتمع، ومن أهم العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة **ماكس فيبر** و**بنجر**. فالأخلاق الدينية تبعث الدوافع لجهد الإنسان في العالم، ويكون نجاحه في المجال الاقتصادي علامة للرضا الإلهي، مما أنشأ الروح الرأسمالية"[3]. ويرى مالك بن نبي أنّه يجب تفعيل عناصر الحضارة الثلاث وهي الإنسان والتراب

---

[1] مناد طالب، **مشكلات فلسفية نهضوية معاصرة**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر، 2009م، ص 82.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والمجتمع**، مرجع سابق، ص 243.

[3] فيصل ذيب، **علم اجتماع المؤسسات**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، قسم علم اجتماع، مقياس: علم اجتماع المؤسسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة -2- ، الجزائر، 2018- 2019م، ص 58.

والوقت بواسطة الدين الإسلامي الذي يعتبره المركب لذلك بالنسبة للمجتمع المسلم، كما يرى أنّ أي تغيير لهذا المجتمع يجب أن ينطلق من حل مشكلة الإنسان الذي يعد العنصر الأساسي في عملية بناء الحضارة، والذي يجب أن يتلقى توجيهاً إيجابياً في ثلاثة نواحي وهي الثقافة والعمل ورأس المال"[1].

وخلاصة القول، أنّ للعامل الديني تأثيرات مختلفة متزامنة في قطاعات مختلفة من المجتمع ذاته. فالدين – مثلاً – قد يكون عاملاً وباعثاً على التغير في موقف معين، وقد يكون معوقاً للتغير في موقف آخر، فقطاع المجتمع الذي يمارس الدين دوره فيه، هو المحل الذي يؤخذ في الاعتبار.

ثانياً: مفهوم المؤسسة الدينية وأنواعها في الجزائر:

1- مفهوم المؤسسة الدينية:

1-1- التعريف اللغوي للمؤسسة:

المؤسسة من الأِسُّ وهو أصلُ البناء وأصلُ كلِّ شيءٍ، كالأساسِ والأَسَسِ؛ والتَّأسِيسُ بيانُ حُدودِ الدارِ، ورَفْعُ قَوَاعِدِهَا، وبِناء أَصْلِهَا"[2]، والمُؤَسَّسَةُ من فعل أَسَّسَ أي بنى، ووضع قواعد البناء وأساساته، والمُؤَسِّس هو من يؤسس عملاً ويأخذ المبادرة في إرساء قواعد ثابتة له وتنظيمه لتأمين الدَّيمومة له، والمُؤَسَّسة هي مجموع المُنْشَآت المُقامة لعَمَلِ مَشْروع ما واستِغْلالِه أو هي المَشْروع نفسه، والمَؤْسَسَة إضفاء الطابع المُؤَسَّسِي على هذا النشاط أو ذاك"[3]، وتعني كذلك كل منشأة تؤسس لغرض معين كالمؤسسات الخيرية ذات النّفع العام"[4].

---

[1] رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والإختلاف (1920- 1954)**، ط2، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012م، ص 412.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مرجع سابق، ص ص (54- 55).

[3] أنطوان نعمة وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001م، ص 24.

[4] أحمد العايد وآخرون، **المعجم العربي الأساسي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1988م، ص 89.

وفي اللغة الإنجليزية تعني كلمة مؤسسة foundation، شخص اعتباري ينشأ بتخصيص مال مدة غير محدّدة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية، أو علمية، أو فنية، أو رياضية، أو لأي عمل آخر من أعمال البر، أو الرعاية الاجتماعية أو النفع العام، دون قصد أي ربح مادي، ويكون إنشاء المؤسسة بسند رسمي أو بوصية"[1].

1-2- التعريف الاصطلاحي للمؤسسة:

تعني كلمة مؤسسة مقياساً أو ممارسة مقبولة اجتماعياً لها قيمة رسمية وقانونية. فالمؤسسة إذن هي الهيئة التي تهدف إلى ضمان كل ذلك. تمثل المؤسسات نظام معايير أو قواعد سلوكية يخضع لها عمل الأفراد والجماعات"[2]. وعرّفها **هربرت سبنسر** عند تمثيله للمجتمع بالكائن العضوي في كتابه (مبادئ علم الاجتماع) بأنّ المؤسسة تشبه العضو أو الجهاز الذي ينجز وظائف مهمّة في الكائن (المجتمع)"[3]. وعرّف **ماكس فيبر** المؤسسة على أنّها تركيب بيروقراطي وظائفي يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدّد شكل المؤسسة في كلّ مكتب وفي كل منظمة بالإضافة إلى وجود هيكل تركيبي معيّن يحدّد العلاقات وتدفقات السلطة وحدود كل قسم، أمّا **بارسونز** فيرى أنّ المؤسسات وحدات تقام وفقاً لنموذج بنائي معين لتحقيق أهداف محدّدة"[4].

---

[1] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1993م، ص 167.

[2] الهاشمي صيّاغ، **الإسلام وعالم الأعمال**، مرجع سابق، ص 203.

[3] دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، 1980م، ص 178.

[4] زيدان عبد الباقي، **علم الاجتماع الديني**، مكتبة غريب، مصر، 1981م، ص 215.

1-3- تعريف المؤسسة الدينية:

يختلف مفهوم المؤسسة الدينية في الغرب عن نظيره في الإسلام، فلا يوجد في الإسلام مؤسسة تحتكر الدين وتتحكم فيه، كما هو الحال في الكنيسة عند المسيحيين، "ذلك أنّه لا مكان في الإسلام لبناء مماثل لبنية الكنيسة، مؤسسة عليا ناظمة تحتوي تراتباً هرمياً، وفضاء لممارسة العبادة"[1].

فالمؤسسة الدينية في إطارها الاجتماعي: نسق من المعايير والأدوار الإجمالية المنظمة التي تواجه الحاجة الدائمة إلى الإجابة الأسئلة النهائية المتصلة بهدف الحياة وبمعنى الموت"[2].

وفي إطارها الإسلامي: هي تلك المؤسسة ذات الصبغة الشرعية الخالصة والتي تبنتها الدولة بشكل رسمي، تقوم على أساس واحد هو الإسلام منهجاً ودستوراً ونظاماً وتعمل على نشر تعاليم رسالة السلم السمحة على جميع الأصعدة"[3]. فهي عبارة عن مؤسسة علمية فقهية دعوية، كل النّاس فيها سواسية.

فمجموع الأفراد الذين يجمعهم هدف نشر الدّين والدّعوة إليه وتعليم النّاس مبادئه، ومناقشة الأمور الفقهية وطرح حلول لمشاكل النّاس الحياتية انطلاقاً من الدّين، يشكّلون مؤسسة تهتم بالشؤون الدينية. وهذا لا يعني بالضرورة تتقنين الدّين وحصره في أشخاص معينين أو هياكل خاصة، فالإسلام في أصله يشمل كل جوانب حياة الإنسان، وما اصطلاح المؤسسة الدينية إلاّ من باب الهيكلة التنظيمية في الدولة، لضمان حسن تسيير الأمور الدينية والدعوية بأسس علمية وفقهية، وتسهيل

---

[1] سعيد بن سعيد العلوي، **بحث المؤسسة الدينية والتجديد في العالم العربي، ضمن كتاب حراسة الإيمان المؤسسات الدينية**، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011م، ص 27.

[2] فاروق مداسي، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص ص (223-224).

[3] سمير الويفي، **دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي دراسة حالة مسجد أول نوفمبر باتنة**"، مرجع سابق، ص 139.

انتشار الفتوى وأداء العبادة للمسلمين بيسر ورفع الحرج عنهم. وتوحيد كل ذلك تجنباً للفوضى والخلاف، وتأسيس خطاب مشترك وموحّد ينبع من قناعة المجتمع واختياراته ويمثل الدولة.

2- أنواع المؤسسات الدينية في الجزائر:

وهي المؤسسات الإسلامية، التي تُعنى بشؤون الإنسان الدينية، والتي ترعى ما يهمه وما يحيط به، وما يواجهه من تحديات آنية ومستقبلية، وذلك من خلال القائمين على شؤونها من أهل التكليف من الجهات الرسمية، مثل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والمجلس الأعلى، والمدارس القرآنية، والزوايا، والمساجد، والمراكز الثقافية الإسلامية، وغيرها من المؤسسات، تعمل على خدمة الإسلام والمسلمين في إطار الدولة وإدارتها، وتعد جزءاً من مؤسسات الدولة، من حيث الإنفاق والإدارة والإشراف ونحو ذلك. ومن بين هذه المؤسسات الدينية نذكر:

2-1- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف:

وزارة الشؤون الدينية الجزائرية أو وزارة الشؤون الدينية والأوقاف هي أعلى مؤسسة في الهرم الإداري الخاص بقطاع الشؤون الدينية تعتبر بمثابة الفرع الوزاري في الحكومة الجزائرية. تعتبر وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إحدى أقدم الوزارات المستحدثة بعد الاستقلال مباشرة، وأداة الدولة ووسيلتها في خدمة الحياة الدينية للمواطن، المجسدة في دساتيرها وقوانينها ومواثيقها التاريخية من أهمها بيان أول نوفمبر، لقد اكتسبت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أهميتها وجدوى وجودها من هذا الجانب.

وهي التي تضطلع عادة بإدارة أو تنظيم الشؤون والشعائر الدينية للمجتمع الجزائري وفق مقاربة المرجعية الدينية الجزائرية أو ما يسمى بالمرجعية الوطنية، وإن كان النسبة الكبرى من نشاطها يتعلق بديانة الإسلام كون غالبية الجزائر مسلمون والإسلام الدين الرسمي للبلاد، إلاّ أنّها تشرف على نشاطات معتنقي الديانات الأخرى المعتمدة. وقد هيكلت المديرية ضمن نفس المرسوم التنفيذي 200-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421هـ الموافق لـ 26 جويلية 2000 الخاص بإنشاء مديرية

الشؤون الدينية والأوقاف في الولاية في ثلاث مصالح هي: مصلحة المستخدمين والوسائل والمحاسبة ومصلحة الإرشاد والشعائر والأوقاف ومصلحة التعليم القرآني والتكوين والثقافة الإسلامية.

وزارة الأوقاف تأسست بموجب أحكام المرسوم رقم 65- 207 الصادر عام 1965 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأوقاف. ولتتغير التسمية عام 1971 لتصبح وزارة **التعليم الأصلي والشؤون الدينية** بموجب أحكام المرسوم رقم 71- 299 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1971. لكن هذه التسمية غيرت عام 1980، لتصبح وزارة **الشؤون الدينية** فقط وذلك بإلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية بموجب مرسوم رقم 77- 139 مؤرخ في 24 شوال 1397 هـ الموافق لـ 08 أكتوبر 1977 المتضمن إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية، تعهد إلى وزارة التربية جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية فيما يخص التعليم الأصلي وذلك بموجب أحكام المرسوم رقم 80- 31 الصادر عام 1980. واحتفظت الوزارة بهذا الاسم إلى غاية سنة 2000 حيث أضيفت لها **الأوقاف** من جديد للتسمية الرسمية للدائرة الوزارية بعد حذفها لمدة خمسة وثلاثون سنة والسبب هو أهمية المجال الوقفي في النشاط الاجتماعي للوزارة مما استلزم إعادة الاسم من جديد للواجهة استجابة لمتغير اجتماعي. فإنّ وجود هذه الدائرة الوزارية ضمن مختلف التشكيلات الحكومية منذ الاستقلال قد جعلها تتميّز بخصوصيات وتنفرد بمهام كبرى أبرزها المجال الوقفي، الثقافة الإسلامية والإرشاد الديني إلى جانب أدوار أخرى أنيطت به وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وهي نشاطات لا تقل أهمية، وهي: التعليم القرآني والتكوين والمحافظة على التراث.

2-2- المجلس الإسلامي الأعلى:

يعتبر المجلس الإسلامي الأعلى ثاني مؤسسة دينية على المستوى الوطني، تم تأسيسه سنة 1966 كهيئة تابعة لوزارة الشؤون الدينية تقوم بعمل إداري وتقني، وفي الاجتهاد الذي يقتضيه الإسلام فيما يواجهه من مشاكل راجعة إلى التحولات الاجتماعية والثقافية الكبرى"[1]. ومن بين مهامه:

– تطوير كل عمل من شأنه أن يشجع ويرقي مجهود التفكير والاجتهاد، مع جعل الإسلام في مأمن من كل توظيف سياسي وذلك بالتذكير بمهمته العالمي، والتمسك بمبادئه الأصيلة، إذ هي تنسجم تماماً مع المكونات الأساسية للهوية الوطنية والطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

– تشجيع تبادل المعلومات المتعلقة بالدين الإسلامي وحوار الديانات بمختلف وسائل الاتصال مع المؤسسات والبلدان الأجنبية.

– التكفل بكل المسائل المتصلة بالإسلام التي تمكن من تصحيح الإدراكات الخاطئة، وإبراز أسسه الحقيقية، وفهمه الصحيح والوفي والتوجيه الديني ونشر الثقافة الإسلامية من أجل إشعاعها داخل البلاد وخارجها"[2].

2-3- المدارس القرآنية:

تعتبر المدارس القرآنية من المؤسسات الدينية الرسمية التي تقوم بتحفيظ القرآن الكريم، وتلقين المبادئ العامة لأحكام التربية الإسلامية. والكتاتيب جمع كُتَّاب، مدرسة تقليدية صغيرة لتعليم الصبيان القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن، يقول **عبد السلام:** هي مؤسسات تعليمية شعبية أهلية بسيطة كانت تحمل تارة على ظهور الجمال وتارة تحت سقف سعف النخيل، ومنها على سبيل المثال مدرسة

---

[1] سمير الويفي، **دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي دراسة حالة مسجد أول نوفمبر باتنة**، مرجع سابق، ص 96.

[2] المجلس الإسلامي الأعلى، ورد في موقع الأنترنت، فحص في: 2019/03/10م، على الساعة: 08:00 صباحاً. www.hci-dz.com

(تيزقداوين)، ويتمركز حول هذه المدارس الموجودة بالحلات معلمون بخيامهم وتلاميذهم الابتدائيين مشكلين بصورة مصغرة للمؤسسات التعليمية المتنقلة، أي أنّ الكتاتيب قد تتخذ في خيم"[1].

ولما كان للمدارس القرآنية – الكتاتيب القرآنية – ، من الدور التاريخي والحضاري في الفترة الاستعمارية من خلال المحافظة على الهوية العربية الإسلامية"[2] كان لازماً للدولة الجزائرية أن تنظم هذا النوع من المؤسسات الدينية حتّى تستمر بأداء وظيفتها، ودورها الحضاري للأمة. فتم إصدار القانون الخاص بإحداث معلمي التعليم القرآني في إطار الوظيفة العامة في سنة 1400 هـ الموافق لسنة 1980م وتوج بإصدار مرسوم تنفيذي تحت رقم 80- 123 المؤرخ في 04 جمادى الثانية 1400هـ الموافق لـ 13 ابريل 1980م"[3]. وبعد ذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 94- 432 المؤرخ في 06 رجب عام 1415هـ الموافق لـ 10 ديسمبر سنة 1994م المحدد لقواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيرها"[4].

ولقد لعبت المدارس القرآنية أو الكتاتيب القرآنية دوراً تاريخياً وحضارياً في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية في الفترة الاستعمارية وما بعدها، حيث كانت في القدم تعرف بالكتاتيب، يحفظ فيها الأبناء إلى غاية سن العاشرة القرآن الكريم، وتخرج منها عظماء الأمة الإسلامية والعديد من الشخصيات، وهذا للدور الكبير التي تلعبه المدارس في التكوين على الرغم من بساطتها في التعبئة

---

[1] عبد السلام بوشارب، **الهقار أمجاد وأنجاد**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 1995م، ص 91.

[2] نصر سلمان، **(المدرسة القرآنية وأثرها في تقوية النظام التربوي)**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد10، رجب 1422هـ – سبتمبر 2001م، ص 38.

[3] **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 8 الصادر بتاريخ 07 جمادى الثانية 1400هـ، بالجزائر، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 80- 123 المؤرخ في 04 جمادى الثانية 1400هـ الموافق لـ ابريل 1980م، المتعلق بأحداث معلمي التعليم القرآني في إطار الوظيفة العامة، ص 662.

[4] **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 82 الصادر بتاريخ 10 رجب 1415هـ، بالجزائر، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 94- 432 المؤرخ في 06 رجب عام 1415هـ الموافق لـ 10 ديسمبر سنة 1994م، المحدد لقواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيرها، ص 08.

الروحية والنفسية لتكوين شخصية الفرد، من خلال ما تقوم به في الإرشاد الديني وتعليم اللغة العربية إضافة إلى تحفيظ القرآن الكريم، وترسيخ معالم الدين الحنيف. ومن أهم وظائف المدرسة القرآنية نذكر ما يلي"[1]:

الوظيفة التعبدية:

- تشجيع التلاميذ على الإكثار من تلاوة القرآن الكريم وتدبره ومراجعته.
- تنمية المراقبة لله عزّ وجل لدى الطلاب؛ حتّى يوقن كل تلميذ بأنّه إذا غفل عنه المربي أو المعلم أو المشرف على الحلقة القرآنية فإنّ الله مطلع عليه.

الوظيفة التربوية:

- أن يكون المعلم قدوة حسنة للطلاب؛ لأنّ أعين التلاميذ معقودة على المعلمين.
- الرفق بالمتعلمين عند التوجيه والتأديب والحذر من القسوة والشِّدَّة، أو إطلاق عبارات التوبيخ والتقريع واللوم؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى نفور الطالب من الحلقات.

الوظيفة الأخلاقية:

- تهذيب سلوك التلاميذ في الحلقات، وإبعادهم عن الرذائل الخُلُقية التي تؤدي إلى انحرافهم مثل: الغش، والغيبة، والنميمة، والكذب، وعقوق الوالدين وغيرها من الأخلاق السيّئة.
- حث التلاميذ على الأعمال الصالحة التي تشتمل على الصفات الحسنة والخصال الفاضلة، مثل: الصدق والحياء والكرم والصبر والتواضع والعدل وغيرها.

[1] زيرق دحمان، **المدرسة القرآنية في تنمية القيم الاجتماعية للتلميذ**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011- 2012م، ص ص (36- 39).

الوظيفة الاجتماعية:

- تنمية المحبة بين طلاب الحلقة القرآنية، وتقوية رابطة الأخوة التي أكدها القرآن الكريم في قوله: "**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّـهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**"(سورة الحجرات: 10).
- تعميق شعور التلاميذ في الحلقة بالانتماء الاجتماعي للمجتمع المسلم، وتعزيز الانتماء الوطني لأرضنا الجزائر – حرسها الله تعالى – بحيث يصبح التلميذ عضواً فاعلاً في مدرسته وأسرته ومجتمعه ووطنه.

الوظيفة العقلية والنفسية:

- بيان أهمية التكرار لطلاب الحلقات، حيث يؤدي ذلك إلى الحفظ المتين وعدم النسيان، وهذا الأسلوب أحد وسائل حفظ القرآن.
- تنبيه التلميذ في الحلقة القرآنية عند الوقوع في الخطأ بأسلوب الحوار والتناصح.
- إشباع حاجة التلميذ في الحلقة القرآنية إلى المحبة والعطف والقبول؛ حتّى يشعر بالأمن النفسي والطمأنينة داخل الحلقة، ويشعر بالقبول الاجتماعي من معلمه وزملائه.
- حماية التلاميذ من النقد من قبل المعلم؛ لأنّ النقد يؤدي إلى زعزعة الثقة بالنفس التي تهتز عندما يتعرض الشخص إلى النقد السلبي من القائمين على أمر التعليم في الحلقة، وخاصة أمام زملائهم حتّى لا يتولد عندهم شعور بالنقص أو اهتزاز بالنفس واضطراب الشخصية.

الوظيفة التعليمية:

- إتقان التلاميذ للحروف العربية وترددها صحيحة النطق والأداء.
- تعويد التلاميذ على قراءة الكلمات القرآنية، وتدريبهم على القراءة الصحيحة، وذلك وفق القراءة والرواية المتبعة بالقطر الجزائري وهي رواية ورش بن نافع.

الوظيفة الجسمية:

- الاهتمام بالنظافة الشخصية، وحث التلاميذ على الأخذ بأسباب النظافة في أبدانهم وملابسهم وغذائهم، حتّة تغدوا هذه الممارسة عادة راسخة لهم وبصفة مستمرة دون إهمال أو تهاون.
- إقامة رحلات ومخيمات ومراكز صيفية في الأوقات المناسبة للتلاميذ، بهدف إبعاد الرتابة والملل، والترويح عن الطلاب وإدخال السرور على أنفسهم، وتحقيق التوازن بين مطالب الجسد والروح والعقل.

2-4- الزوايا:

ومفردها زاوية وهي مدرسة دينية ودار مجانية تقوم بإيواء وإطعام روّاد الزاوية من طلاب العلم والفقراء والغرباء والقادمين عليها من الخارج، بحيث أتاحت فرصة التعليم أمام الراغبين في الدراسة دون مقابل"[1]. وتعرف بأنّها محل تثقيف العقول دينياً وأدبياً وتكون مسماة عادة على أحد المرابطين المؤسس لها"[2].

ويعرف يحي بوعزيز الزاوية بقوله: عبارة عن مجمعات من البيوت والمنازل المختلفة الأشكال والأحجام تحتوي على بيوت للصلاة كمساجد، وغرف لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم العربية الإسلامية، وأخرى لسكن الطلبة وطهي الطعام وتخزين المواد الغذائية ..."[3].

وقد عرفت الزوايا في أوائل القرن الثامن الهجري فكانت تطلق على كل مكان معد للعبادة كالمسجد، ويشتمل على المرافق للطلبة المجاورين بها، وإيوائها لعابري السبيل والواردين إليها .. ثم عرفت الزاوية بعد ذلك في المغرب العربي بأنّها مؤسسة لرؤساء الطرق الصوفية يجتمع فيها مريديهم

---

[1] نجاح صلاح الدين القابسي، **(المعاهد والمؤسسات التعليمية في المغرب العربي)**، مجلة كلية التربية، العدد14، 1981م، ص 17.

[2] محمد نسيب، **زوايا العلم والقرآن بالجزائر**، دار الفكر، الجزائر، (بدون تاريخ)، ص 17.

[3] يحي بوعزيز، **(أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19و20)**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد7، الصادرة عن المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، جوان 2004م، ص 49.

لذكر الأوراد. كما كانت تتخذ كمأوى لطلبة القرآن وبقية الزوار الذين يقصدونها للاستفتاء والصلح"[1].

ومن أهم وظائفها:

الوظيفة الدينية:

تُعد الوظيفة الدينية في الزوايا من الوظائف المحورية لها فقد "بلورة الزوايا حياة دينية جماعية منظمة بإحكام وشكلا من التقوى المنهجية الرامية إلى الخلاص المستقبلي... فلطالما كانت الزوايا أماكن سامية للروحانيات الإسلامية وقد ساهمت في إشاعة إحساس ديني قوي من باب الحرص الدائم على السمو الأخلاقي في الأوساط الإسلامية"[2].

الوظيفة الاجتماعية:

من المشهور عن الزوايا تبنيها للجانب الاجتماعي بأساليب مختلفة " فقد اضطلعت الزوايا الجزائرية مثلاً بدور اجتماعي لا يستهان به... فقد كان بعض المرابطين بمثابة بركة بالنسبة لقبيلتهم أو دوارهم في فترة كانت فيها الساكنة الإسلامية للأرياف غير مسيرة كما ينبغي، وعرضة لتعسف الأقوياء اللذين سعت الزوايا إلى تلقينهم مبادئ الأخلاق الاجتماعية الضرورية القائمة على احترام الكبير وإكرام الغريب، وحب المساواة وغيرها..."[3].

الوظيفة التربوية والتعليمية:

فالزاوية مؤسسة تربوية تعليمية بلا منازع سواء في هيكلتها التي تضم قاعات خاصة بالتدريس، أو في مواردها البشرية التي تضم طلاب وشيوخ للتدريس أو حتى في برامجها التي تركز على حفظ الكتاب والسُنّة وعلوم الشريعة عموماً. "وتعد التربية الدينية والتوجه القرآني من أولى اهتمامات الزوايا

---

[1] محمد نسيب، **زوايا العلم والقرآن بالجزائر**، مرجع سابق، ص ص (30- 31).

[2] علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، ترجمة: محمد يحيان، ط2، الجزء4، دار الحكمة، الجزائر، 1999م، ص 74.

[3] المرجع نفسه، ص 75.

في العملية التربوية وذلك بغرض عدل السلوك... وتحقيق استقرار نفوس المراهقين وتهذيبهم بالقيم القرآنية... الأمر الذي سينعكس على تصرفهم اليومي... كما أنّه في المجال التعليمي أيضاً نجد أنّ التربية المدنية أخذت قسطاً وافراً من التكوين في الزوايا فالطالب يسير على نظام داخل الزاوية مضبوط جداً بجملة من القوانين كاحترام الوقت والمواعيد، وأداء الفرائض وتقديم الخدمات داخل الزاوية وغرس قيم العمل التطوعي وغيرها.

الوظيفة الجهادية:

إنّ استقلال الجزائر مدين للزوايا في هذا الصوب، فكثيراً ما كانت تتبنّى ثورات ضد المستدمر "فقد كان للزوايا وظائف أساسية في هذا المجال أي مجال الجهاد منها أنّها أصبحت ملجأ للفقراء والمضطهدين... كما كانت تقوم بتعبئتهم وتحفيزهم إيديولوجياً الأمر الذي جعل منها باعثة للصبر والأمل، ومحركاً للعديد من التمردات والثورات وهي بذلك حافظت على التراث والثقافة العربية الإسلامية بالتحول إلى مراكز ثقافية ومعاهد علمية"[1].

وقد انتهت هذه الوظيفة بأخذ الجزائر لاستقلالها وأصبح التركيز على الوظائف الأخرى السابقة الذكر أعلاه.

2-5- المساجد:

تعرف المادة رقم 01 من المرسوم التنفيذي 91-81 المسجد بأنّه "بيت الله يجتمع فيه المسلمون لأداء صلواتهم وتلاوة القرآن الكريم والاستماع إلى ما ينفعهم في أمور دينهم ودنياهم"[2]. كما يعرف كذلك بأنّه: "مؤسسة اجتماعية ينشئها المجتمع المسلم بهدف تأهيل النشء للحياة الاجتماعية

---

[1] أحمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007م، ص 149.

[2] **الجريدة الرسمية**، العدد رقم 16 الصادر بتاريخ 25 رمضان 1411هـ، بالجزائر، المتضمنة المرسوم رقم 91-81 المؤرخ في 07 رمضان 1411هـ الموافق لـ 23 مارس سنة 1991 المتعلق ببناء المساجد وتسييرها وتحديد وظيفتها، ص 535.

المنضبطة بقيم الإسلام ومبادئه. وتحدّد المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 91-81 أنّ المساجد ثلاثة أنواع هي: المساجد الأثرية والمساجد الوطنية والمساجد المحلية"[1].

يبين المرسوم التنفيذي رقم 91-81 المؤرخ في 07 رمضان 1411هـ الموافق لـ 23 مارس 1991"[2] الدور الذي يؤديه المسجد في حياة الأمة الروحية والتربوية والعلمية والثقافية والاجتماعية.

الوظيفة الروحية:

إنّ الغاية من هذه الوظيفة هي غرس القيم التعبدية لدى مرتادي المسجد؛ وهي القيم التي تكون غايتها طاعة الله تعالى، وتأدية الحقوق الإلهية والالتزام بأداء الفرائض التي كلّف الله بها الفرد المسلم تربيةً له وتهذيباً"[3]؛ فالنشاطات التعبدية التي يقوم بها الأفراد تهدف إلى تربية الذوق والوجدان وتنمية قوى الإرادة التي تتجسّد عملياً في محبة الله وخشيته ورجائه[4]"، ولقد جعل التنظيم الجزائري الوظيفة الروحية التعبدية على رأس جميع وظائف المسجد، وبالرجوع إلى المادة رقم 18 من المرسوم التنفيذي 91-81 التي تبين هذه الوظيفة. يضطلع المسجد بوظيفة روحية تعبدية تتمثل في إقامة الصلاة، تلاوة القرآن الكريم، ذكر الله وتسبيحه.

الوظيفة التربوية التعليمية:

المقصود بالوظيفة أو الدور التربوي والتعليمي هو أنّ المسجد يضع على عاتقه أهدافاً تربوية وأخرى تعليمية يريد تحقيقها؛ والأهداف التربوية هي تلك التغييرات التي يراد حصولها في سلوك الفرد وفي ممارسات واتجاهات المجتمع المحلي أو المجتمعات الإنسانية، أمّا الأهداف التعليمية فهي

---

[1] **الجريدة الرسمية**، مرجع سابق، ص 536.

[2] المرجع نفسه، ص ص (537-538).

[3] نصر الدين بويحي، **تأثير الخطاب المسجدي على منظومة القيم لدى الطلبة الجامعيين**، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016م، ص 519.

[4] ماجد عرسان الكيلاني، **مناهج التربية الإسلامية والمربون العاملون فيها**، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995م، ص 204.

المهارات المحدّدة التي يراد تنميتها من خلال تعليم خبرة دراسية معيّنة أو محتوى معيّن من المنهاج، وفي نهاية الأمر تُوَجِّهُ الأهداف التربوية الأهداف التعليمية وتمنحها الشرعية اللازمة، بينما تعمل الأهداف التعليمية على تجسيد الغايات التي تتضمّنها الأهداف التربوية في ممارسات عملية"[1]، وبالرجوع إلى المادة رقم 19 التي تنص على أنّ المسجد يضطلع بوظيفة تربوية تعليمية تتمثل في: تعليم القرآن والسُنّة والفقه وأصوله. وعلم الفرائض والتوحيد وعلم التفسير الحديث والسيرة ....وتنظيم مسابقات في حفظ القرآن الكريم وترتيله وفي حفظ الحديث الشريف ودرايته،إعطاء البنين والبنات دروساً استدراكية وفي مختلف مراحل التعليم وفق البرامج التي تنظم مثل هذه الدروس في مؤسسات التربية والتكوين، وبالتنسيق مع الجهات المعنية، إعطاء الأميين دروساً في القراءة والكتابة، إعطاء عموم النّاس دروساً في الأخلاق والتربية الدينية"[2].

الوظيفة الثقافية:

لقد كان للمسجد دوره التعليمي العريق، الذي تجاوز التعليم القاعدي الذي قد ينحصر في تحفيظ القرآن الكريم وتفسيره وعقد حلقات الذكر والإرشاد والوعظ الديني، إلى التعليم الذي يوصف بالعالي، المتخصّص في أكثر من علم فضلاً عن العلوم الإسلامية؛ لكن مع تطور وظيفة الدولة وتنظيم مرافقها العامة التربوية والتعليمية وحتّى البحثية، الموزعة على مختلف الأطوار والتخصّصات، بما فيها التخصّصات المتعلّقة بالعلوم والحضارة والثقافة الإسلامية، لا ينبغي أن يُجرد المسجد تماماً من إشعاعه الثقافي والحضاري، بعدما تقلّص دوره التعليمي، وهذا ما اتجه إليه التنظيم الجزائري، سيما بموجب أحكام المرسوم التنفيذي 89-99 المحدّد لصلاحيات وزير الشؤون الدّينية"[3]، وتنص على هذه

---

[1] ماجد عرسان الكيلاني، **أهداف التربية الإسلامية**، ط2، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، 1988م، ص 18.

[2] **الجريدة الرسمية**، مرجع سابق، ص 538.

[3] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 89-99 المؤرخ في 27 جوان 1989 المحدّد لصلاحيات وزير الشؤون الدّينية، (الجريدة الرسمية، العدد26، الصادر بتاريخ 28 جوان 1989م).

الوظيفة المادة رقم 20 والتي تتمثل من خلال ما يلي: تنظيم المحاضرات والندوات لنشر الثقافة الإسلامية وتعميمها، تنظيم أيام ثقافية مسجدية (معارض للكتاب الإسلامي والخط العربي والعمارة الإسلامية، مسابقة ثقافية إسلامية)، وإقامة الاحتفالات بالأعياد والمناسبات الدينية والوطنية، رعاية المكتبة المسجدية، وتيسير الاستفادة الحسنة منها"[1].

الوظيفة التوجيهية والإصلاحية:

تنص على هذه الوظيفة المادة 21 من المرسوم التنفيذي 91-81، على أنّ المسجد يضطلع بوظائف توجيهية عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال المساهمة على الخصوص في:تبليغ أحكام التربية الإسلامية في مختلف مجالات الحياة، ودروس الوعظ والإرشاد، وإصلاح ذات البين بين المواطنين، وترشيد الزواج والولائم، ومحاربة الآفات الاجتماعية، والعمل للحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة، وتماسكها وحمايتها من شر الخلاف.

الوظيفة الاجتماعية:

تنص المادة 22 بأنّ للمسجد وظيفة اجتماعية تتمثل في: تقديم خدمات صحية أولية تطوعية، حسب الإجراءات المعمول بها، ختان الصبيان في المناسبات الدينية عند توفير الشروط الصحية، بالتنسيق مع الجهات الصحية المختصة، بث الوعي الصحي بالتعاون مع قطاع الصحة، تقديم مساعدات للأرامل والأيتام والعجزة والمعوقين وللفقراء، والمساكين ولأبناء السبيل"[2].

كما تبين المادة 30 على أنّه يمكن إقامة توأمة بين المساجد من أجل: التبادل الثقافي الإسلامي، التضامن المادي والمعنوي، توحيد الرؤية لمواجهة الانحرافات العقائدية والفكرية والاجتماعية"[3].

---

[1] **الجريدة الرسمية**، مرجع السابق، ص 538.

[2] المرجع نفسه، ص 538.

[3] نفس المرجع والصفحة.

❖ **القائمون على العمل في مؤسسة المسجد:**

ولكي يؤدي المسجد رسالته الدينية باعتباره مؤسسة دينية متعدّدة الوظائف لابد له من طاقم بشري يسهر على سيره وهو ما سنعالجه في هذا المطلب من خلال التطرّق إلى القائمين على مؤسسة المسجد.

يتولى تسيير المسجد الإمام الأعلى رتبة فيه حسب المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 13 – 377 مع مراعاة أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08 – 411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، ثم يتبعهم الآخرون كالمرشدات الدينية ومعلمي القرآن الكريم وأعوان المساجد القيم والمؤذن وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أ- الإمام

الإمامة لغةً: من أمَّ يؤم تقدم وصار دليلاً يقتدي به من وراءه، ولذا سمي الكتاب إماماً"[1]، كما في قوله تعالى: "**وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً**" (سورة هود: 17)، وقوله تعالى: "**يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا**" (سورة الإسراء: 71) وقوله تعالى: "**وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ**" (سورة يس: 12). وتطلق أيضاً كلمة الإمام على كل من يُقْتدى به في الخير والشر"[2].

---

[1] ورد في موقع الأنترنت: فحص في: 2020/01/10م، على الساعة: 09:00 صباحاً.
www.drmalo.com/IMG/pdf/mh-al-imaamah-makanatuha.pdf

[2] بشير قادرة، **تكوين الأئمة وأثره على التوجيه المسجدي بالجزائر**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع الديني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010- 2011م، ص 244.

والإمامة اصطلاحاً: هي إقامة الصلاة وتعيين إرتباط صلاة المصلي بمصلي آخر بشروط، فالإمام لم يصر إماماً إلاّ إذا ربط المقتدي صلاته بصلاته، وهذا الارتباط هو غاية الاقتداء"[1]. والإمام قدوة المصلين، وهو الذي يتولى شؤون المسجد من صلاة وخطبة الجمعة ونحوها كما يطلق الإمام أو الإمامة على الخلافة أو العالم المقتدى به فيقال إمام المحدثين أو إمام الفقهاء"[2].

وتُطلق الإمامة في اصطلاح الفقهاء على معانٍ عديدة، أبرزها الإمامة الكبرى والصغرى، "الإمامة الكبرى: رياسة عامة في الدين والدنيا، خلافة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلم، والخلافة هي الإمامة الكبرى، وإمام المسلمين: الخليفة ومن جرى مجراه. والإمامة الصغرى: ربط صلاة المؤتم بالإمام بشروط"[3].

❖ **رتب الأئمة في التشريع الجزائري:**

حدّد المرسوم التنفيذي رقم 91-114 في مادته 27 رتب الأئمة، نوردها كالآتي:

- ✓ رتبة الإمام الأستاذ.
- ✓ رتبة الإمام المدرس للقراءات.
- ✓ رتبة الإمام المدرس.
- ✓ رتبة الإمام المعلم.

---

[1] بن السي حمو محمد المهدي، **(المهام الوظيفية الوقائية والعلاجية للإمام وأثرها في التقليل من جنوح الأحداث وإعادة إدماجهم)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد6 – العدد1، مارس 2021م، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 336.

[2] محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان**، ط1، دار القلم، دمشق، 1997م، ص 34.

[3] سعيد بن علي بن وهف القحطاني، **الإمامة في الصلاة: مفهوم، وفضائل وأنواع، وآداب، وأحكام في ضوء الكتاب والسُنّة**، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، (بدون تاريخ)، ص 07.

وعلى ضوء المرسوم التنفيذي رقم: 08-411: الجديد في هذا المرسوم أنّ المشرع في تعديله وبموجب المادة 33 من هذا المرسوم أصبح هناك ثلاث رتب على أساس أنّ رتبة الإمام المعلم آيلة للزوال، أو بالأحرى تخلى عن رتبة الإمام المعلم.

- ✓ رتبة إمام المدرس.
- ✓ رتبة إمام أستاذ.
- ✓ رتبة إمام أستاذ رئيسي.

مهام الإمام: أسندت هذه المهام، والتي أوكلت للأمة باختلاف رتبهم، وهذا طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم: 08-411 السالف الذكر في مادته 34 حيث ضمّت ثلاثة عشرة فقرة، نذكر منها:

- ✓ إمامة الصلوات.
- ✓ إلقاء دروس الوعظ والإرشاد.
- ✓ المساهمة في الخطب المنبرية والدروس المسجدية.
- ✓ المساهمة في الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة وتماسكها.
- ✓ إصلاح ذات البين بين الأفراد، عندما يطلب منهم ذلك.
- ✓ الحفاظ على النظام الداخلي داخل المسجد.
- ✓ محاربة الآفات الاجتماعية.
- ✓ المساهمة في إحياء المناسبات الدينية والوطنية"[1].

زيادة على المهام المسندة لسلك الأئمة أضافت المواد 35، 36 و37 من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 مهام أخرى يكلّف بها كل من الإمام المدرّس، الإمام الأستاذ والإمام الأستاذ الرئيسي.

[1] أنظر المادة 34 من المرسوم التنفيذي رقم: 08-411 المؤرخ في: 26 ذي الحجة عام 1421هـ الموافق لـ: 24 ديسمبر سنة 2008م، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف (الجريدة الرسمية، العدد73 الصادر بتاريخ: 28 ديسمبر 2008).

ب- المرشدات الدينية:

زيادة على سلك الأئمة كما ذكرنا سالفاً نجد أيضاً من بين القائمين على تسيير المسجد سلك لا يقل أهمية عن سلك الأئمة ألا وهو سلك المرشدات الدينيات"[1] الذي جاء ذكرهم بالفصل الرابع من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المذكور سابقاً، بحيث يضم هذا السلك رتبتين اثنتين حسب المادة 47 منه وهما:

- ✓ رتبة المرشدة الدينية.
- ✓ رتبة المرشدة الدينية الرئيسية.

حيث حدّدت المادتين 48 و49 منه المهام المسندة للمرشدات في المساجد والمتعلقة على الخصوص بـ:

- ✓ المساهمة في النشاط الاجتماعي للمسجد وفي برامج محو الأمية وكذلك من خلال المشاركة في حماية الطفولة والأمومة والمساهمة في النشاط الديني الموجّه للنساء، كما أنّهم يساهمون في مهمة الإشراف والتوجيه والتعليم والتكوين في المسجد وتدريس مواد العلوم الإسلامية وتعليم القرآن الكريم للنساء.

كما حدّدت المواد 50، 51 و52 منه أيضاً شروط الالتحاق"[2] بهذا السلك وتتمثل في:

- ✓ أن تكون حاملة لشهادة الليسانس أو ماجستير في العلوم الشرعية.
- ✓ أن تكون حافظة للقرآن الكريم كاملاً.
- ✓ أن تكون ذات خلق ودين.
- ✓ أن تتجاوز المسابقة بنجاح.

---

[1] فاطمة خدامة، **المرشدات الدينيات ودورهن التربوي في المسجد**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2010- 2011م، ص 146.

[2] المرجع نفسه، ص 147.

ج- سلك معلّمي القرآن الكريم:

يضم هذا السلك حسب المادة 55 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه رتبتين اثنتين هما:

- ✓ رتبة معلّم القرآن الكريم (رتبة آيلة إلى الزوال).
- ✓ رتبة أستاذ التعليم القرآني.

يوظف في هذا السلك المترشحون الحائزون على شهادة حفظ القرآن الكريم كاملاً بعد الطور الثالث من التعليم القرآني وفق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94- 432 المؤرخ في 10 ديسمبر 1994م، الذي يحدّد قواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيرها"[1]، والحائزون على مستوى السنة الثانية ثانوي والحافظون للقرآن الكريم كاملاً، والذين تابعوا بنجاح تكويناً متخصّصاً لمدة سنتين.

كما بينت المادتين 56 و57 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 411 المذكور سابقاً المهام الموكلة لمعلمي القرآن الكريم المتعلّقة على الخصوص بـ:

تحفيظ القرآن للصغار والكبار، الإشراف على تلاوة القرآن الكريم في المسجد أو ما يسمى بالحزب الراتب، القيام بصلاة التراويح ورفع الآذان عند الاقتضاء، إضافة إلى تأطير مسابقات ترتيل القرآن الكريم والتي تخص أساتذة التعليم القرآني بالأساس.

د- سلك أعوان المساجد:

إضافة للأسلاك التي تم ذكرها سابقاً نجد سلكاً آخر لا يقل أهمية عن الأسلاك الأخرى والتي تساعد الإمام في تسيير المسجد وهم أعوان المسجد هذا السلك يضم رتبتين اثنتين هما:

- رتبة القَيِّم.
- رتبة المؤذن.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94- 432 المؤرخ في 10 ديسمبر 1994م، الذي يحدّد قواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيرها، (الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1994م).

❖ **القَيِّم:**

يوظف بصفة قَيِّم كل مترشح حائز على مستوى السنة الرابعة متوسط والحافظ لنصف القرآن الكريم والذين تابعوا تكويناً متخصّصاً لمدة سنة حسب المادة 64 من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المذكور سابقاً، بحيث يكلّف بحكم المادة 62 بالمهام الآتية:

- ✓ مساعدة الإمام في الحفاظ على النّظام داخل المسجد.
- ✓ الإشراف على تلاوة القرآن الكريم أو ما يُسمَّى بالحزب الراتب.
- ✓ استخلاف المؤذن عند الضرورة.
- ✓ الإشراف على تنظيم الحراسة ومتابعة أعمال صيانة المسجد ومرافقه.

❖ **المؤذن:**

المؤذن في اللغة من فعل آذنَ بـ يُؤذن، إيذاناً فهو مؤذن والمفعول مُؤَذَن الإعلام بالشيء، قال الله تعالى: "**وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**" (سورة التوبة:03). أي الإعلام.

حدّدت المادة 65 الفقرة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المذكور سابقاً، شروط الالتحاق بهذا السلك من خلال حيازة المترشح لمستوى السنة الأولى ثانوي والحافظ لنصف القرآن الكريم وتابع تكويناً متخصّصاً لمدة سنة.

يكلّف المؤذن حسب المادة 63 من المرسوم التنفيذي رقم 13-377"[1]، بمجموعة من المهام تتعلّق على الخصوص بـ:

[1] أنظر المادة 63 من المرسوم التنفيذي رقم:13-377 مؤرخ في 5 محرم عام 1435هـ الموافق لِـ: 9 نوفمبر سنة 2013م، يتضمن القانون الأساسي للمسجد (الجريدة الرسمية، العدد58، السنة 2013). المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 91-81 مؤرخ في 7 رمضان عام 1411هـ الموافق لـ: 23 مارس سنة 1991م، يتعلق ببناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته (الجريدة الرسمية العدد16 السنة 1991). المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 88-50 مؤرخ في 24 رجب عام 1408هـ الموافق لـ: 13 مارس سنة 1988، يتعلق ببناء المساجد وتنظيمها وتسييرها (الجريدة الرسمية، العدد11، الصادر سنة 1988).

- ✓ رفع الآذان للصلوات.
- ✓ الإقامة للصلاة.
- ✓ المشاركة في تلاوة القرآن الكريم في المسجد أو ما يُسمَّى بالحزب الراتب.
- ✓ المحافظة على مكتبة المسجد وأثاثه.
- ✓ استخلاف الإمام عند الضرورة.
- ✓ السهر على احترام الرزنامة الرسمية لمواقيت الصلاة"[1].

2-6- المركز الثقافي الإسلامي:

هي مؤسسة دينية رسمية تقع تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتعرف المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 72-07 المؤرخ في 06 صفر عام 1392هـ الموافق لـ 21 مارس سنة 1972م والمتضمن إحداث مراكز إسلامية ثقافية. ويعرفها بأنّها: "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقع تحت وصاية الوزير المكلّف بالشؤون الدينية تتكفّل بترقية الثقافة الإسلامية"[2].

مهام المركز الثقافي الإسلامي:

تبيّن المادة 08 من المرسوم التنفيذي 01-316 أنّ المركز الثقافي الإسلامي أسس للقيام بالمهام التالية:

- ✓ بعث الثقافة الإسلامية وتوسيعها ونشرها، والسير على ازدهار الفكر الإسلامي الأصلي.

---

[1] فاطمة خدامة، **المرشدات الدينيات ودورهن التربوي في المسجد**، مرجع سابق، ص 84.

[2] **الجريدة الرسمية** العدد رقم 12 الصادر بتاريخ: 09 صفر 1392هـ، بالجزائر، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 72-07 المؤرخ في 06 صفر عام 1392هـ الموافق لـ 21 مارس 1972م، والمتضمن إحداث مراكز إسلامية ثقافية، ص 343.

- ✓ وضع برامج ومخططات العمل المتعلقة بتنظيم المحاضرات والندوات والتظاهرات المختلفة والأيام الدراسية والملتقيات الجهوية والوطنية والدولية.
- ✓ القيام بالفكر والملتقيات المتعلقة بالفكر والتراث الإسلاميين.
- ✓ إبراز دور الحضارة الإسلامية.
- ✓ تبادل المعلومات والخبرات العلمية مع المؤسسات العلمية والثقافية الوطنية والدولية في مجال الفكر الإسلامي.
- ✓ تشجيع الدراسات والبحوث الإسلامية المتخصّصة في مختلف العلوم الإسلامية.
- ✓ إحياء الأعياد الدينية والوطنية بالتنسيق مع الهيئات المعنية.

الفصل الرابع

المؤسسة الدينية وعلاقتها بالوقاية

من الانحراف الاجتماعي

تمهيد:

إنّ تربية الإنسان ووقايته من الانحراف لا يمكن أن تتم إلاّ من خلال بعض مؤسسات المجتمع المختلفة، وإنّ كل مؤسسة من تلك المؤسسات جاءت استجابة لحاجة وظروف اجتماعية معينة، وبما أنّ موضوع الدراسة يتعلّق بالمؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، يفترض أن يكون هذا الفصل من الدراسة خاص بالمؤسسة الدينية وعلاقتها بالوقاية من الانحراف الاجتماعي، والذي يشمل: موقف الدين الإسلامي من الانحراف الاجتماعي، ودور المؤسسة الدينية في الوقاية منه، معرجاً على أهم الوسائل التربوية المتاحة للمؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف، وبعدها المؤسسات المشاركة للمؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي.

أولاً: موقف الدين الإسلامي من الانحراف الاجتماعي:

الدّين نظام شامل للحياة وهو أهم عنصر في تكامل الثقافة وتجانسها خاصة وأنّه يتجلى في شكل معايير وقوانين وشرائع محدّدة لنوعية السلوك الواجب امتثاله اجتماعياً من حيث الاستجابة لنوعية الواجبات المفروضة على الإنسان نحو الله ونفسه وأفراد مجتمعه. "ويُعدُّ الدّين سلطة عليا يقوم بعملية تنظيم سلوك الأفراد والجماعات، لأنّه يقوم على فكرة الثواب والعقاب في الدّنيا والآخرة، فلا شكّ أنّ إطاعة الأوامر وتجنّب المعاصي التي نهى الله تعالى عن فعلها أمر يُرضي الله تعالى، الذي يُلحق العقاب بالإنسان العاصي، فالدّين كنظام اجتماعي له أثر كبير في تنظيم المجتمع، فهو يضبط سلوك الأفراد والجماعات معاً"[1].

ولما كان الفرد هو مصدر الأفعال الصالحة و الطالحة والحسنة والقبيحة لذلك وجب على المجتمع ومن يمثله من الآباء وولاة الأمور العناية بترتيبه وإصلاحه لينشأ نافعاً لنفسه وأسرته ووطنه وأمته وأعظم وسيلة للدولة في تربية الأفراد هو الدّين الذي يغرس اليقين، ويعد قاسماً مشتركاً بين جميع أفراد المجتمع وقد أخطأ كثير من حكّام المسلمين عندما قلّلوا من أهمية الدّين والاهتمام به في بناء الفرد وإصلاح المجتمع فصار كمن يرمي بسلاحه ويهمله فأخذه من لا يعرف شأنه، ويقدر خطورته، واستعمله فيما يضر ولا ينفع، ويهدم ولا يبني، وهذا شأن كثير من الدول التي أهملت دينها وهو أعظم وأخطر وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار ومنع المنكرات ووسائل أنواع الجرائم"[2]. وإصلاح الفرد – إذن – يكون بالفطرة السليمة التي لم تنحرف عن الطريق السوي، ولم تتغير بفعل مؤثر بيئي أو اجتماعي، وهذا ما تضمنته الآية الكريمة "**فِطْرَتَ اللَّـهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّـهِ**" (سورة الروم: 30) والمعنى المستفاد من قوله: "**لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّـهِ**" هو النهي كما يقول ابن القيم: أي لا تبدلوا خلق

[1] فاروق العادلي، **دراسات في الضبط الاجتماعي**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1985م، ص 32.

[2] محمد المدني بوساق، **مواجهة خطر المخدرات**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 1432هـ- 2011م، ص 29.

الله فتغيروا النّاس عن فطرتهم التي فطرهم عليها"[1]. فللإسلام نصيب بارز في التعامل مع مشكلة الآفات والانحرافات الاجتماعية باعتباره أهم الضوابط الاجتماعية، لذا سلك في مواجهة هذه الظاهرة جانبين:

1- الجانب الوقائي:

أي قبل وقوع ظواهر الانحراف وانتشار آثارها وأضرارها، ومنه فوقاية وإصلاح الفرد والمجتمع من الانحرافات لابد أن يرتكز على ثلاثة جوانب تمثل المنطلقات الأساسية في صياغة الإنسان المسلم الصالح ومن ثم المجتمع، وهذه الجوانب هي الجانب الإيماني، والجانب العبادي والجانب الأخلاقي.

1-1- الجانب الإيماني:

إنّ من أهم العوامل التي حدّدها الإسلام لتفسير ظاهرة السّلوك الانحرافي لدى الأفراد لاسيما فئة الشباب هو ضعف الوازع الديني وعدم الشعور بمراقبة الله تعالى، وذلك لأنّ قلوبهم مشغولة بشهوات الدنيا التي أبعدتهم عن الأخلاق الحميدة، وحتّى يمكن الحد من هذا الانحراف لابدّ من "استحضار رقابة الضّمير التي أساسها الخوف من المولى تبارك وتعالى الذي لا يخفى عليه شيء من حالنا وبيده تعالى المحيا والممات، فالمتأمّل لذلك والمستشعر لذلك يستحضر الرّقابة الإلهية وهو في أستر حالاته وإذ نعمد لهذا الكلام فإنّنا نتكلم عن الضّمير بمنطلق صحيح وركن ركين تدفع الإنسان إلى الكّف عن مخالفات أوامر الله تعالى ومنها الفرقة والخلاف والتّنازع"[2].

---

[1] عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان، **إمام الجزائر عبد الحميد ابن باديس**، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 1998م، ص 182.

[2] يحي بن شرف النووي، **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2002م، ص 78.

ومن المعلوم يقيناً أنّ العقيدة الربّانية إذا ترسخت في النفس الإنسانية وخالطت بشاشتها القلب المتصل بالله ولدت الشعور بالمراقبة، ودفعت إلى القيام بالمسؤولية، وأحبطت مكائد الشيطان، ووقفت سدّاً منيعاً بين الإنسان والمعصية ... وهذا الانبعاث من الشعور بالمراقبة، واستشعار معنى المسئولية مما يقوي الإرادة الذاتية لدى المؤمن فلا يكون أسيراً لشهوته ولا عبداً لأطماعه وأهوائه، بل ينضبط بحساسية التقوى، وينزجر بوازع الإيمان، بل يندفع إلى إتقان العمل وتحسينه محتسباً التماس الأجر والثواب من الله وحده"[1].

وتعتبر العقيدة الموجّه الرئيسي الذي يدفع بالناشئة إلى التزام طريق الاستقامة، والتعلّق بقيم الفضيلة. والنّفس البشرية، بحسب فطرتها، تميل إلى ما تمثله الفضيلة، فإذا انصرفت إلى الشر فبسبب انسياقها وراء غريزة بهيمية انطلقت بطريق خاطئ تحت ظروف نفسية قاهرة أدّت بها إلى سلوكيات منحرفة، مما يستدعي معالجتها عن طريق التربية الدّينية الصّحيحة، لأنّها هي الكفيلة بإصلاح الانحرافات السّلوكية، ولأنّ أثرها ينعكس بطريقة إيجابية وسريعة على أخلاقية المجتمع، أفراداً وجماعات"[2]. والعقيدة تهدي وتمنح للإنسان التصوّر السّديد والصّحيح للأشياء، فيعرف مواطن الخير ويكون على بصيرة بأسباب الانحراف والخروج من منهج الله عزّ وجل، وبناءاً على ذلك يرسم سلوكه وخطّته في الحياة"[3]. لقوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّـهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّـهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**" (سورة الحديد: 28).

---

[1] عبد الله ناصح علوان، **محاضرة في الشريعة الإسلامية وفقهها ومصادرها**، الإصدار الأول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جدة، 1404هـ- 1983م، ص 20.

[2] ورد في موقع الأنترنيت، فحص في: 2020/09/15م، على الساعة 08:00 صباحاً.
https://alwaei.gov.kw/site/Pages/ChildDetails.aspx?PageId=417&vol=589

[3] السيد رزق الطويل، **العقيدة في الإسلام منهج حياة**، إصدارات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1981م، ص 111.

إنّ الإيمان بالله تعالى ووحدانيته في الربوبية والألوهية أعظم أركان الإيمان، وله الأثر الأول في إيقاظ الرقابة الداخلية عند الإنسان فالله تعالى هو الذي خلق الخلق وهو أعلم بهم، فالله عليم خبير، والإفلات من عقوبة الدنيا على مخالفة أمره، والتستر والمخاتلة لا يغني شيئاً عن عقوبة الحياة الآخرة. وقد ذكر الله تعالى في القرآن الكريم من آيات علمه البينات ما يجعل ضمير المؤمن حياً يرعى حرمات الله في السرّ والعلانية، فالله هو الذي بدأ خلق الإنسان من طين، وجعل نَسْله من سلالة من ماء مهين، يعلم مستقر البدء والنسل ويحيط بما لديه من تقوى أو جحود: "**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**" (سورة النجم: 32). ولا يتأتّى للخالق أن يجهل دقائق خلقه: "**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**"(سورة الملك: 14). يستوي في علمه الإسرار والإعلان: "**يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّـهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**"(سورة التغابن:04). ولن يكون بمنجاة عن علمه هؤلاء الذين يتناجون سرّاً بمنأى عن النّاس جميعاً: "**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّـهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّـهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**" (سورة المجادلة:07). ومن أوصاف المتقين أنّهم ينيبون إلى الله ويخشونه بالغيب: "**مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ**"(سورة ق: 33). وتصل الرقابة الإلهية ذروتها في ضمير المسلم عندما يرى نفسه مبعثراً في يوم النّشور وقد جُمِعَتْ سريرته: "**أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ، وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ، إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ**" (سورة العاديات: 09 – 11).

ولهذا قرن الله في أحكام الشريعة الإسلامية الجزاء الأخروي بالجزاء الدنيوي، فإن أفلت المرء من جزاء الدنيا لم يفلت من جزاء الآخرة"[1].

إنّ الإيمان يكف النفس عن الخروج عن تعاليم الإسلام، وله أثر عظيم في تقويم سلوك الفرد وذلك لأنّ جميع أقوال المؤمن وأفعاله وتصرفاته تخضع لمرضاة الله تعالى: وعلى هذا فعلى المسلمين أن يدركوا أنّ أول وسيلة من وسائل حماية مجتمعهم من الانحراف يكمن في عقيدتهم وتنقيتها من شوائب الشرك والضلال، وأن يعملوا على غرس هذه العقائد في نفوس النشء الجديد...

1-2- الجانب العبادي:

إذا كانت العقيدة حالة نفسية أو ذهنية، يتروّض بها العقل والقلب معاً، فإنّ العبادات والفروض الدينية مما يعتبر رياضة للبدن والنفس على حد سواء. وإن كانت موجهة بالأغلب إلى البدن لترويض الجسد، فتقل سيطرته على الروح، وبترويضه ينطلق الإنسان فيسمو حتى يصير أقرب إلى الله، وأقدر على تنفيذ ما يطلب منه وما ترغب فيه نفسه"[2].

فالعبادة بما فيها من أذكار وتطوع الواجبة منها والتطوعية تفيد استحضار عظمة الله وقدرته واستشعار وجوده وقربه من العبد تجعل العبد حريصاً للاستجابة إلى ربّه وموافقته فيما يحب والنفور من ما يبغضه ويكرهه، فيبقى على وجل متفحص لما يرج للقلب من دوافع فيرد القبيح ويجيز الحسن منها وينفذه، ومثاله الصلاة التي تقام طوال اليوم والليلة في أوقات متقاربة ما عدا وقت النوم ووقت

---

[1] عثمان بن جمعة ضميرية، **أثر العقيدة الإسلامية في اختفاء الجريمة**، ط1، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، جدة، 1421هـ- 2000م، ص ص (161- 162).

[2] صادق مكي، **موسوعة الأديان السماوية والوضعية الديانة الإسلامية – عقيدة وأخلاق وشريعة –**، مرجع سابق، ص ص (174 - 175).

العمل والانشغال بطلب الرّزق تجعل الضمير حياً خلال اليوم كلّه وبخاصةً أوقات اليقظة وفي ذلك أثر كبير ورقابة دائمة تقي الفرد من ارتكاب الشرور والآثام.

وللعبادات المختلفة تأثير واضح في سلوك الفرد فهي التي تزكّي نفسه وتزيد مراقبته لربّه تعالى في السر والعلن والخوف منه فينجزر عن المعاصي والإضرار بالنّاس ويسارع إلى عمل الخير، ولا شكّ أنّ المجتمع سيكون سعيداً إذا زاد فيه عدد الصّالحين الخائفين من الله تعالى، وإنّ كمية الخير في المجتمع ستكثر وإن مقادير الشر والسوء ستقل. وعلى هذا يمكننا أن نقول أنّ العبادات في الإسلام تصلح الفرد والمجتمع وتنفع الفرد والمجتمع"[1]. "ولا يركّز الإسلام في أوامره ونواهيه على العبادات فقط، بل تتسع أوامره ونواهيه لتشمل جميع مناحي الحياة على اختلاف ميادينها، وتنوّع مقاصدها ومراميها، بل إنّ العبادات في الإسلام وسيلة لا غاية، وسيلة لتكوين شخصية الإنسان، وتهذيب أخلاقه، وتقويم سلوكه، كي يؤدي واجبه على الوجه الأكمل في إعمار الأرض، واكتشاف ما في الكون من عناصر وأسرار تساعده على الاستمتاع بما فيه من طيبات، وتحصين نفسه ضد أخطاره ومساوئه. فالعبادة المقصودة في قوله تعالى: "**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**" (سورة الذاريات: 56)، ليس معناها ما يؤدَّي من صلاة وزكاة وصيام وحج فقط، بل تشمل أيضاً كل ما يطلب من عمله لإعمار الأرض، فالقرآن الكريم يحث في كثير من آياته الإنسان على العمل، منها قول الله تعالى: "**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّـهِ**" (سورة الجمعة: 10)، أي اخرجوا من المساجد واعملوا في أرض الله الواسعة في تحصيل الرّزق"[2].

---

[1] عبد الكريم زيدان، **أصول الدعوة**، مرجع سابق، ص42.

[2] محمد شامة، **لا لتطوير الخطاب الديني**، ط1، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، عابدين، 1426هـ- 2005م، ص 36.

ويمكن استخلاص الأبعاد الرّوحية، المترتبة على العبادات إذا أدّاها الإنسان المسلم على أكمل وجه في النّقاط التالية"[1]:

– تغرس الأخلاق الفاضلة التي هي أساس سعادة البشر في حياتهم الفردية والاجتماعية "**إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ**" (سورة العنكبوت: 45).

– تزكّي النفس من أوساخها المترسخة في غورها، قال صلّى الله عليه وسلم: "**لكل شيء زكاة وزكاة الجسم الصوم والصيام نصف الصبر**"، وقال تعالى: "**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا**" (سورة التوبة: 103).

– تغرس التوكّل على الله، والاعتماد عليه وحده، قال الله تعالى: "**وَلِلَّـهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**" (سورة هود: 123).

– تنمّي التّقوى والخشوع من الله في النّفس، قال تعالى: "**وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّـهَ وَاتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**" (سورة العنكبوت: 16).

– تقوّي العزم وترفع الرّوح المعنوية، قال تعالى: "**وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ**" (سورة البقرة: 45).

– تنزل الرّاحة والطمأنينة في النّفس، قال تعالى: "**الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّـهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّـهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ**" (سورة الرعد: 28).

---

[1] محمد الصالح الصديق، **الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009م، ص ص (81– 82).

– إنّها دواء ناجع، وشفاء للأمراض النّفسية، وقد ظهرت آثارها من خلال الأبحاث والتجارب العلمية المتكرّرة، قال تعالى:"**قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ**" (سورة يونس:57).

1-3- الجانب الأخلاقي:

إنّ الدين الإسلامي قائم على المبادئ والقيم الأخلاقية، فالرسول صلّى الله عليه وسلم يقول: "**إنّما بعثت لأتمم صالح الأخلاق**"، وسئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي صلّى الله عليه وسلم فقالت: "**كان خلقه القرآن**"، ولذلك جاءت تعاليم الشريعة الإسلامية داعية إلى كل خلق سليم ورفيع، وناهية ومحذرة عن كل خلق ذميم وقبيح، فحرم ونهى الإسلام الاستغلال والاحتكار والرشوة والزنا والفواحش والظلم والبغي وأكل أموال النّاس بالباطل والتعدي والعدوان، وغيرها من المحرمات والمنهيات التي من شأنها تولد العداوة والبغضاء والفحشاء والانتقام، وفي نفس الوقت يأمر الدين الإسلامي ويحث على فعل الخير.

والأخلاق هي العاصم للإنسان من جميع التصرفات الشائنة، وهي التي تجعل منه إنساناً خيِّراً لأهله ووطنه، ليكون مفتاحاً لكل خير مغلاقاً لكل شر، فهي تهذِّب النفوس وتطهِّرها من كلّ دنس وخبث، وترتقي بالفرد إلى درجة الكمال الإنساني، وترفعه من مقام الخضوع للشهوات إلى مقام العبودية لله تعالى، فتجعل الفرد نافعاً لنفسه وللمجتمع، وتجعل منه – في ذاته – مثلاً صالحاً، فلا يصدر عنه ما يوجب الذم واللوم، ولا يقع منه ما يخل بالمروءة أو يقلل من قيمته، فهو يتحلى بأفضل السجايا ويتخلى عن نقائص الدنيا.

وفي الإسلام مجموعة كبيرة من القيم التي لها أكبرُ الأثر في إقامة الأمة المسلمة الحيّة ذات السلطان والنفوذ والحضارة والقيم .. ومن أهم هذه القيم والمبادئ التي لها دور كبير في دعم الروابط الاجتماعية بين الأفراد نذكر بعضها، خاصةً تلك التي لها علاقة بالوقاية من الانحراف والجريمة:

فالصبر من أهم الفضائل التي تشد في عزيمة المرء للوقوف أمام الشدائد أو المصائب حتّى لا يجزع أو تخور قواه، أو تضعف عزيمته، أو يستسلم من غير فائدة"[1]. قال تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّـهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**" (سورة آل عمران: 200). "وقد ورد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم الكثير من الأحاديث التي توضح أنّ الصبر وسيلة للوقاية والعلاج لكثير مِمَّا يصيب المسلم في هذه الحياة الدنيا. منها ما رواه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وسلم قال: "**ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتّى الشوكة يشاكها إلاّ كفر الله بها من خطاياه** "، وروى الإمام مسلم في صحيحه عن صهيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: "**عجباً لأمر المؤمن، إنّ أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلاّ للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خير له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له**"[2].

والأمانة في نظر الشارع واسعة الدلالة، وهي ترمز إلى معان شتى، مناطها جميعاً شعور المرء بتبعته في كلّ أمر يُوكل إليه، وإدراكه الجازم بأنّه مسئول عنه أمام ربّه"[3]، على النحو الذي فصله الحديث الكريم: "**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته؛ فالإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل**

---

[1] حسن رمضان فحلة، **مقومات الحضارة الإنسانية في الإسلام**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1410هـ- 1989م، ص ص (172- 173).

[2] صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، **التدين والصحة النفسية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1421هـ- 2000م، ص ص (429- 430).

[3] محمد الغزالي، **خُلق المسلم**، ط1، دار الريان للتراث، القاهرة، 1408هـ- 1987م، ص 45.

راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته"[1].

والحياء سر بقاء الدنيا وأمنها وأمانها، "لأنّ الحياء في الإنسان يبعث على فعل الجميل واجتناب القبيح، والحياء من الفضائل الخلقية التي حثّ عليها الإسلام ورغّب فيها وأعلى من شأنها، وجعلها جزء من الإيمان، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**الإيمانُ بضعٌ وستّونَ شُعبةً والحياءُ شُعبةٌ من الإيمانِ**"، فعديم الحياء لا يتورّع عن القيام بأي فعل"[2]، وقد جاء في الحديث الشريف عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "**إذا لم تستحِ فاصنع ماشئت**". كما أنّ الحياء هو الدعامة الأساسية لوقاية المجتمع من الشرور والآثام والرذائل والمفاسد.

والتواضع صفة من صفات المؤمنين، حيث ورد في قوله تعالى: "**لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ**"(سورة الحجر: 88)، وورد أيضاً في قوله جل وعلا: "**وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**"(سورة لقمان: 18). والمسلم الحق يتصف باللين والرفق، يتواضع لله عز وجل، ل استتكاف ولا استكبار، يعامل الناس بالكلمة الطيبة والرقة الإيمانية، والعاطفة الإنسانية، فيكون سلوكه سلوك الصالحين الذين يقتدون بالأنبياء، ويسمعون نصيحة العلماء. أن يكون الزوج متواضعاً ليناً مع زوجته وأن تكون هذه أيضاً متواضعة لينة. وأن يكون الجار متواضعاً مع جاره. والصديق مع صديقه. وكذا تواضع المعلّم مع تلاميذه. وإمام الأمة مع الرعية. جاء في أصول الهداية في سورة الإسراء" قول الله تعالى: "**وَلَا**

---

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، دار الأفكار الدولية، الرياض، السعودية، 1998م، (كتاب الاستقراض باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه)، حديث رقم: 2409، ص 4511.

[2] أسامة جفالي، (**دور الشريعة الإسلامية في الوقاية من الجريمة**)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد الأول، العدد التاسع، مارس 2018م، ص 556.

تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا" (سورة الإسراء: 37). وفي سورة لقمان قوله تعالى: "**وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ**" (سورة لقمان: 18- 19).

2- الجانب العلاجي (العقابي):

للعقوبة أثر فاعل في صد الجريمة والانحراف، وإهمالها يفسح المجال للفرد والمجتمع أن ينصاع وراء نزواته الشيطانية، ولما أنّ المجتمعات اليوم فقدت تطبيق العقوبات الشرعية، أصبحت تعاني من ويلات الانحراف السّلوكي؛ لأنّ الروادع الجزائية الوضعية لا تتوافق مع حجم الانحراف من جهة؛ ومن جهة أخرى فإنّها فقدت الوازع الشرعي لها"[1]. لذا أوجب الإسلام القصاص والجزاء في جرائم القتل والاعتداء وهتك الأعراض والزنا وشرب المسكرات، والقذف والسرقة وغيرها، وقد صنّف الإسلام الانحراف في هذا المجال إلى ثلاثة أصناف هي:

-جرائم الحدود السبع وهي: هي جرائم يقصد بها الاعتداء على الأمن أو المال أو العرض أو العقل أو الدين"[2]. ومصلحة المجتمع تقتضي معاقبة مرتكب هذه الأفعال.

وجرائم الحدود التى ثبت في هذا النوع من العقوبات هي: الزّنا، والقذف، وشرب الخمر، والسرقة، والحرابة، والردة، والبغي"[3]. لذا وجب تقويم ما في الأمة من مظاهر الانحراف، بالزواجر والقوانين الرّدعية، والعقوبات المختلفة، وتطهير الأمة من عوامل الشر والفساد، والقضاء على أسباب الفتن، ولا يجوز التّساهل في ذلك بأي نوع من أنواع التّساهل، لأي اعتبار كان. قال الله تعالى: "**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ**

[1] خالد بن حامد الحازمي، **مساوئ الأخلاق وأثرها على الأمة**، ط1، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1425هـ، ص 147.

[2] أحمد حمد، **مقومات الجريمة ودوافعها**، ط1، دار القلم، الكويت، 1982م، ص 88.

[3] عبد الكريم زيدان، **أصول الدعوة**، مرجع سابق، ص 285.

سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا" (سورة الشورى: 40). ففي سبيل حفظ الدين حرّم الإسلام الردة، وجعل القتل عقوبة لكل مرتد معاند؛ حيث قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: "**من بدّل دينه فاقتلوه**" حتّى يكون الرّدع كاملاً وحاسماً عند تبديل الدين الإسلامي وإضاعته. وفي سبيل حفظ النّفس حرّم الله القتل وسفك الدّماء وتوعّد أشد الوعيد من يفعل ذلك بقوله تعالى: "**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**"(سورة النساء: 93). فهو أحد السبع الموبقات المهلكات، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: "**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الموُبِقَاتِ**"، وذكر فيها قتل النّفس التي حرّم الله إلاّ بالحق. وفي سبيل حفظ الأنساب حرّم الله الزّنا بقوله تعالى: "**وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا**"(سورة الإسراء: 32). وفي سبيل حفظ الأعراض من الوقوع فيها حرّم الله قذف الأبرياء بالزّنا، وتوعّد على ذلك بأشد الوعيد، قال جلّ من قائل: "**إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ، يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**" (سورة النور: 23- 24). وفي سبيل حفظ العقول حرّم الله كل مسكر وكل مخدر وكل مفترّ، كالخمر والمخدرات بأنواعها، قال تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**"(سورة المائدة: 90). وفي سبيل حفظ المال حُرّمت السرقةُ، يقول تعالى: "**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**"(سورة المائدة: 38). إذن فإنّ إقامة الحدود هي الأمن على الدين والنفس والعقل والنسب والمال والعرض"[1].

[1] محمد عبد ربه محمد السبحي، **الشريعة الإسلامية ودورها في تحقيق الأمن في المجتمع (المحور الرابع)**، ط1، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، الذي تنظمه كلية الحقوق بطنطا في الفترة من 10-11 مارس 2014م، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون بطنطا، قسم الفقه المقارن، طنطا، 1435هـ- 2014م، ص ص (16- 17).

-جرائم القصاص والدية: وهي الجرائم التي يعاقب عليها بقصاص أو دية، وكل من القصاص أو الدية عقوبة مقدرة للأفراد، ومعنى أنّها مقدرة أي أنّها ذات حد واحد فليس لها حد أعلى وحد أدنى تتراوح بينهما، ومعنى أنّها حق للأفراد أي أنّ للمجني عليه أن يعفو عنها إذا شاء، فإذا عفا أسقط العفو العقوبة المعفو عنها، وجرائم القصاص والدية خمس وهي القتل العمد، القتل شبه العمد، القتل الخطأ، الجناية على ما دون النّفس عمداً، الجناية على ما دون النّفس خطأ، ومعنى الجناية على ما دون النّفس الاعتداء الذي لا يؤدي إلى الموت كالجروح"[1].

-جرائم التعزير: وهي الجرائم التي لها عقوبات غير مقدرة. وهي عقوبة مشروعة على معصية أو جناية لا حد فيها، أي على جناية ليست لها عقوبة مقرّرة. كسرقة ما دون النّصاب، أو سرقة مال غير محروز، أي ليس محروساً. أو القيام بالنّهب أو الغضب أو الاختلاس. أو شهادة الزور والرّشوة وخيانة الأمانة، وكل جريمة تضر بالمجتمع. والأصل فيها التأديب. إذ يجوز للقاضي أن يختار من بينها العقوبة الملائمة. ومنها العقوبات النفسية التي لا تترك في البدن أثراً مادياً، ولكنّها تؤلم شعور المذنب، إذا كان حسّاساً تؤثر في وعيه الكلمة، وتوقظ ضميره، فيصلح حاله، ويستقيم سلوكه، ويكف أذاه عن النّاس. ويعتبر التوبيخ ذا أثر فعّال. وقد روي أنّ عبداً من عامة النّاس خاصم عبد الرحمان بن عوف وهو أحد المبشرين بالجنّة. فغضب عبد الرحمان وسبّ العبد، قائلاً له: يا ابن السّوداء. فغضب النّبي صلّى الله عليه وسلم لذلك غضباً شديداً، ورفع يده إلى السّماء قائلاً: "**ليس لابن البيضاء على ابن السّوداء سلطان إلاّ بالحق**". فخجل عبد الرحمان ووضع خدّه على التراب، ثم قال للعبد: طأ عليه حتّى يرضى"[2]. ولهذا فإنّ عقوبة التعزير تحتاج ممن يجتهد في تقديرها وعياً دقيقاً،

[1] وادي عماد الدين، **السلوك الإجرامي عند المرأة (دراسة قانونية- اجتماعية- نفسية)**، مرجع سابق، ص 25.

[2] العربي بختي، **جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل- الجزاء والعلاج**، مرجع سابق، ص ص (212- 213).

وفهماً مشرقاً، وسعة في الأفق، وعمقاً في الإدراك، وإحاطة بمفهوم العقوبة وغايتها، وحرصاً على رضى الله سبحانه وتعالى، فعبقرية القاضي تظهر أكثر ما تظهر في هذا المجال الواسع"[1].

فالفعل الانحرافي أياً كان نوعه أو درجته فهو في نظر الإسلام معصية لله تعالى وما الجزاءات والعقوبات إلاّ مطهرات للإنسان وكفارة له عما ارتكبه من معصية، وعلى ذلك فإنّ الحدود والتعازير والجزاءات التي تتراوح بينهما، ما هي إلاّ أدوات نصح وتطهير علاوة على أنّها أدوات زجر وتخويف من اقتراف الآثام والأفعال الانحرافية وهذا مما يجعل في نفس الإنسان رقابة داخلية تسمو به إلى أن يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الآخرون، وتؤدي به للذهاب إلى الهيئة المنفذة للعقوبات والجزاءات حتّى تطبق عليه العقوبة، لأنّه يريد أن يطهر نفسه مما اعتورها من إثم لارتكابه الفعل الانحرافي"[2].

ثانياً: دور المؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي:

تقوم المؤسسة الدينية بدور فعّال في تربية الفرد وتوجيهه التوجيه السليم، وذلك لما تتميّز به من خصائص فريدة أهمها إحاطتها بهالة من التقديس، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها الأفراد، والإجماع على تدعيمها، وتؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية بالمجالات التالية: تعليم الفرد التعاليم الدينية التي تحكم سلوكه، إمداد الفرد بإطار سلوكي مرتضى مبارك، تنمية الضمير عند الفرد والجماعة، الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي، توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين

---

[1] عز الدين الخطيب التميمي وآخرون، **نظرات في الثقافة الإسلامية**، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1988م، ص 236.

[2] طارق الصادق عبد السلام، **الضبط الاجتماعي في الإسلام**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، (بدون بلد)، 2009م، ص ص (215- 216).

الفئات والطبقات الاجتماعية"[1]. لذلك نرى القائمين على المؤسسة الدينية (المسجد)، يركزون خلال تواجد المصلين في مختلف النشاطات على المجالات الأربع التي تعتبر ميادين حيّة للضبط الاجتماعي، وتقويتها، هي تقوية للوازع الديني داخل المجتمع، وهذه المجالات هي: العبادات، المعاملات، الآداب والأخلاق وأخيراً العقوبات. فالعبادات تعتبر ضوابط اجتماعية إيجابية، والالتزام بها يقوي الوازع الديني لدى الأفراد. والعبادات تترابط مع المعاملات وينتج عنها آداب وأخلاق حميدة، وطبعاً المخالف أو المقصر يواجه بالعقوبات"[2].

إنّ ضعف الوازع الديني يؤدي إلى اهتزاز القيم الدينية عند الفرد وابتعاده عن التمسك بإرادة الله والسكون إليها والاعتماد عليه وحده في وقت الشدة والظروف الصعبة وكذلك إبعاد الفرد عن ذكر الله والتنأي به عن أداء الصلاة وتلبية نداء الخالق للعمل بأحكام الشريعة السمحة لما فيه خير العبد في الدنيا والآخرة. وقد أثبتت العديد من الدراسات المتخصصة في مجال الانحراف والجريمة على سبيل المثال إلى أنّ الوازع الديني كان من الضوابط القوية في التحكم بسلوكيات الأفراد السليمة وأنّ خلخلة الوازع الديني وضعفه عند كثير من المبحوثين كان سبباً لانحرافهم. لقد بيَّنت نتائج إحدى الدراسات على المدمنين أنّ 88.5 % من أفراد عينة الدراسة لا يؤدون فريضة الصلاة، كما أنّ 81.5 % من أفراد عينة الدراسة لا يصومون شهر رمضان. كما أثبتت دراسة أخرى أنّ 83.9 % من أفراد العينة الأردنيين و 81 % من أفراد عينة الجنسيات العربية الأخرى من متعاطي المخدرات لا يؤدون فريضة الصلاة، وأنّ 82 % من أفراد العينة الأردنيين و 78.5 % من أفراد عينة الجنسيات العربية الأخرى

---

[1] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مرجع سابق، ص 174.

[2] بن حليمة محمد، **دور المؤسسات الدينية في تأطير السلوك الاجتماعي "مؤسسة المسجد أنموذجاً"**، ص 05. فحص في: 2021/03/27م، على الساعة: 06:00 صباحاً. https://diae.net/wp-content/uploads/2016/07 .

لا يصومون شهر رمضان. فضعف الوازع الديني يؤدي إلى اهتزاز القيم الدينية عند الفرد"[1]. وبالتالي يمكن القول بأنّ ضعف الإيمان والتقصير في العبادات يؤدي إلى ضعف صلة الإنسان بالله سبحانه وتعالى.

والمؤسسات الدينية تعمل على صناعة السلوك السوي عند الأفراد ذلك أنّ المؤسسة الدينية تمنع الفساد والخروج عن الأوساط الاجتماعية، فهي تعمل على صناعة الاتجاه الاجتماعي الموافق للقيم الدينية المثالية ومتى تحقق المؤسسة الدينية هذا الهدف فإنّها توظّف حلقة من الآليات ذات الفاعلية في استباق حدوث الانحراف مثل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الإخاء والتعاون الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية على مقاصد الشريعة الإسلامية التي تحفظ النفس والدين، العقل والمال والنسل، وكل هذا يعني وجود عمل منهجي لضمان السلامة الاجتماعية وحماية المجتمع من كل ما يمكن أن يسوقه في ثقافته وفكره وقدراته واستمرار مما يؤكّد على الغلق الكلّي لمنافذ الانحراف، فهي تعمل على الوقاية الاستباقية من الوقوع في المحرم أو المصبوغ الذي يمس القيم الاجتماعية ويخدش مشاعر الأمة"[2].

كما تهدف التوعية الدينية التي تقوم بها المؤسسة الدينية في إعداد الفرد المتكامل الذي يتوافق سلوكه مع إيمانه بالعقيدة من أجل التوافق النفسي والاجتماعي للفرد وصحته والتزامه بالضوابط الدينية والاجتماعية التي تقلل من الانحرافات السلوكية في المجتمع"[3]. وعلى الإمام والخطيب مسؤولية كبيرة في جعل المؤسسة الدينية صاحبة الدور الأكبر في إصلاح المجتمع من خلال التوجيه الصحيح، لأنّ

---

[1] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مرجع سابق، ص ص (177-178).

[2] **الدّين والجريمة**، ورد في موقع الأنترنت: فحص في 2020/03/27م، على الساعة 09:30 صباحاً. Crimedz.blogspot.com/p/blog-page-17.html.

[3] محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مرجع سابق، ص 178.

المؤسسة الدينية لها مكانة كبيرة عند المصلين لما تحتله خطب الجمعة والعيدين ودروس الوعظ من مكانة عالية في توجيه الرأي العام نحو الإصلاح. ولتحقيق المؤسسة الدينية أهدافها في وقاية المجتمع من الانحراف، ينبغي التركيز على الجوانب التالية:

– الوعظ والتذكير بالله تعالى وباليوم الآخر وذلك بإبراز العقيدة الإسلامية الصحيحة التي ترقق القلوب، مع العناية بسلامة المعتقد من الخرافات.

– تفقيه المسلمين وتعليمهم أمور دينهم المستمدة من الكتاب والسُنّة، مع العناية بسلامة العبادة من البدع والمحادثات.

– معالجة مشاكل المجتمع الطارئة في واقع النّاس وتقديم الرؤية الإسلامية حولها، وإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل، ومن ذلك كيفية التعامل مع الجريمة والانحراف وعلاجها جذرياً.

– كما أنّ المؤسسة الدينية التي تهيئ لروّادها التزود بشعور التضامن والأخوة الناشئ من اجتماعهم للصلاة في الجمع والجماعات والأعياد، توجد في هؤلاء المصلين الرغبة في معاونة بعضهم بعضاً، وتنزع من أفئدتهم الرغبة في اعتداء بعضهم على بعض بأي نوع من أنواع الاعتداء.

ثالثاً: أهم الوسائل التربوية المتاحة للمؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف:

1- الخطبة:

وهي من أقدم وسائل الإعلام الشّفهيّة توجّه إلى أعداد كبيرة من النّاس، ومازالت منتشرة في المجتمعات الحاليّة. لكنّها كانت الوسيلة المفضّلة لدى المجتمعات القديمة، حيث انتشرت عند الرّومان والعرب كوسيلة إعلام في السّلم والحرب وفي الأدب والسّياسة. ولا تزال الخطبة إلى حدّ الآن وسيلة إعلام وإقناع لكنّها لم تعد وسيلة رئيسة، كما كانت في القديم، حيث مازالت وسيلة إعلاميّة في

المناسبات الدّينيّة والسّيّاسيّة الكبرى"[1]. والخطابة هي إحدى وسائل الدعوة إلى الله جلّ وعلا، وهي من أهم وسائل التربية والتوحيد والتأثير، لذا فقد كانت جزءاً من مهمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوة أقوامهم إلى توحيد الله جلّ وعلا وطاعته، وتحذيرهم من غضبه وبطشه، وأليم عقابه، ليقلعوا عما هم عليه من ضلال وفساد عقدي، وخلقي، واجتماعي. وما زالت الخطابة – أيضاً – وسيلة ناجحة من الوسائل التي يلجأ إليها المصلحون، والعلماء، والدّعاة، والقادة في كل العصور لتحريك العقول، وبعث الثقة في النفوس للدّفاع عن فكرة معينة، أو النّهوض بمهمة معينة"[2].

والخطبة لها تأثير ضخم في حياة المسلمين، وفي تعليمهم أمور دينهم، وفي تثقيفهم وتبصيرهم بالواقع من حولهم، وهي تعد أهم منبر تعليمي وتثقيفي ووعظي وإرشادي للأمة، وهي أقوى تأثيراً من أي وسيلة إعلامية، رغم كثرة الوسائل الإعلامية المعاصرة، وتنوعها وإغرائها للمتابع أو المشاهد"[3].

أمّا خطبة الجمعة فهي شعيرة من شعائر الإسلام الكبرى، ومعانيها تنساب إلى النفوس في لحظات انعطاف إلى الله وتقبل لوصاياه. ومن ثمّ كان موضوعها جليل الأثر"[4]. وتحتوي خطبة الجمعة على خطبتين الأولى منهما تشتمل على آيات من الذكر الحكيم في شكل نص أو اقتباس أو تضمين وعلى تذكير النّاس إلى ما ينفعهم ويصلح دينهم ودنياهم كما تشمل على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأوجه الترغيب في الخير والبر والتقوى والحرص عليهما وعلى الالتزام بالشرع وآدابه وتحتم

---

[1] ليلى العقاد، ، **مدخل إلى نظريات الاتصال**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1988–1989م، ص ص (211–213).

[2] عبد الغني أحمد جبر مزهر، **خطبة الجمعة ودورها في تربية الأمة**، (بدون بلد وبدون تاريخ النشر)، ص 02.

[3] محمد بن شاكر الشريف، **تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف**، ط1، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1425هـ– 2004م، ص 92.

[4] قطب عبد الحميد قطب، **خطب الشيخ محمد الغزالي في شئون الدين والحياة**، مراجعة: محمد عاشور، ط1، مكتبة رحاب، الجزائر، 1408هـ– 1988م، ص 19.

بالاستغفار والدّعاء"[1]. كما أنّها دعوة إلى الحق المبين، والوسيلة المهيّأة بالفعل والقادرة على تعليم الشباب أمور دينهم دون غلو أو تطرف، وحمايتهم من أي انحرافات، ودفع الشبهات التي تضعف انتماءهم للدين، حيث يكون شاملاً يمس كل ما يفيد النّاس من تذكيرهم بالآخرة، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، كما تعالج الخطبة أمور حياتهم ومشكلاتهم، وما يعترضهم من تحديات معاصرة"[2]. قال الله تعالى في الجمعة: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّـهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ**"(سورة الجمعة: 09).

2- الفتوى الدينية:

هي تبيين المشكل من الأحكام، يقال: أفتاه في الأمر، أي أبانه وأظهره. وهي الإخبار بحكم شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل. ومن علم الحكم واستفتي فيه عليه بيانه"[3] لقوله جلّ جلاله: "**وَإِذْ أَخَذَ اللَّـهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ**" (سورة آل عمران: 187). "ويقول الشعبي: كان أبو بكر يقول: أي سماء تُظِلُّني وأي أرض تُقِلُّني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم"[4]. إنّ الفتوى في ذلك المنظور، قطاع تربوي وجزء لا ينفصل من عمل المعلّم والمفروض على المتعلم. فالفتوى نوع من التعليم، والاستفتاء تعلّم وطلب واستفادة. وهذا يجعل المربّي يهتم بآداب المفتي والمستفتي نظراً لأهمية الظاهرة في الحياة العملية، الدينية والدنيوية على السواء. "الإفتاء عظيم

---

[1] رضوان بن شقرون، **خطبة الجمعة المنهج والمقاصد في ضوء الكتاب والسُنّة**، ط2، سلسلة الأبحاث والدراسات، منشورات المجلس العلمي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2005م، ص ص (31 – 32).

[2] خيرة غربي، **معالجة الخطاب الدعوي المسجدي لقضايا الشباب**، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص دعوة وإعلام واتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 1434-1435هـ/2013- 2014م، ص 43.

[3] موسى صاري وآخرون، **كتاب علوم الشريعة**، بإشراف: سعيد معول، السنة 3 من التعليم الثانوي، شعبة الآداب والعلوم الإسلامية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، (بدون تاريخ)، ص 240.

[4] راغب السرجاني، **العلم وبناء الأمم**، ط1، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، 1428هـ- 2007م، ص 268.

الخطر، كبير الموقع، كثير الفضل". وبدلك فإنّ من يقوم بتلك المهمة يكون في منزلة خطرة معرّضاً للخطأ، مما يفرض تقديم الإرشادات له كي يؤدي وظيفته الدقيقة البعيدة الأثر. ويبدأ التربويون توصيفهم للظاهرة بالتشديد على أهميتها مستندين في ذلك إلى الاستشهاد بآيات، ثم بأحاديث، ثم بأقوال مأثورة يتبعها أحياناً رواية لوقائع تاريخية تُقَدَّم تطبيقاً للمبدأ الوعظي"[1].

3- الدروس العلمية:

وهي الحلقات العلمية التي تقام في المساجد، يتعلّم فيها النّاس أصول الدين وفروعه ومتطلباته، في العقيدة والأحكام والتفسير والحديث واللغة وسائر العلوم الشرعية وما يلحق بها. والدروس العلمية هي أهم المجالات وأعظمها فائدة، كما أنّها الوسيلة الأنفع والأجدى والأبقى، وقد ألمح صلّى الله عليه وسلم إلى ذلك حين قال: "**وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلاّ حفتهم الملائكة، ونزلت عليهم السّكينة، وغشيتهم الرّحمة، وذكرهم الله**" والشاهد من الحديث قوله: "**فيبيت من بيوت الله**" وذلك لأنّ الغالب في حلقات القرآن وفي دروس العلم أن تكون في بيوت الله"[2].

4- حلقات تحفيظ القرآن الكريم:

ما زالت مساجد المسلمين عامرة منذ القديم بمثل تلك الحلقات التي يتخرّج فيها حفظة كتاب الله، وهناك بعض المساجد لجعل حلقات التحفيظ في مدرسة أو دار خاصة بالتحفيظ مستقلّة عن المسجد،

[1] شفيق محمد زيعور، **الفكر التربوي عند العلموي**، ط1، دار اقرأ، بيروت، 1406هـ- 1986م، ص 34.

[2] شوقي عبد الله عبّاد، **كيف نحيي رسالة المسجد**، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1432هـ- 2011م، ص 08.

مستقلّة من حيث إدارتها وسائر شؤونها، والحاصل أن يوجد في الحي مثل تلك الحلقات، أكانت داخل المسجد كما هو عهدها القديم أو خارجه إن وجدت مصلحة في ذلك"[1].

5- المحاضرات والندوات والمؤتمرات:

المحاضرات والندوات والمؤتمرات هي نمط من الخطابة وترادفها، وأفضل مكان للمحاضرات والندوات والمؤتمرات هو المسجد، كما أنّ العالم هو أولى من يقوم بالمحاضرات في المساجد. وفي عصرنا للمحاضرات شأن كبير، وكثر الاعتماد عليها في إيصال المعلومة للسامعين، وهيأت الجامعات والهيئات والمؤسسات والمكتبات قاعات مخصّصة للمحاضرات، تضاهي المساجد وربّما تسببت في تعطيل كثير من المساجد في أكثر البلاد الإسلامية. وبالرّغم من أنّه في الآونة الأخيرة بدأ يعود للمسجد شيء من الاعتبار، فإنّه لا يزال الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من العلماء بصرف أنظار النّاس إلى المساجد وإعادة الاعتبار لها، وذلك يجعلها مركزاً لنشر العلم والتوجيه والوعظ والإرشاد ومنطلقاً للأنشطة العلمية والاجتماعية والدعوية"[2].

6- الكلمات والتوجيهات والمواعظ:

وهي ما يلقيه العالم وطالب العلم على جماعة المسجد من توجيهات ومواعظ موجزة دون المحاضرة والخطبة، يتناول فيها ما يحتاجه المصلون وجماعة الحي في أمورهم الشرعية والاجتماعية وغيرها. وأهمها: تعليم أصول الدين، والأحكام، والآداب، والوعظ، والتنبيه على الأخطاء وبعض جوانب التقصير، ومعالجة المشكلات الاجتماعية، والتربوية ونحو ذلك. وكما أنّ منطلق هذه التوجيهات هو المسجد، فكذلك يحسن أن تكون بعد الصلوات، أو قبيل الإقامة، حيث يجتمع أكبر عدد

[1] شوقي عبد الله عبّاد، **كيف نحيي رسالة المسجد**، مرجع سابق، ص 09.

[2] ناصر بن عبد الكريم العقل، **أثر العلماء في تحقيق رسالة المسجد**، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1419هـ، ص 25.

ممكن من المصلين (جماعة المسجد) ويتولى ذلك أفقه القوم، سواء كان هو الإمام أو أحد المأمومين من العلماء وطلاب العلم. فكان الإمام أو أحد المشايخ وطلاب العلم الحاضرين يتعهد المصلين بأفرادهم ومجموعهم يقرئهم القدر الضروري من القرآن والحديث، وأركان الإسلام والإيمان، والأصول الثلاثة والمسائل الأربعة، وسائر ضروريات الدين من أحكام الصلاة وشروطها وواجباتها والطهارة، والصيام، والزّكاة، والحج والسنن والآداب والسلوك. وكان ذلك يتم بشكل دوري (يومي، أو أسبوعي، أو شهري) بحسب الحاجة. ويتم ذلك بطريقتين: **الأولى:** أن يلقنهم الإمام ذلك بنفسه. **والثانية:** أن يكلف أحد المصلين بذلك"[1].

7- المنشورات الدينية:

تعتبر المنشورات الدينية من الوسائل المهمة في الدعوة وإيصال الفكرة للنّاس. وقد حرص الدُّعاة على استخدام هذا الأسلوب من الدّعوة لما لها تأثير مستمر ومتجدّد للمسلم، وتشمل المنشورات دعوات بسيطة، ومؤثرة في النّفوس، تذكر المسلم ببعض الأمور الدينية، أو بعض الأحاديث الشريفة التربوية. ومما لا شك فيه أنّ المنشورات الجدارية تلعب دور كبير في الدّعوة، والتبليغ، وهي تحتاج في نفس الوقت إلى بعض المهارات كوضوح الفكرة المنشورة، واستخدام خطوط واضحة ومقروءة، واستغلال الجانب المناسب في المسجد لمشاهدة أكبر"[2].

---

[1] ناصر بن عبد الكريم العقل، **أثر العلماء في تحقيق رسالة المسجد**، مرجع سابق، ص ص (26- 27).

[2] إسراء موسى محمد سليمان، **المساجد ودورها في بناء الفرد والمجتمع "دراسة موضوعية"**، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، ربيع أول 1439هـ- ديسمبر 2017م، ص 109.

8- الملصقات واللافتات المطبوعة:

الملصقات عبارة عن نشرات يتم لصقها أو تعليقها على الحائط في الأماكن الخاصة أو العامة لإتاحة الفرصة لقراءتها والتعرف على ما تحتويه من توجيهات أو أخبار جديدة. وتستخدم الملصقات واللافتات الأحبار والطباعة في إنتاجها، أو الوسائل المضيئة في إعدادها، ويتم إنتاجها في مساحة كبيرة نسبياً لعرضها على الحوائط الثابتة ويتحرك الجمهور في اتجاهها، فينتبه إليها تحت تأثير المساحة الكبيرة وعوامل الجذب الشكلية لتقديم محتواها لجمهور المارة مثل الملصقات واللافتات الإرشادية والتوجيهية، أو الإعلانية"[1].

9- المجلات:

المجلة عبارة عن مطبوع مغلف يصدر بصفة دورية ويتميز محتواه بالتنوع، وتشتمل على إشارات تميزها عن غيرها من المجلات وهي ذات مُسَمَّيات مختلفة حسب أهدافها أو المناسبة التي صدرت فيها، وتشتمل على معلومات عن أعدادها وتاريخ صدورها وإصدارها وإشارات خاصة بالموضوعات الداخلية للمجلة. وتتميز المجلة باستخدام الصور التوضيحية فضلاً عن استخدام إمكانيات طباعية متميزة"[2].

10- الترفيه والمسابقات:

المسلم بطبعه البشري يحتاج إلى بعض التّرفيه، واللّعب وخاصةً الأطفال، فمن واجب الدُّعاة والمعلمين القائمين على المساجد استغلال بعض الوقت في عمل أنشطة رياضية تنشِّط الرُّوح والجسد

---

[1] فيصل بن سليمان الدرعان، **الدور الأمني للمسجد من خلال الخطب المنبرية "دراسة مسحية لخطب الحرمين الشريفين"**، مرجع سابق، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

بالإضافة إلى مسابقات دعوية هدفها إيصال الفكرة المطلوبة، وتشجيع رواد المساجد على التَّحصيل الدِّيني والتَّثقف في مجالات الحياة، من خلال مسابقات ترفيهية، وجوائز تشجيعه، كما إنَّ إقامة الرَّحلات التَّرفيهية، والدِّينية لها قرعها في قلوب النَّاشئة، فهي تجدد النَّشاط، وتكسب الطفل حبّاً واعتزازاً لمركزه الدِّيني ولمعلمه الفاضل"[1].

رابعاً: المؤسسات المشاركة للمؤسسة الدينية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي:

لئن كانت المؤسسة الدينية هي المُعالج الأول للانحراف الاجتماعي والواقي منه، باعتبارها أهم المؤسسات الاجتماعية ذات التأثير في المجتمعات الإسلامية من خلال استثارة الجانب العقائدي، أصبحت في الوقت الراهن في المجتمع الحديث ليست المسؤولة الأخيرة في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، إذ تشاركها بذلك مجموعة من المؤسسات والوسائط التربوية. ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات دور تؤديه كوسط تربوي بحيث تتكامل جهودها من أجل تحقيق التكامل في العملية التربوية بما يُعوِّد النشء سلوكيات يرتضيها المجتمع، وتزوّده بالمعايير والاتجاهات والقيم التي تتحقق للفرد التفاعل بنجاح مع المواقف الحياتية المختلفة وتعميق فهمه بأدواره الاجتماعية، ومن أجل هذا كان التنسيق والتعاون بين هذه الوسائط التربوية هو الهدف الأسمى الذي ينشده المجتمع لتحيق تكامل تربية النشء. ومن أهم هذه المؤسسات المحصنة من جميع الانزلاقات والانحرافات التي تعمل إلى جانب المؤسسة الدينية هي: الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية، والجمعيات والنوادي، وغيرها من المؤسسات التربوية.

[1] إسراء موسى محمد سليمان، **المساجد ودورها في بناء الفرد والمجتمع "دراسة موضوعية"**، مرجع سابق، ص ص (109- 110).

1- الأسرة:

تعتبر الأسرة من أهم الجهات المسئولة عن تربية الأبناء حيث تحتل المرتبة الأولى في التربية، وجاءت النصوص الإسلامية صريحة وواضحة في بيان مسئولية الآباء عن تربية الأبناء، والأدلة على ذلك متعدّدة في كتاب الله وسُنّة رسوله صلّى الله عليه وسلم، وتعد الأسرة مسئولة بصورة أساسية عن عملية التنشئة والتثقيف، فالأبناء يتعلمون من التجارب التي يكتسبونها أثناء نشأتهم في العائلة، ومنها ينطلقون لاستخدام ما تعلموه في تجاربهم المجتمعية"[1].

إنّ الأسرة المتماسكة والمتفاهمة فيما بينها، والمحصّنة من الداخل والخارج: هي الأسرة المثالية التي يريدها الإسلام، لتكون قاعدة المجتمع القوي، وأساس البناء والتقدم والنهضة. أمّا الأسرة المتفكّكة المنهارة فهي الأسرة المريضة والضعيفة التي تسيء إلى نفسها، وإلى ثمرتها من الأولاد والبنات، وقد يكون سوء التفاهم بين الزوجين مؤدياً إلى تشريد الأولاد، وإضاعتهم والقضاء عليهم. وقد حذّر الإسلام من سلوك الطريق التي تؤدي إلى إضعاف الأسرة، وتهديم صرحها من الداخل، وألزم الإسلام أن تكون العلاقة المشتركة بين الزوجين قائمة على الحب النقي، والمودة الراسخة، والسكن النفسي والروحاني، والاطمئنان والثقة، فيشعر كل من الزوجين أنّه متمم للآخر"[2]، وهذا ما لفت القرآن الكريم النظر إليه في الآية الشريفة الآتية: "**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ، وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**" (سورة الروم: 21- 22).

---

[1] محمود كسناوي، **أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع**، ندوة الأمن مسؤولية الجميع، تطبيقات الشرطة المجتمعية، الدورة السنوية الأولى، الرياض، 1429هـ، ص 541.

[2] وهبة الزحيلي، **أخلاق المسلم علاقته بالمجتمع**، ط6، دار الوعي للنشر والتوزيع، روبية، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص 78.

فالدور الإيجابي الذي تلعبه الأسرة أثناء تربية الأبناء ووقايتهم من الانحراف لا يمكن تعويضه عن طريق أي مؤسسة اجتماعية أخرى، ويكاد يجمع علماء التربية في عصرنا الحاضر على أنّ التربية النّاجحة التي تؤثر تأثيراً كبيراً في سعادة الأسرة وتماسك بنيانها هي التي تقوم على الدعائم التالية"[1]:

- تقوية شخصية الطفل بحيث يجد في جو البيت ما يُنمي مواهبه ويَصقُلها ويُعِدها للبناء والإفادة.

– تنمية الجرأة الأدبية في نفس الطفل بحيث يعيش شجاعاً صريحاً جريئاً في آرائه، في حدود النظام والخير والأدب الإنساني الكريم.

– تقوية روح التعاون والحب في نفسه نحو إخوانه في الأسرة والمجتمع، حتّى يكون من رواد التكافل الاجتماعي في كل ما يعود على الأمة بالقوة والكرامة والأمن والسلام.

تلك هي دعائم التربية الصحيحة في البيوت، وبمقدار ما تتوفر للناشئة على أوسع مدى، يكون وضع الأمة الاجتماعي والسياسي والديني والخلقي والاقتصادي سليماً متماسكاً يتعاون بعضه مع بعض على صيانة الأسرة والمجتمع من الضعف والانهيار.

2– المدرسة:

يتأكّد دور المدرسة في الوقاية من الانحراف الاجتماعي من خلال استحضار وظائفها المتعارف عليها، المتمثلة في التعليم والتعلّم والتكوين والتأهيل، ولاسيما في التربية والتنشئة كوظيفة تجعل مسؤولية المؤسسة التعليمية مركزية ودورها راهناً وحاسماً في هذا المضمار، ذلك أنّ الغاية

[1] مصطفى السباعي، **أخلاقنا الاجتماعية**، ط4، دار السلام، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الإسكندرية، 1431هـ–2010م، ص 117.

المثلى من التربية على السلوك السوي هو تكوين المواطن المتحلي بالأخلاق الحسنة، المعتز بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده في احترام تام لرموزها، والمكتسب للمناعة تجاه السلوكيات الانحرافية والإجرامية.

اعتباراً لذلك، ينبغي أن تكون المدرسة فضاء يكرس كل تجليات السلوك السوي، وبتصدي بالمقابل لمختلف المظاهر السلبية المنافية له.

ويتلخص دور المدرسة المكمل لدور الأسرة في الوقاية من الانحراف الاجتماعي فيما يلي"[1]:

– توسيع دائرة معارف التلاميذ، ودعم رصيدهم الثقافي، ترقية القيم الفاضلة لديهم وتوجيههم نحو سلوك إيجابي مستقيم.

– العمل على تهيئة الجو المناسب لترقية شخصية التلاميذ وذلك بالإقامة علاقات طيبة بينهم وبين المعلمين الذين يعدون في نظر الطفل مثالاً وقدوة.

– عدم الاكتفاء بتلقين الدروس فقط بل ينبغي أن تولى عناية خاصة لمتابعة سلوك التلميذ ومراقبته باستمرار للمساهمة مع الوالدين في اكتشاف السلوك الشاذ والتصرفات الطائشة والمساهمة في ضمان التربية والتنشئة الضرورتين له ليصبح مستقبلاً مواطناً صالحاً لنفسه ولأسرته ولمجتمعه.

3– الجامعة:

يمكن للجامعة أن تؤدي دورها في علاج ظاهرة الانحراف الاجتماعي والوقاية منه من خلال وظائفها المنوطة بها، حسبما حدّدها القانون للجامعات، فمن خلال التدريس (التعليم) يتم دراسة

[1] عيسى قاسمي، **(الشباب وتحدي المخدرات)**، مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، العدد الأول، قصر مصطفى باشا، الجزائر، 2015م، ص 08.

مقررات ومناهج دراسية تعالج ظاهرة الانحراف الاجتماعي، وتوضّح آثارها الاجتماعية والنفسية وغيرها.

– وكذلك من خلال وظيفة البحث العلمي يتم عمل أبحاث علمية متخصّصة حول ظاهرة الانحراف الاجتماعي بدراسة الأسباب المختلفة التي أدّت إليها وتحليل نتائجها للوصول إلى توصيات لعلاج الظاهرة.

– كذلك عمل مسابقات للطلبة حول هذه الظاهرة بهدف تزويد ثقافتهم من خلال البحث بالمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وطرق علاجها.

– طرح مسابقات لتأليف الكتب العلمية حول هذه الظاهرة والمتخصصين من أساتذة الجامعات، ومنح الكتب الفائزة مكافآت مادية، وطبعها ضمن منشورات الجامعة وتوزيعها على الطلاب بأسعار رمزية.

– كذلك عمل الندوات العلمية والمؤتمرات العلمية السنوية وغير الدورية، لدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية مستفيضة من كافة الجوانب المتعلقة بها.

– تشجيع البحث العلمي وعمل رسائل الماجستير والدكتوراه حول هذه الظاهرة، ودراسة أبعادها المختلفة وآثارها على الفرد والمجتمع.

– ومن خلال وظيفة خدمة المجتمع تقوم الجامعة بعمل مجموعات توعية من الأساتذة والمختصين بها تجوب النوادي الرياضية والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، لتبين مخاطر هذه الظاهرة وكيفية التعرف على المنحرف وكيف يمكن علاجه.

– عمل مخابر اجتماعية تربوية للخدمة العامة تقوم مهمتها على كشف أبعاد الظاهرة لأفراد المجتمع في كل مكان.

4– وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام المختلفة في وقتنا الحالي من أقوى الوسائل تأثيراً على الرأي العام، بل وأصبحت تنافس الأسرة والمدرسة في تشكيل شخصية الفرد واتجاهاته وسلوكياته. "وتقوم وسائل الإعلام بدور مهم وجوهري في المجتمع، ويحصل الفرد على المعلومات والآراء والمواقف من وسائل الإعلام وتساعده في تكوين مفاهيم واضحة للظواهر والأحداث، وتقوم وسائل الإعلام بتقديم المعلومات والمواقف الرسمية وغير الرسمية عن كافة القضايا المعاشة من خلال توجيه المعلومات لسياستها الإعلامية والإيديولوجية التي تحكمها"[1].

والإعلام نفسه نظام تربوي يستجيب لمطالب التربية التي تقتصر على مرحلة زمنية معينة من عمر الإنسان وإنّما تمتد من الطفولة إلى الكبر، ووسائل الإعلام المختلفة تعمل على نشر المعرفة الإنسانية وزيادة قدرات الإنسان على مواجهة مشكلاته ومعالجتها فضلاً عن التثقيف والتوجيه والتعارف الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية"[2].

كما يسهم الإعلام في صقل أفراد المجتمع وفي تشكيلها وتكوينها ونموها ويؤثر في سماتهم وفي دوافعهم واتجاهاتهم وميولهم وسلوكهم وعقائدهم وأفكارهم"[3]. ويقول الجحني: إنّ وسائل الإعلام

---

[1] سعد سلمان المشهداني، **الإعلان التلفزيوني وتأثيره في الجمهور**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 97.

[2] محمد نصر مهنا، **الإعلام وتكنولوجيا الاتصال في عالم متغير**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007م، ص 57.

[3] عبد الرحمن العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس علم النفس الإعلامي**، ط1، المجلد7، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1425هـ– 2004م، ص 9.

المتعدّدة... لها تأثيرها الفعّال في كل بيت، وفي كل شيء، فهي بالوعي واللاوعي – تسهم في تشكيل كل فرد أياً كان موقفه، وأياً كانت درجة مستواه العلمي – من هنا تستطيع بما تملك من نفاذ وجاذبية أن توفر مناخاً صحياً يُساعد على تعميق المبادئ والقيم التي تشكل سداً منيعاً ضد الانحراف الاجتماعي، وتُضيف إلى رجال الأمن سلاحاً ماضياً في مقاومة الانحراف، من خلال مساهمات تلك الوسائل المؤثرة في الدعوة إلى الانضباط، وإتباع النّظم العامّة، والتمسّك بشرائع الله تعالى..."[1].

5- الشرطة:

إنّ دور المجتمع في الوقاية من الجريمة والانحراف واجب أخلاقي تفرضه القيم والمبادئ والمثل التي ينتجها أفراد ذلك المجتمع وهذا الدور من قبل أفراد المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور رجل الشرطة فكلاهما مكمل للآخر في سبيل نجاح هذه الغاية وهي تحقيق الأمن، وليس أدل على ذلك من أنّ نجاح رجال الشرطة في أدائهم لمهمتهم يتوقف إلى حد كبير على مدى التزام أفراد المجتمع بتنفيذ القوانين واللوائح. كما أنّ صور التعاون الحديث من جانب المواطنين مهما ضاعفت الشرطة من جهدها ومهما بذلت من طاقات، فإنّها لا يمكن أن تتواجد حيث تقع كل جريمة، كما لا تستطيع أن تتوقع ماذا يمكن أن يحدث في موقع ما، ومتى يحدث ذلك، فإنّ النجاح في المكافحة يتوقف على تعاون المواطنين، فإذا ما تم تدريبهم لحماية أنفسهم وممتلكاتهم تحسنت قدراتهم وإمكاناتهم على مواجهة الجريمة وقدموا يد العون لرجال الشرطة بصورة أفضل، ويأخذ التعاون إحدى صورتين: الأولى هي إذا ما اقتنع المواطنون في المجتمع المحلي بتعليمات الشرطة وتوجيهاتها وإرشاداتها فإنّهم سوف يلتزمون بها ويتبعونها، عندئذ تتحقق المكافحة وسوف تقل جرائم السرقات وسطو المنازل إذا قام كل فرد بتحصين وتأمين ممتلكاته، وكذلك حماية حالات الانحراف في بداياتها، وتوعية وتدريب الأفراد في

[1] إبراهيم بن صالح بن حمد الرعوجي، **التدابير الواقية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية**، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ- 2003م، ص 238.

المجتمع المحلي حتّى لا يكونوا ضحية للجريمة وأن يكونوا على حذر منها ولا يهيّئوا الفرصة للجناة لارتكاب جرائمهم. أما الثانية فهي تدريب المواطنين على بعض أعمال الشرطة العادية والتي لا تحتاج إلى مواصفات خاصة مثل توعية الجيران بطرق وأساليب الجرائم"[1].

6- مؤسسات المجتمع المدني:

لقد أصبح متاحاً لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ببلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلاً في عمليات البناء والتطوير. وفي هذا السياق، يؤكّد حليم بركات أنّه من بين أهم مؤشرات قيام المجتمع المدني مشاركة الشعب في الأحزاب والنقابات والمنظمات والاتحادات والجمعيات، وإنّ ثقافة المواطنة التي يطمح لها المجتمع الجزائري، لابدّ لها من تأمين الحقوق والحريات الإنسانية، بما فيها حرية التعبير عن الرأي والتنظيم الاجتماعي والسياسي، بما يكفل المشاركة الفعلية وتساوي الفرص من خلال تنشيط المجتمع المدني والجمع بين الحرية (أي حق التعبير وحق التجمع، حق التنظيم وحق المعارضة وحق المبادرة الشخصية وحق الاختلاف) والعدالة الاجتماعية"[2].

إنّ أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني تكمن في قدرتها على غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى ما تشكله من ضوابط على العامة لاحترام الدستور والقانون، ومن ثمة فهي تعد في كافة صورها وأشكالها جزءاً لايتجزأ من النّظام العام. كما أنّ المجتمع المدني ليس مصطلحاً جديداً فقط وإنّما هو تعبير عن متغيرات العصر التي تصبح فيه

[1] براردي نعيمة، **(الشرطة الجوارية: مفهومها، أهدافها وتطبيقاتها)**، فكر ومجتمع، مرجع سابق، ص 48.

[2] حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة الغربية، متاهات الإنسان بين الحلم والحقيقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 211.

المؤسسات غير الحكومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع بصورة غير تقليدية وأكثر تحرراً، ومن هنا فإنّ الاهتمام بدور المجتمع المدني في مواجهة الجريمة"[1].

والجدير بالإشارة، أنّ أحد الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني الجزائري هو تعبئة المواطنين على كل المستويات، خاصة القاعدية التي تشمل المهمشين والمستبعدين عن المشاركة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتنمية الوعي الجمعي لديهم بأهداف التنمية وبالقدرة على المشاركة الحقيقة. مع التأكيد أنّ مجتمعنا الجزائري أنّنا بحاجة لتأسيس – بكلمات إبراهيم عبد الله غلوم – جديد لمفهوم المواطنة يتجاوز بالكامل المرحلة السابقة بكل منعطفاتها وكبواتها، تأسيس جديد يقوم على الانتماء الوطني متجاوزاً في ذلك كل الانتماءات العائلية والقبلية"[2].

ومن خلال ما توفره من فرص للتأطير والتكوين والتوجيه والتوعية السياسية والاجتماعية لمساعدتهم على تحقيق شروط المواطنة وتعزيز الانتماء للوطن. ومسؤوليتها تتضح من خلال عدم قدرتها على كسب ثقة الشباب، وتأطيرها وهو ما تجلى في نسبة الإقبال على التجمعات للحملات الانتخابية وحتّى في نسبة المشاركة الفعلية للانتخابات المتعاقبة خلال السنوات الماضية"[3].

7- المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية:

تقوم هذه المؤسسات بدور مهم في تنشئة أفراد المجتمع بشغل أوقات الفراغ بما يعود بالنفع عليهم، ودفعهم لممارسة هواياتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز القيم الحسنة من تعاون

---

[1] غادة عبد الرحمن الفهادي، **دور الجمعيات الأهلية النسائية في الوقاية من الجريمة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1434هـ- 2013م، ص 26.

[2] إبراهيم عبد الله غلوم، **(بناء الديمقراطية بناء الثقافة المدنية)**، مجلة البحرين الثقافية، العدد التاسع، جانفي 2002م، ص 126.

[3] خالد عبد السلام، **(عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري واستراتيجيات التكفل والعلاج)**، دراسات نفسية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد13، جامعة سطيف (الجزائر)، ديسمبر 2014م، ص 121.

وتكاتف وتناصح"[1]. ويتمثل دور المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية في مكافحة الانحراف والجريمة في استيعاب طاقة أفراد المجتمع ولاسيما الشباب وشغل أوقات فراغهم من خلال ما يلي"[2]:

- تنشيط حركة قصور الثقافة ومراكز الإعلام والعمل على إنشاء العديد منها في المناطق النائية، لتشجيع الأطفال والشباب على التردّد عليها لإظهار إبداعاتهم الفكرية والأدبية والفنية، وربط إنجازات الشباب الفكرية في القرى والنجوع بالمدن الكبرى.
- عقد ندوات ومحاضرات عامة يحضرها جمهور الشباب من مختلف المستويات المهنية والاجتماعية والثقافية، وفتح المجال للمنافسة والحوار في جو من الموضوعية والاستنارة.
- إجراء مسابقات فكرية وأدبية للشباب وتشجيع الشباب المبدع في مختلف المجالات.
- التوسع في إنشاء المكتبات العامة في الأحياء المختلفة خصوصاً في أطراف المدن الكبرى والقرى البعيدة، وتدعيم وتنشيط مكتبات مراكز الشباب.
- التوسع في إنشاء مراكز الشباب والامتداد إلى المناطق المكتظة بهم، مع تشديد الرقابة بداخلها لضمان عدم تعرضهم للاستغلال أو الإفساد الفكري والبدني.

8- الجمعيات والنّوادي:

وهي عبارة عن مؤسسات أحدثها المجتمع المدني وتحكمها قوانين تضبط عملية تشكيلها ودورها، والهدف من هذه الجمعيات والنوادي هي إيجاد مساحات يقوم فيها العديد من الأفراد بنشاطات مختلفة، وتكشف هذه الجمعيات قابليات وميول الأفراد وتساعدهم على اكتشاف أنفسهم ومعرفة قدراتهم

---

[1] مسلم سالم الوهيبي، **(الدور التربوي للمسجد في غرس قيم المواطنة)**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، نصف سنوية- علمية محكمة، المجلد35، العدد1، جامعة قطر، 1438هـ- 2017م، ص 340.

[2] أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، **دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة**، مركز الإعلام الأمني، الرياض، (بدون تاريخ)، ص 11.

ومواطن الضعف فيهم وترعى الكثير من حاجاتهم النفسية كالتقدير الاجتماعي والأمن والمخاطرة ويعتبر هذا النشاط الاجتماعي الهادف المنظم.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية الجانب الذي يتمكّن فيه الباحث من جمع المعلومات، والبيانات على طبيعتها من الميدان إلى جانب ذلك فالمستوى العملياتي للممارسة العلمية يتعرّض للأجهزة المنهجية ذات الصلة بالظاهرة المدروسة، ويتخذ من المنهج وما ينطوي ضمنه من أدوات قياس وتحليل، الحلقة الفنية التي تحاول الرّبط بين المادة النّظرية المتراكمة من جهة وبين المادة الميدانية التي يتم تحصيلها بأسلوب البحث المتبع.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق لأهم الأسس المنهجية والعلمية المعتمدة فنذكر بالإجراءات المنهجية المتبعة المتمثلة في: حدود الدراسة ومجالاتها، والمنهج المتبع، ومجتمع الدراسة والعينة، وأدوات جمع البيانات المستخدمة، وبعدها المعالجة الإحصائية.

أولاً: حدود الدراسة:

تحدّدت هذه الدراسة بالمجالات التالية:

1- المجال المكاني:

حدّدنا المجال الجغرافي لدراستنا الميدانية مدينة الجلفة، التى"تقع في سفح الأطلس الصحراوي وبمفترق الطرق من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، عند التحام الصحراء بالهضاب العليا، وتبعد بِ 300 كلم عن الجزائر العاصمة يحدها شمالاً ولاية المدية وشرقاً ولاية المسيلة، ومن الشمال الغربي ولاية تيسمسيلت، من الجنوب الشرقي ولاية بسكرة وولاية ورقلة، من الجنوب ولاية غرداية، من الجنوب الغربي ولاية الأغواط، ومن الغرب ولاية تيارت. وقسمت ولاية الجلفة بمقتضى التقسيم الإداري عام 1974م للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تضم: 12 دائرة و36 بلدية"[1].

وإذا كانت المساجد هي المؤسسات المعنية بالدراسة، وإذا كان الأئمة والمكلفين بوظيفة الخطابة هم العناصر الفاعلة في المجتمع، ارتأينا أن تكون مساجد مدينة الجلفة هي ميدان دراستنا وهم موزعين على جميع أحياء المدينة والذي بلغ عددهم ثلاثة وستون (63) مسجداً، منهم مساجد وطنية مركزية، ومساجد أثرية، ومساجد محلية، ومساجد أحياء.

2- المجال البشري:

لمعرفة دور المؤسسة الدينية الرسمية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، والإجابة عن الإشكالية المطروحة اشتغلنا على فئة الأئمة الخطباء والذي بلغ عددهم 63 إماماً، وهذا مبيّن في الملحق رقم (02).

[1] ورد في موقع الأنترنت، فحص في 2020/12/27م، على الساعة 07:00 صباحاً. www.univ-djelfa.dz/ar

3- المجال الزمني:

أجريت هذه الدراسة في مرحلتين، المرحلة الأولى دامت شهرين من 2020/11/01م إلى 2020/12/31م، وكانت بمثابة دراسة استطلاعية لمعاينة الميدان، حيث تمّ الاتصال بمسؤول الشؤون الدينية بولاية الجلفة، وذلك من أجل الترخيص لزيارة العيّنة المدروسة. والمرحلة الثانية دامت أربعة (04) أشهر، وتمّ فيها توزيع استمارة الاستبيان في: 2021/01/01م إلى غاية 2021/04/30م تمّ فيها جمع الاستمارات.

ثانيا: منهج الدراسة:

المنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الحصول على الحقيقة في العلم أي أنّه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، والمناهج أو طرق البحث عن الحقيقة تختلف باختلاف طبيعة المواضيع، ولهذا توجد عدّة أنواع من المناهج العلمية"[1]. والاختيار الأنسب للمنهج يتوقّف على نوع الدّراسة وطبيعة الموضوع المراد البحث فيه، وبما أنّ دراستنا هذه دراسة وصفية فإنّنا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُمكّننا من الكشف عن الأبعاد الواقعية لمتغيرات الدراسة سعياً للوصول إلى نتائج منطقية تُساعد في الإجابة عن مشكلة الدراسة وفرضياتها.

ثالثاً: مجتمع الدراسة والعينة:

1- مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع المفردات التي نحاول ونسعى لمعرفة حقائق معينة عنها، كما أنّ تحديد مجتمع الدراسة لأي دراسة أو بحث علمي يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت، وفي

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995م، ص 43.

دراستنا هذه يمثل الأئمة مجتمع الدراسة، وبما أنّنا حدّدنا المجال الجغرافي بمدينة الجلفة، فنكون قد حصرنا مجتمع دراستنا في أئمة مساجد مدينة الجلفة.

2- عينة الدراسة:

2-1- تحديد واختيار عينة الدراسة:

لعلّ من أهم المشاكل التي يواجهها الباحث هي اختيار العينة للبحث العلمي، واختيار هذه العينة على جانب كبير من الأهمية، لأنّ عليها تتوقّف أمور كثيرة، فعليها تتوقّف كل القياسات والنتائج التي يخرج بها الباحث من بحثه، وفي كثير من الأحيان يضطر الباحث إلى إجراء بحثه على عينة صغيرة من المجتمع لأنّ إجراء البحوث على المجتمع كلّه يكلّف جهداً ووقتاً وإمكانيات"[1].

والعينة هي جزء من مجتمع البحث أو الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزءاً من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث. فالعينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمّم نتائج الدراسة على المجتمع كله. ووحدات العيّنة قد تكون أشخاصاً، كما قد تكون أحياء أو شوارع أو غير ذلك..."[2]. "وهي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي"[3].

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، مؤسسة الرواق، عمان، الأردن، 2000م، ص 157.

[2] رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م، ص 334.

[3] محمد عبيدات وآخرون، **البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999م، ص 84.

ويختلف نوع العينة حسب طبيعة المشكلة المطروحة في الدراسة، وحسب الأهداف المرجوة من الدراسة، ونظراً للجهد والإمكانات والوقت الذي تتطلبه دراستنا نتيجة للخصائص التي يتميّز بها مجتمع بحثنا، فإنّ أنسب عينة لدراستنا هي العينة العمدية، لأنّها حسب اعتقادنا تمثل مجتمع الدراسة الأصلي تمثيلاً سليماً، وجاءت قناعتنا هذه بناء على إحصائيات سابقة.

وتُعرّف العينة العمدية على أنّها: "العينة التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة، بل يقوم شخصياً بانتقاء المفردات الممثلة أكثر من غيرها، لما يبحث عنه من معلومات وبيانات، وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيّدة لمجتمع البحث ولعناصره الضرورية التي تمثله تمثيلاً سليماً وصحيحاً، وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداته بطريقة مباشرة"[1].

وهي نوع من العينات غير الاحتمالية التي يتعمّد الباحث أن تتكون من وحدات معينة لأنّه يعتقد أنّها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً"[2].

2-2- حجم العينة:

بعد اختيار نوع العينة التي سوف يعتمد عليها الباحث في دراسته، يتوجب بعد هذه الخطوة القيام بخطوة أخرى على درجة عالية من الأهمية وهي تحديد حجم العينة، وحجم العينة يتحدّد وفق مجموعة من الاعتبارات أهمها:

- ✓ نوع العينة المختارة للدراسة.
- ✓ المجال المكاني لمفردات البحث.

---

[1] أحمد بن مرسلي، **منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 197.

[2] عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط8، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1983م، ص 462.

- ✓ إمكانية الباحث وآجال تقديم البحث.
- ✓ درجة التجانس داخل المجتمع الأصلي.

وفي ظل هذه الاعتبارات، ولأنّ مجتمع بحثنا الأصلي يحمل جزءاً كبيراً من التجانس، ولأنّ العينة التي اخترناها كانت عينة عمدية وبمجال جغرافي واحد ومحدّد، وحرصاً منا على الحصول على معلومات ومعطيات دقيقة ومركّزة حول موضوع دراستنا والذي هو: المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، وجدنا ثلاثة وستون **(63)** إماماً خطيباً من بينهم سبعة **(07)** من الأئمة برتبة إمام مدرس، وستّة وثلاثون **(36)** إماماً برتبة إمام أستاذ، بالإضافة إلى ثمانية عشر **(18)** إماماً برتبة أستاذ رئيسي، وكذا إمامين اثنين **(02)** متطوّعين من القيّمين.

رابعاً: أدوات جمع بيانات الدراسة:

إنّ وسائل جمع البيانات تختلف تبعاً لاختلاف المشكل موضوع الدراسة؛ فهناك من يرى تفوق طريقة المقابلة كأداة لجمع البيانات على الاستبيان مثلاً، وقد يصلح الاستبيان في إحدى الحالات وغيرها من الآراء التي تختلف من تلك الأداة إلى الأخرى، واستخدام أكثر من وسيلة لجمع البيانات قد يكون أمراً مرغوباً فيه للتقليل من التحيّز والحصول على معلومات كافية"[1]، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات في جمع البيانات ومنها ما يلي:

[1] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط5، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982م، ص 347.

1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات، وقد استعملها الإنسان البدائي في ملاحظة الطبيعة وما يطرأ عليها من تغيرات ومازال يستعملها الإنسان المعاصر لما لها من أهمية وفائدة"[1].

وعندما يجمع الباحث بيانات لأغراض بحث علمي فإنّه يحتاج لمشاهدة الظواهر بنفسه. أو قد يستخدم مشاهدات الآخرين. ويمكن تعريف الملاحظة بأنّها: إحدى التقنيات المنهجية في جمع البيانات. وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدّراسة النّظرية أو المكتبيّة، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلاّت الإدارية أو الإحصاءات الرّسمية والتقارير أو التجريب. ويمكن للباحث تدوين الملاحظة، وتسجيل ما يلاحظه من المبحوث سواء كان كلاماً أم سلوكاً"[2]. وتعرّف الملاحظة العلمية بأنّها: المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدّراسة التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة"[3]. وباعتبارها أداة مفيدة في عملية البحث فقد استخدمناها منذ بداية الدراسة الميدانية سجّلنا بها المناخ العام للمؤسسة الدينية وملاحظة القائمين عليها أثناء أداء عملهم، وبالتالي سمحت لنا هذه الأداة على التعرّف على ما يجري داخل المؤسسة الدينية.

---

[1] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **أسس البحث العلمي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص 66.

[2] نادية سعيد عيشور مع مجموعة من الباحثين، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية دليل الطالب في إنجاز بحث سوسيولوجي**، تقديم: عبد الرحمن برقوق، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م، ص ص (282 – 283).

[3] إبراهيم خليل أبراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص 261.

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، فهي التقاء مباشر من فردين وجهاً لوجه وتتم في الدراسات الميدانية بطرح أسئلة يلقيها السائل لمعرفة رأي المجيب في موضوع محدّد باستعمال تبادل لفظي"[1]. كما أنّ المقابلة لا تقتصر كما يظن البعض على التبادل اللفظي بين شخصين أو أكثر عن طريق أسئلة بقصد الحصول على بيانات معينة مع الاهتمام ببعض الألفاظ واستجابات المفحوص، بل يشتمل على عنصر الملاحظة للمظاهر التعبيرية والحركية، لأنّها توسع معنى العنصر اللفظي، وكذلك التفسيرات أو التعليقات من جانب الباحث"[2].

ولقد استخدمنا المقابلة الفردية وكنا نقوم في كل مقابلة بشرح الهدف من المقابلة ومدى فائدتها لدراستنا، والفائدة من جمع هذه البيانات حول المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي. كما استخدمنا المقابلة الحرّة لتمكيننا من معرفة بعض المعلومات التي يعرف أنّها لن نتحصّل عليها من إجابات المبحوثين على أسئلة الاستمارة. كما تمّت المقابلة مع مسؤول الشؤون الدينية لولاية الجلفة، ثم تلتها مع بقية أفراد العيّنة المدروسة. ثم استخدمنا المقابلة المقنّنة أثناء تطبيق استمارتنا على عيّنة البحث. والجدير بالذكر أنّنا استفدنا كثيراً من المقابلة في جمع بيانات أكثر دقة، لأنّنا تمكّنا من ملاحظة ردود أفعال المبحوثين أثناء طرح الأسئلة عليهم، من خلال ظهور علامات الحرج والدّهشة والقلق على بعض المبحوثين، أثناء الإجابة على الأسئلة الشّخصيّة كتلك الأسئلة

---

[1] محمد إسماعيل قباري، **البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات معاصرة**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982م، ص 156.

[2] جازية كيران، **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 51.

الخاصّة بالحالة التعليمية والحالة الاجتماعية للمبحوث. واستعملنا بالموازاة مع ذلك الاستمارة كأداة أساسيّة للبحث.

3- الوثائق والسجلات:

تعد مصدر أساسي لجمع البيانات والمعلومات، وقد أفادتنا في الحصول على المعلومات المتعلّقة بالأعمال والنّشاطات التي تقوم بها المؤسسة الدينية في مجال الوقاية من الانحراف الاجتماعي.

4- استمارة استبيان:

هي نموذج يضم مجموعة أسئلة توجّه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إمّا عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين أو عن طريق البريد"[1]. "ويعرّف الاستبيان على أنّه مجموعة من الأسئلة والمركبة بطريقة منهجية حول موضوع معين، ثم يوضع في استمارة ترسل إلى الأشخاص المعنيين وهذا للحصول على الأجوبة الواردة فيها"[2].

[1] رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص 182.

[2] محمد حسن علاوي، أسامة كامل راتب، **البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999م، ص 106.

ويعرّف أيضاً بأنّه مجموعة أسئلة تدور حول موضوع معين تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عليها، وتُعد هذه الأسئلة بشكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي وتجمع معاً في شكل استمارة"[1].

تصميم الاستمارة وإخراجها في صورتها النّهائيّة:

دامت مدّة تصميم استمارة الاستبيان شهرين من أوّل نوفمبر 2020م إلى أواخر شهر ديسمبر 2020م، حيث قمنا بتصميم استمارة الاستبيان وطرح الأسئلة الخاصة بفرضيات البحث، وتقسيمها إلى محاور تتضمن البيانات المطلوبة في البحث، وبعد الانتهاء من تصميم الاستمارة قمنا بتجريبها على عيّنة صغيرة من المجتمع المدروس قصد صلاحيتها في الميدان، وبعدها لاحظنا عدم تماشي بعض الأسئلة مع مجتمع البحث لذلك قمنا بتعديلها وفقاً لتلك المعطيات. وعليه قمنا فعلاً بتعديل الاستمارة وإخراجها في صورتها النّهائية القابلة للتّطبيق المباشر في الميدان.

وأخيراً قمنا بتوزيع الاستمارات على المبحوثين وجمع البيانات واستغرقت هذه العملية مدّة أربعة (04) أشهر، من أوائل شهر جانفي 2021م إلى أواخر شهر أفريل2021م.

وقد طبقت استمارة الاستبيان على عينة عمدية من الأئمة الخطباء، بلغ عددهم ثلاثة وستون (63) مفردة. وبعد إتمام عمليّة الجمع والفرز والمراجعة قمنا بإلغاء ثلاث (03) استمارات لعدم استيفاءها لشروط الملء، واحتفظنا بستّون (60) استمارة. واعتبرنا هذا العدد من الاستمارات كافيا لتمثيل مجتمع البحث وطُبِّق على عيّنة البحث.

[1] علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب)**، ط1، منشورات 7 أكتوبر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008م، ص 206.

وتتكوّن استمارة الاستبيان من ثلاثة وثلاثون **(32)** سؤالا، تخص موضوع الدراسة. وتتوزّع هذه الأسئلة على ستة (06) محاور رئيسية، بحيث تنوّعت الأسئلة فيها بين أسئلة مغلقة وأسئلة مركبة وأسئلة مفتوحة، مع مراعاة جانب التسلسل المنطقي والمنهجي لها وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

- **المحور الأوّل:** ويتضمّن خمسة (05) أسئلة، من السّؤال رقم 01 إلى السّؤال رقم 05، وتتعلّق هذه الأسئلة بالبيانات الشّخصيّة الخاصّة بالمبحوث، كالسّنّ، والحالة التعليمية، والوظيفة المهنية، وطريقة الالتحاق بالمؤسسة، والخبرة.
- **المحور الثّاني:** ويتضمّن أربعة (04) أسئلة، من السّؤال رقم 06 حتّى السّؤال رقم 09، وتتعلّق هذه الأسئلة بالبيانات الخاصّة بمساهمة المؤسسة الدينية الرسمية في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام.
- **المحور الثّالث:** ويتضمّن ثمانية (08) أسئلة، من السّؤال رقم 10 حتّى السّؤال رقم 17، وتتعلّق هذه الأسئلة بالبيانات الخاصة بمساهمة الخطب المنبرية والدروس الدينية في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي.
- **المحور الرابع:** ويتضمّن أربعة (04) أسئلة، من السؤال رقم 18 حتّى السؤال رقم 21، تمثّل البيانات المتعلّقة بالمنشورات الدينية والإعلانات التي تنشرها المؤسسة الدينية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره.
- **المحور الخامس:** ويتضمّن خمسة (05) أسئلة، من السؤال 22 حتّى السؤال 26، وتتعلّق هذه الأسئلة بالتنسيق والتعاون والتكامل بين المؤسسة الدينية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

- **المحور السادس:** ويتضمّن خمسة (05) أسئلة، من السؤال 27 حتّى السؤال 31، وتتعلّق هذه الأسئلة بالبيانات الخاصة بالبرامج والأنشطة الدعوية التي يقوم بها الإمام خارج محيط المؤسسة الدينية تساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

خامساً: المعالجة الإحصائية:

اعتمدنا في بحثنا على عمليات المنهج الإحصائي باستخدام الجداول الإحصائية في تحليل البيانات، لأنّ علماء الإحصاء يرون أنّه العلم الذي يقوم بتنظيم وتلخيص وعرض وتحليل وتفسير البيانات، والخروج بالاستنتاجات بناء على ذلك. ولأنّ علم الإحصاء يعالج كمّيات ضخمة من البيانات، التي تحتاج إلى الكثير من العمليات الحسابية، وظهرت الحاجة إلى استخدام الحاسوب في تنفيذ تلك العمليات"[1].

توظف الأساليب الإحصائية لمعالجة المتغيرات قصد تكميمها حيث يستعمل الإحصاء وذلك بتبويب المعطيات والبيانات المتحصّل عليها من خلال الأداة الموظّفة وقد اعتمدت في الدراسة الحالية الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ حساب التكرارات والنسب المئوية.

التكرارات: تطلق على عدد الحالات في مجموعة أو فئة معينة باعتبارها تكرارات لظهور هذه الحالات أو القيم أو الأفراد داخل العيّنة"[2]، ورمزنا لها بالرّمز (ت).

---

[1] ثريا التجاني، **دروس في منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والبيداغوجيا**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015م، ص 125.

[2] هالة منصور، **محاضرات في علم الإحصاء التقني والاجتماعي**، المكتبة الجامعية الإيرانية، الإسكندرية، 2000م، ص 06.

النسب المئوية: والتي تعرّف بأنّها تحويل التكرارات المحصل عليها إلى نسب نسب مئوية، والتي نحسبها بالطريقة الثلاثية التالية:

$$\text{عدد أفراد العينة} = \frac{\text{مج ت} \times 100}{\text{ن}}$$

حيث يرمز مج ت إلى مجموع التكرارات و ن يرمز إلى عدد أفراد العيّنة

- ✓ استخدام البرنامج الإحصائي (Spss).

برنامج ال SPSS أو (Statistical package for social sciences) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها. ويستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرّقمية ولا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرّغم من أنّه أنشأ أصلاً لهذا الغرض، ولكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائية (تقريباً) وقدرته الفائقة في معالجة البيانات وتوافقه مع معظم البرمجيات المشهورة؛ جعل منه أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية"[1].

[1] حسن الحازمي، **دليل استخدام البرنامج الإحصائيspss**، فحص في: 2019/10/20م، الساعة: 06:00 صباحاً.
https://blog.Hassanalhazmi.net/2009/04/spss.html

الفصل السادس

عرض وتحليل بيانات الدراسة

تمهيد:

تُعد مرحلة تفريغ وتحليل بيانات الدراسة إحدى الركائز الأساسية في البحث السوسيولوجي، لذلك سنقدم في هذا الفصل نتائج استغلال الاستمارات البحثية التي قمنا بتطبيقها على أفراد مجتمع البحث. مستعينين في ذلك بجداول البسيطة وتحليلها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على القراءة السوسيولوجية للأرقام والنسب المجدولة.

عرض وتحليل بيانات الدراسة

أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية:

1- توزيع العينة حسب السن:

الجدول رقم (01):

يوضّح توزيع أفراد العينة المدروسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أصغر من 35 سنة	10	% 16.67
من 35 إلى 45 سنة	29	% 48.33
من 46 إلى 56 سنة	12	% 20
أكبر من 56 سنة	09	% 15
المجموع	60	% 100

من خلال ملاحظتنا بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أفراد عينة الدراسة تتوزع أعمارهم على أربع فئات، وقد جاءت الفئة 35-45 سنة في المرتبة الأولى بنسبة **48.33 %**، وقد يرجع هذا إلى طبيعة عمل المؤسسة الدينية الرسمية التي تتطلّب الخبرة والرّزانة والحلم في التعاطي مع الأمور المستجدة، وجاءت الفئة 46-56 سنة في المرتبة الثانية بنسبة **20 %**، وهذا يدل على أنّ العاملين في المؤسسة الدينية من الفئة الواعية بثقل المسؤولية الدينية والدعوة إلى الإصلاح، وما يحتاج إليه

المجتمع من خلال هذه المؤسسة الدينية الرسمية، ثم جاءت الفئة أصغر من 35 سنة في المرتبة الثالثة بنسبة **16.67 %** وهذه النتيجة تدل على أنّ فئة الشباب متحمسين للعمل في المجال الديني، في حين الفئة العمرية أكبر من 56 سنة بلغت **15 %** وتعتبر ذات أهمية لأنّها تمثل مرجع للعاملين الجدد وهذا بحكم أقدميتهم في المؤسسة الدينية.

2- الحالة التعليمية:

الجدول رقم (02):

يوضّح توزيع أفراد العيّنة المدروسة حسب متغير الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	التكرارات	النسبة المئوية
متوسط	14	% 23.33
ثانوي	34	% 56.67
جامعي	12	% 20
المجموع	60	% 100

لا شكّ أنّ العلماء يحتلون منزلة عظيمة في المجتمع المسلم فهم ورثة الأنبياء، أي بسب العلم وهم العلماء كما أخبرنا بذلك رسول الهدى عليه الصلاة والسلام. فهم مطالبون أن يستغلوا بخطبهم ودروسهم الدينية إيصال القيم الروحية النبيلة إلى أفراد المجتمع ومعالجة المشاكل الاجتماعية. ومن خلال الجدول أعلاه وبصفة عامة نلاحظ أنّ أعلى نسبة **56.67 %** كانت للأئمة ذوي المستوى الثانوي تليها نسبة **23.33 %** لذوي مستوى المتوسط، وتليها نسبة **20%** لذوي المستوى الجامعي،

ونشير إلى أنّ الأئمة ذوي المستوى الثانوي والأقل منه هم من تمّ تكوينهم بالمعاهد الخاصة بتكوين الأئمة، أمّا الأئمة ذوي المستوى الجامعي فهم من حملة شهادات الليسانس أو الماستر أو الماجستير في العلوم الإسلامية. عموما هذه النسب تعكس فكرة أنّ القائمين على المؤسسة الدينية على درجة من العلم التي تؤهلهم لفهم رسالة المؤسسة الدينية تجعلها واعية بالتحديات التي تواجهها.

3- الوظيفة المهنية:

الجدول رقم (03):

يوضّح توزيع أفراد العيّنة المدروسة حسب متغير الوظيفة المهنية

الوظيفة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
إمام مدرس	07	% 11.67
إمام أستاذ	33	% 55
إمام أستاذ رئيسي	18	% 30
إمام متطوع	02	% 03.33
المجموع	60	% 100

من خلال قراءة وملاحظة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ أفراد العينة يتوزعون على وظائف مختلفة، إلاّ أنّ أعلى نسبة مقدرة بـ: **55%** لوظيفة إمام أستاذ، تليها وظيفة إمام أستاذ رئيسي بنسبة **30 %**، في حين قدرت نسبة **11.67%** من يشغل وظيفة إمام مدرس، ثمّ تلي هذه الوظائف وظيفة إمام متطوع بنسبة **03.33 %**.

4- طريقة الالتحاق بالمؤسسة:

الجدول رقم (04):

يوضّح توزيع أفراد العيّنة المدروسة حسب متغير طريقة الالتحاق بالمؤسسة

طريقة الالتحاق بالمؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
مسابقة	04	% 06.67
تعاقد	06	% 10
انتقاء إداري	50	% 83.33
المجموع	60	% 100

بملاحظتنا الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع الأئمة عينة الدراسة حسب متغير الالتحاق بالمؤسسة أنّ أغلب أفراد العينة تم التحاقهم عن طريق الانتقاء الإداري التي قدرت نسبتهم بـ: **83.33 %** ، وهذا راجع إلى القوانين التي تحكم عملية التوظيف في قطاع الشؤون الدينية، إضافة إلى أنّ هذه المؤسسة تقع تحت وصاية الدولة من خلال إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عليها. في حين قدرت نسبة من التحق بوظيفته عن طريق التعاقد بـ: **10%** وهي تمثل من تم توظيفهم في إطار عقود ما قبل التشغيل أو الإدماج المهني، أمّا نسبة **06.67 %** فكان التحاق أفرادها بالمؤسسة الدينية عن طريق المسابقة.

5- الخبرة:

الجدول رقم (05):

يوضّح توزيع العيّنة المدروسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
من 05 إلى 10 سنوات	03	% 05
من 10 إلى 15 سنة	20	% 33.33
من 15 إلى 20 سنة	30	% 50
من 20 سنة فأكثر	07	% 11.67
المجموع	60	% 100

بملاحظتنا الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة أنّ أعلى نسبة **50%** سُجلت لفئة 15 إلى 20 سنة وهي نسبة معتبرة تشير إلى خبرة الأئمة بميدان عملهم، تليها نسبة **33.33 %** سُجلت لفئة 10 إلى 15 سنة، ثم تليها نسبة **11.67 %** لفئة 20 سنة فما فوق، وتليها نسبة **05 %** للفئة الأخيرة للأئمة الذين لم تتجاوز خبرتهم من 05 إلى 10 سنوات، والملاحظ تفاوت النسب وهذا راجع إلى تفاوت السّن بين الأئمة.

ثانياً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى: تُساهم المؤسسة الدينية في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام.

الجدول رقم (06):

أ- يوضّح مدى مساهمة المؤسسة الدينية الرسمية في بناء المجتمع المسلم

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	45	% 75
لا	15	% 25
المجموع	60	% 100

مما لا شك فيه أنّ المؤسسة الدينية من أهم الدعائم التي قام عليها تكوين الفرد المسلم، وبناء المجتمع المسلم عبر التاريخ الطويل، فالمسلم يتربى في المؤسسة الدينية روحياً وإيمانياً وخلقياً واجتماعياً، وخير دليل على أهمية المؤسسة الدينية ومكانتها الاجتماعية قيام رسول الله صلّى الله عليه وسلم ببناء مسجد في المدينة المنورة عند وصوله إليها، واتخذ منه مركزاً لبناء مجتمع يقوم على القيم الأخلاقية والتربوية والاجتماعية الصّحيحة. فالمؤسسة الدينية تقوم بدور مهم في حياة الفرد والمجتمع منذ عصر الإسلام، فهي بمثابة المقر الذي يجتمع فيه المسلمون لتلقي تعاليم دينهم وتدبر شؤون حياتهم اليومية. ومن خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتها بـ: **75 %** أجابوا أنّ المؤسسة الدينية تساهم في بناء المجتمع المسلم، وذلك من خلال نشر تعاليم ومبادئ الإسلام، وبيان ما للمسلم وما عليه، وضرورة امتثاله لأوامر الله تعالى والابتعاد

عن نواهيه، وبذلك يبني أفراد مجتمعه على دعائم الدين وقيّمه المتينة، في مقابل نسبة **25 %** ترى أنّ المؤسسة الدينية لا تساهم في بناء المجتمع المسلم. ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل منها ضعف إمكانيات القائمين على المؤسسة الدينية من الناحية الفكرية والإعداد العلمي، وتهميش دورهم وعدم الأخذ برأيهم والتقليل من مكانتهم الاجتماعية، وعدم استقلالية المؤسسة الدينية في خطابها الديني حيث أصبحت وسيلة تستخدم لتمرير ما أرادته السلطة السياسية ولو على حساب تعاليم الدين. ومنه نستنتج مما سبق أنّ أغلب أفراد العينة تتفق على أنّ المؤسسة الدينية تساهم في بناء المجتمع المسلم.

الجدول رقم (07):

ب-إذا كانت الإجابة بـ: نعم، هل تجد هذه المساهمة (جيّدة- حسنة- مقبولة)

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
جيّدة	15	% 25
حسنة	20	% 33.33
مقبولة	25	% 41.67
المجموع	60	% 100

من خلال ملاحظتنا بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة **41.67 %** من أفراد عينة الدراسة تجد أنّ هذه المساهمة مقبولة، تليها نسبة **33.33 %** من المبحوثين تجد أنّ المساهمة حسنة، في مقابل نسبة **25 %** تجد أنّ المساهمة جيّدة. عموما فإنّ هذه النسب تدل على أن المؤسسة الدينية لها أهمية ومكانة في بناء المجتمع المسلم باعتبارها مؤسسة دينية تربوية حيوية في المجتمع.

الجدول رقم (08):

يوضّح الجوانب التي تُركِّز عليها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
الجانب الإيماني	60	% 33.52
الجانب العبادي	60	% 33.52
الجانب الأخلاقي	59	% 32.96
المجموع	179	% 100

(مجموع التكرارات أكبر من عدد أفراد عينة البحث لتعدّد الإجابات)

يُؤكِّد علماء الاجتماع والتربية والدُّعاة على أهمية المؤسسة الدينية في بناء الفرد المتكامل البناء في عقيدته وعبادته وفي خلقه وسلوكه وعمله، وفي علاقته بربِّه، ونفسه وبأخيه المسلم وبالنّاس جميعاً. ولكلّ جانب من هذه الجوانب من شخصية المسلم اهتمام خاص يجب أن تقوم بها المؤسسة الدينية. ومن خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ كل مفردات العينة ترى بأنّ المؤسسة الدينية تركز في بناء المجتمع المسلم على الجوانب الثلاثة (الجانب الإيماني، والجانب العبادي، والجانب الأخلاقي) وهي من أولويات وأبرز اهتمامات المؤسسة الدينية، وهذا نظراً لآثار هذه الجوانب على الأفراد والمجتمع وسلوكهم وأخلاقهم، إضافةً إلى أنّها تُمثِّل الركائز التي يقوم عليها ديننا الحنيف في بناء المجتمع.

الجدول رقم (09):

يوضّح أهم الوسائل التربوية التي تنتهجها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
صلاة الجماعة	60	% 21.90
الخطب والدروس	60	% 21.90
الفتوى الدينية	60	% 21.90
حلقات تحفيظ القرآن الكريم	60	% 21.90
المحاضرات والندوات الفكرية	21	% 07.66
وسائل أخرى	13	% 04.74
المجموع	274	% 100

(مجموع التكرارات أكبر من عدد أفراد عينة البحث لتعدّد الإجابات)

لا زالت المؤسسة الدينية تُواصل دورها، وتُؤدي رسالتها في تعليم أفراد المجتمع وتوجيههم، من خلال النشاطات التربوية، والتي تتنوّع بين صلاة الجماعة والخطب والدروس، والفتوى الدينية وحلقات تحفيظ القرآن الكريم التي يُلقيها الإمام والخطيب، أو يستضاف فيها العلماء والدُعاة، كما تُنظم المحاضرات والندوات الفكرية. فالعلوم المتنوعة، والمعارف المتعدّدة الموجّهة من صحن المؤسسة الدينية ومنبرها، تؤدي أهدافها الشرعية، وأغراضها التربوية في بناء المجتمع المسلم، واستقامة أفراده، وتقويم سلوكهم. وهذا ما تؤكّده أغلبية أفراد عينة الدراسة بنسبة **87.60 %**، تليها نسبة **07.66%** من المبحوثين ترى أنّ المحاضرات والندوات الفكرية التي تقام خلال مختلف المناسبات من خلال

البحث في مختلف علوم الشريعة هي أهم وسائل بناء المجتمع المسلم، في حين جاءت نسبة الاعتماد على وسائل أخرى (المسابقات الفكرية، التعارف والتآلف، مكتبة المسجد، صناديق الزكاة، التنسيق مع المؤسسات الفاعلة في المجتمع) في الترتيب الأخير بـ: **04.74 %**.

الجدول رقم (10):

يوضّح مدى فاعلية الوسائل التربوية التي تنتهجها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	53	% 88.33
لا	07	% 11.67
المجموع	60	% 100

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أغلب أفردا عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **88.33%** ترى أنّ صلاة الجماعة وإلقاء الخطب والدروس، الفتوى الدينية، حلقات تحفيظ القرآن الكريم، المحاضرات والندوات الفكرية ... هي أكثر الوسائل التي تنتهجها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم، نظراً لفعاليتها وتأثيرها على أفراد المجتمع، وبالتالي تحقيق الهدف المرجو من خلالها، أمّا نسبة **11.67 %** ترى أنّ هذه الوسائل غير فعّالة في الوقت الحاضر لبناء المجتمع المسلم، بسبب قلة الكوادر المؤهلة لإدارة المؤسسة الدينية ونشاطاتها المتنوعة، وضعف إمكانيات الدعاة من النّاحية الفكرية والإعداد العلمي.

ثالثاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية: تساهم الخطب المنبرية والدروس الدينية في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي.

الجدول رقم (11):

يوضّح طبيعة مواضيع الخطب المنبرية التي تقدم للمصلين

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
مواضيع تربوية	60	% 19.48
مواضيع توجيهية	60	% 19.48
مواضيع سياسية	08	% 02.60
مواضيع فقهية	60	% 19.48
مواضيع عقائدية	60	% 19.48
مواضيع اجتماعية	60	% 19.48
المجموع	308	% 100

(مجموع التكرارات أكبر من عدد أفراد عينة البحث لتعدّد الإجابات)

الخطب المنبرية أنواع كخطبة الجمعة وخطبة العيدين وخطبة الاستسقاء. ولكن ركّزنا على خطبة الجمعة نظراً لأهميتها الدينية الروحية والاجتماعية وباعتبارها خطبة دورية أسبوعية تتناول مواضيع متنوعة. ومن خلال قراءة وملاحظة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **97.40%** ترى أنّ طبيعة المواضيع التي تقدّمها المؤسسة الدينية للمصلين من خلال الخطب المنبرية خاصةً منها خطب الجمعة هي: مواضيع تربوية، مواضيع توجيهية،

مواضيع فقهية، مواضيع عقائدية، مواضيع اجتماعية وهذا يمثل أهم المواضيع التي تقوم بها المؤسسة الدينية طوال أيام السنة، وابتعادها عن المواضيع السياسية التي قدرت نسبتها بـِ: **02.60%**، ما يعني أنّ هذه المواضيع لا تشكّل أية أهمية عند القائمين على المؤسسة الدينية بالرغم من أهميتها. تدل هذه النسب على تنوّع المواضيع التي تُقدّمها المؤسسة الدينية من خلال الخطب المنبرية لتوعية وتوجيه النّاس إلى كل ما يصلح أمور دينهم ودنياهم.

الجدول رقم (12):

يوضّح الدروس التي تقام في المؤسسة الدينية الرسمية

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	34	% 56.67
لا	26	% 43.33
المجموع	60	% 100

المؤسسة الدينية اليوم لها وظيفة أساسية هي تقديم الدروس يومياً أو أسبوعياً، هذه الدروس التي تحمل في طياتها طابعاً توجيهياً. ومن خلال قراءة وملاحظة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ نسبة **56.67 %** من أفراد عينة الدراسة أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية تقام فيها دروساً دينية، سواء كانت يومية أو أسبوعية، وخاصةً عقب صلاة المغرب، وهذا لتجمع أكبر عدد ممكن من المصلين، وأنّ هذه الدروس تقدم من طرف أئمة أو أساتذة جامعيين ذوي مستوى عالي في العلوم الشرعية، في

مقابل نسبة **43.33 %** ترى أنّ المؤسسة الدينية لا تقام فيها دروساً دينية، وهذا بسبب أنّ أغلب الأئمة لها انشغالات وارتباطات أخرى وكذا بُعد مقر سكناهم على المؤسسة الدينية المعينون فيها.

الجدول رقم (13):

يوضّح تخصيص المؤسسة الدينية الرسمية خطباً ودروساً في موضوع الانحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	35	% 58.33
لا	25	% 41.67
المجموع	60	% 100

لقد أسهمت المؤسسة الدينية من خلال البرامج والأنشطة الدعوية التي تُقام فيها على مدار عقود من الزمن في معالجة كثير من القضايا الدينية والاجتماعية سواء من خلال الدروس التي تُعقد بعد أداء الصلوات المفروضة أو قبلها، أو من خلال منبر الجمعة الذي هو مناسبة عظيمة يلتقي فيه المسلمون لاستماع خطبة الجمعة وأداء الصلاة، حيث عالج الأئمة من خلال هذا المنبر عدّة مواضيع مهمة منها الآفات والانحرافات الاجتماعية، والأزمات الأخلاقية المُخلة بالأمن. ومن خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة **58.33 %** من أفراد عينة الدراسة أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية تخصّص خطباً ودروساً في موضوع الانحراف، وهي نسبة تدل على اهتمام أفراد العينة من الأئمة بموضوع الانحراف عن طريق الخطاب الديني، في مقابل**41.67 %** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية لا تخصّص خطباً ودروساً في موضوع الانحراف.

الجدول رقم (14):

يوضّح مدى كفاية الخطب والدروس التي تقدمها المؤسسة الدينية الرسمية في موضوع الانحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
كافية	12	%20
كافية نوعاً ما	23	% 38.33
غير كافية	25	% 41.67
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ نسبة **20 %** من مجموع أفراد عينة الدراسة ترى أنّ الخطب والدروس المقدمة من طرف المؤسسة الدينية كافية لمعالجة موضوع الانحراف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تليها نسبة **38.33 %** ترى أنّ الخطب والدروس كافية نوعاً ما، وهذا يعود إلى كثرة مهام المؤسسة الدينية والمتطلبات التي تحتاج إلى رعاية والتي تدخل ضمنها معالجة موضوع الانحراف، وفي المقابل نسبة **41.67 %** ترى أنّ الدروس غير كافية، فهي نسبة قليلة خصوصاً أمام تراجع دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى في أداء وظائفها التربوية خاصةً في مجال الوقاية من الانحراف.

الجدول رقم (15):

يوضّح مدى تلقي المؤسسة الدينية الرسمية مقترحات من الهيئات والجمعيات المحلية بتخصيص خطبة أو درساً حول ظاهرة انحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	07	% 11.67
لا	53	% 88.33
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **88.33%** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تصلها مقترحات من الهيئات والجمعيات المحلية لتخصيص خطبة أو درساً حول ظاهرة الانحراف، حيث يرون أنّ لهم كل الحرية في اختيار مواضيع خطبهم ودروسهم. في مقابل **11.67%** أجابوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تصلها مقترحات من الهيئات والجمعيات المحلية لتخصيص خطبة أو درساً حول ظاهرة الانحراف.

الجدول رقم (16):

يوضّح مدى متابعة المؤسسة الدينية الرسمية الأخبار التي تتعلّق بالانحراف

قبل إعداد خطبة أو درس

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	45	% 75
لا	15	% 25
المجموع	60	% 100

تشير نتائج الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **75 %** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية تتابع الأخبار التي تتعلّق بالانحراف قبل إعداد خطبة أو درس، تدل هذه النتيجة على اهتمام كبير من طرف أفراد العينة بالأخبار التي تتعلّق بالانحرافات الاجتماعية في المجتمع. في مقابل **25 %** أجابوا أنّ المؤسسة الدينية لا تتابع الأخبار التي تتعلّق بالانحراف قبل إعداد خطبة أو درس.

الجدول رقم (17):

يوضّح الأسلوب المستخدم من طرف المؤسسة الدينية الرسمية لتناول موضوع الوقاية من الانحراف الاجتماعي

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
أسلوب الترغيب والترهيب	60	% 18.13
أسلوب القدوة الحسنة	60	% 18.13
أسلوب الموعظة والعبرة	60	% 18.13
أسلوب القصة	49	% 14.80
أسلوب التكرار والإقناع	39	% 11.78
أسلوب ضرب الأمثال	45	% 13.59
أساليب أخرى	18	% 05.44
المجموع	331	% 100

(مجموع التكرارات أكبر من عدد أفراد عينة البحث لتعدّد الإجابات)

لا شكّ أنّ المؤسسة الدينية مؤسسة اجتماعية قائمة بذاتها تعنى بمعالجة مشكلات المجتمع من بينها موضوع الانحراف من خلال الخطب والدروس، ولها أساليبها المتنوعة بهدف التأثير المباشر على المتلقين، وهذه الأساليب من دون شك مستمدة أساساً من مبادئ الدين الإسلامي. ومن خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة **54.39 %** من أفراد عينة الدراسة ترى أنّ أسلوب الترغيب والترهيب، وأسلوب القدوة الحسنة، وأسلوب الموعظة والعبرة من خلال ما يقدم في

الخطب والدروس اليومية والندوات من أنجع الأساليب المستخدمة لتناول موضوع الوقاية من الانحراف الاجتماعي، يليها أسلوب القصة بنسبة **14.80 %**، ثم جاء أسلوب ضرب الأمثال بنسبة **13.59 %**، وجاء أسلوب التكرار والإقناع بنسبة **11.78 %**، في حين نجد نسبة **05.44 %** ترى أنّ أساليب أخرى (أسلوب الوصايا، أسلوب الحوار، أسلوب المنافسة الثقافية إلى غيرها من الأساليب)، وهذا يعكس عدم اهتمام القائمين على المؤسسة الدينية على هذه الأساليب كثيراً إلاّ في أوقات معينة كالمناسبات الدينية، ومنه نستنتج أنّ أغلب القائمين على المؤسسة الدينية تتفق على تنوع الأساليب الفعّالة لتناول موضوع الانحراف.

الجدول رقم (18):

يوضّح مدى فاعلية الأساليب من حيث المعالجة

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
فعالة جداً	23	% 38.33
فعالة نوعاً ما	30	% 50
غير فعالة	07	% 11.67
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ نسبة **50 %** من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنّ الأساليب فعّالة نوعاً ما من حيث معالجة الانحراف الاجتماعي، تليها نسبة **38.33 %** تعتقد أنّ

الأساليب فعّالة جداً من حيث معالجة الانحراف الاجتماعي، في مقابل نسبة **11.67 %** تعتقد أنّ تلك الوسائل غير فعّالة، وقد يعكس هذا مدى تراجع تأثير الوازع الإيماني.

رابعاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة: توجد منشورات دينية وإعلانات تنشرها المؤسسة الدينية الرسمية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه.

الجدول رقم (19):

يوضّح مدى قيام المؤسسة الدينية الرسمية بإعداد منشورات دينية وإعلانات في مواضيع معينة

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	15	% 25
لا	45	% 75
المجموع	60	% 100

تستطيع المؤسسة الدينية إضافةً إلى ما تُقدِّمه من خطب ودروس تبنِّي وسائل حديثة منها المنشورات الدينية والإعلانات داعمة لتنوير وتوعية أفراد المجتمع. لكن يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلبية أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **75 %** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تقوم بإعداد منشورات دينية وإعلانات في مواضيع معينة وهذا راجع لأسباب مادية، لأنّ مثل هذه المبادرات تحتاج إلى غلاف مالي معتبر وتمويل مستمر، وكذا قلة الاهتمام لمثل هكذا النشاطات، في مقابل نسبة **25%** من المبحوثين أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية تقوم بإعداد

منشورات دينية وإعلانات في مواضيع معينة، معتمدين في ذلك على مساعدات مالية من تبرعات المتطوعين من روّاد المساجد.

الجدول رقم (20):

يوضّح إعداد ونشر المؤسسة الدينية الرسمية منشورات وإعلانات خاصة بموضوع الانحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	22	% 36.67
لا	38	% 63.33
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ نسبة **63.33 %** من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تُعد ولا تنشر منشورات وإعلانات خاصة بموضوع الانحراف رغم تزايد حالاته ومظاهره في المجتمع، كما أنّ إعداد ونشر المنشورات والإعلانات يتطلّب وقتاً وميزانية مالية وهو ما ينقص المؤسسة الدينية، إضافةً أنّه يحتاج إلى مساعدة مالية من متبرعين، في مقابل نسبة **36.67 %** أجابوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تعد وتنشر منشورات وإعلانات خاصة بموضوع الانحراف،

الجدول رقم (21):

يوضّح ترغيب المؤسسة الدينية الرسمية لشباب الحي في إعداد المنشورات والإعلانات التي تنجزها

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	04	% 06.67
لا	56	% 93.33
المجموع	60	% 100

تعمل المؤسسة الدينية على استقطاب الشباب وخاصةً المتعلمين منهم، وجعلهم يُحسّون بنوع من الرضا والسعادة التي تؤهلهم ليكونوا مواطنين صالحين ونافعين في مجتمعهم، وذلك بإشراكهم في إعداد المنشورات والإعلانات التي تقوم بها المؤسسة الدينية، من خلالها يُحسن الشباب استغلال وقت الفراغ، ويتجنّبوا الوقوع في الآفات الاجتماعية. ولكن من خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه اتضح لنا أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **93.33 %** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا ترغّب شباب الحي للمساهمة في إعداد المنشورات والإعلانات التي تنجزها، في مقابل نسبة **06.67%** من المبحوثين أجابوا أن المؤسسة الدينية الرسمية ترغّب شباب الحي للمساهمة في إعداد المنشورات والإعلانات التي تنجزها، بهدف إعدادهم وتوعيتهم ثقافياً ودينياً.

الجدول رقم (22):

يوضّح إقبال مرتادي المؤسسة الدينية الرسمية على قراءة المنشورات والإعلانات التوعوية

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
إقبال جيّد	03	% 05
إقبال متوسط	08	% 13.33
إقبال ضعيف	49	% 81.67
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **81.67%** أجابوا بأنّ إقبال روّاد المؤسسة الدينية الرسمية على قراءة المنشورات والإعلانات التوعوية ضعيف، وهذا بسبب ضعف ثقتهم في المؤسسة الدينية الرسمية، أما نسبة **13.33 %** من المبحوثين أجابوا أنّ الإقبال متوسط، في حين أنّ نسبة **05 %** من المبحوثين أجابوا أنّ الإقبال جيّد. ومنه نستنتج أنّ الإقبال الضعيف على قراءة المنشورات والإعلانات التوعوية لروّاد المؤسسة الدينية الرسمية يعود حسب أفراد العينة إلى تأثير عدّة عوامل منها: تراجع المعرفة الدينية، إضافةً إلى ضعف الخطاب الديني، وهذه كلّها عوامل أدّت إلى عدم اهتمام مرتادي المؤسسة الدينية.

خامساً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة: يوجد تنسيق وتعاون وتكامل في الأدوار بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

الجدول رقم (23):

يوضّح مدى قيام المؤسسة الدينية الرسمية بالتواصل مع الأسر لوقاية أبنائهم من الانحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	13	% 21.67
لا	47	% 78.33
المجموع	60	% 100

إنّ الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وعلى مدى صلاحها وقوتها واستقامتها يتوقف صلاح المجتمع، وإفساده، وانهيار الأسرة يعني انهيار لمنظومة النّظام الاجتماعي والأخلاقي وبالتالي انهيار لسائر منظومة المجتمع. لذا يفترض على المؤسسة الدينية أن تتواصل وتتعاون مع مؤسسة الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية المبنية على أسس الإسلام وتعاليمه. لكن يتضح من خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **78.33 %** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تقوم بالتواصل مع الأسر لوقاية أبنائهم من الانحراف، في مقابل نسبة **21.67 %** أجابت بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية تقوم بالتواصل مع الأسر لوقاية أبنائهم من الانحراف.

الجدول رقم (24):

يوضّح مدى تنظيم المؤسسة الدينية الرسمية دروساً توعوية في المدارس والجامعات

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	17	% 28.33
لا	43	% 71.67
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **71.67 %** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تقيم دروساً توعوية في المدارس والجامعات، في مقابل نسبة **28.33 %** ترى أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تقيم دروساً توعوية ونشاطات في هذه المؤسسات، لفائدة التلاميذ والطلبة لأنّ هذه الفئة حساسة ومرشحة للانحراف أكثر من غيرها.

الجدول رقم (25):

يوضّح تعاون المؤسسة الدينية الرسمية مع الأجهزة الأمنية للمشاركة في نشاطات تتعلّق بمكافحة الانحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	21	% 35
لا	39	% 65
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ نسبة **65 %** من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تتعاون مع الأجهزة الأمنية (كشرطة ودرك) للمشاركة في نشاطات تتعلّق بمكافحة الانحراف، وهذا ما يؤثر على مخرجات هذا الدور وهي الوقاية من ظاهرة الانحراف التي تسعى كل الأجهزة تحقيق هذا المبتغى، في مقابل نسبة **35 %** صرّحوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية تتعاون مع الأجهزة الأمنية (كشرطة ودرك) للمشاركة في نشاطات منطوية تحت مكافحة الانحراف، من خلال الأئمة كونهم يُعتبرون حلقة مهمة في مثل هذه النشاطات وهذا لتخصّصهم في مجال الشريعة الإسلامية وما يُمكن تقديمه في هذا الجانب لنشر الوعي الديني لدى هذه الفئة من المجتمع.

الجدول رقم (26):

يوضّح مشاركة المؤسسة الدينية الرسمية في تقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	11	% 18.33
لا	49	% 81.67
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **81.67%** أجابوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تشارك في تقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية، وهذه النتيجة تشير إلى ضعف في التواصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسات العقابية، أمّا نسبة **18.33 %** من المبحوثين أجابوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تشارك في تقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية، من خلال الأئمة والخطباء قصد توجيه النُّزلاء وإرشادهم ودعوتهم للتوبة وهذا يستلزم منهم جهداً وصبراً ومتابعة حتّى يصل إلى ما يصبوا إليه من صلاح حال النزيل وإقلاعه عن الخطيئة.

الجدول رقم (27):

يوضّح مدى تعاون المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسة الإعلامية (كإذاعة وتلفزيون)

في مجال الوقاية من الانحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	09	% 15
لا	51	% 85
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم بـ: **85%** أجابوا بأنّه لا يتم التعاون بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسة الإعلامية (كإذاعة وتلفزيون) في مجال الوقاية من الانحراف، في مقابل نسبة **15 %** من المبحوثين أجابوا أنّه يتم التعاون بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسة الإعلامية (كإذاعة وتلفزيون) في مجال الوقاية من الانحراف.

سادساً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الخامسة: توجد برامج وأنشطة دعوية يقوم بها الإمام تُساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

الجدول رقم (28):

يوضّح مدى قيام الإمام بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف في الحي الذي يأمم فيه

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	33	% 55
لا	27	% 45
المجموع	60	% 100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ نسبة **55 %** من مجموع أفراد عينة الدراسة أجابوا أنّهم يقومون بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف في الحي الذي يؤممون فيه، وتعبر هذه النسبة عن الجهود المبذولة من طرف الإمام للوقاية من الانحراف باعتبارها نشاط يدخل ضمن اهتمامات المؤسسة الدينية، فيجتهد الإمام في إيجاد نشاطات دعوية هادفة يُساهم فيها روّاد المساجد وأهل الحي في الوقاية من الانحرافات الاجتماعية في المجتمع، غير أنّ نسبة **45 %** من المبحوثين ترفض وتمتنع عن خوض في مثل هذه المواقف الدعوية الخاصة بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف خارج محيط مؤسسة المسجد، لأنّ النشاط الدعوي الذي يمارسه الأئمة يقتضي منهم الوقوف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية ومعالجتها، وكذا يستلزم الصبر والمشقة والمتابعة من طرف الإمام لمشاركة أهل الحي وتفقد أحوالهم لكي يصل إلى ما يصبو إليه من صلاح الفرد والمجتمع.

الجدول رقم (29):

أ- يوضّح أنّ للإمام برامج وأنشطة يقدمها لأهل الحي الذي يأمم فيه

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	31	% 51.67
لا	29	% 48.33
المجموع	60	% 100

نظراً للدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسة الدينية في المجتمع وخاصةً في الوقت الرّاهن، أضحت تهتم أكثر بشؤون الحياة الاجتماعية الخاصة بالفرد والجماعة، والحفاظ على النّسيج الاجتماعي خارج وداخل المؤسسة الدينية الرسمية من خلال البرامج والأنشطة التي تقوم بها من خلال القائمين عليها. ومن خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه تبيّن لنا أنّ نسبة **51.67%** من مجموع أفراد عينة الدراسة أجابوا بأنّهم يقدمون برامج وأنشطة خارج محيط المؤسسة الدينية الرسمية، في مقابل نسبة **48.33%** من المبحوثين أجابوا بأنّهم لا يُقدمون برامج وأنشطة خارج المؤسسة الدينية الرسمية.

الجدول رقم (30):

ب-إذا كانت الإجابة بـ: نعم، فما هي البرامج والأنشطة التي تقدمها؟ هل هي:

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
ندوات	35	% 27.56
محاضرات	38	%29.92
مسابقات دينية وعلمية وثقافية	22	% 17.32
لقاءات	13	% 10.24
تنظيم الرحلات الترفيهية	07	% 05.51
توفير الأنشطة الرياضية	07	% 05.51
برامج وأنشطة أخرى	05	% 03.94
المجموع	127	% 100

(مجموع التكرارات أكبر من عدد أفراد عينة البحث لتعدد الإجابات)

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ تعدّد البرامج والأنشطة التي تقوم بها أفراد عينة الدراسة خارج محيط المؤسسة الدينية، حيث جاءت محاضرات في المرتبة الأولى بنسبة **29.92%**، وجاءت ندوات في المرتبة الثانية بنسبة **27.56 %**، ثم جاءت المسابقات الدينية والعلمية والثقافية في المرتبة الثالثة بنسبة **17.32 %**، وجاءت لقاءات في المرتبة الرابعة بنسبة **10.24 %**، في حين جاءت تنظيم الرحلات الترفيهية و توفير الأنشطة الرياضية في المرتبة الخامسة بنسبة **05.51 %**،

فيما جاءت في المرتبة السادسة برامج وأنشطة أخرى (كالأناشيد الوطنية والدينية والتربوية، وتنظيم المسرحيات) بنسبة قليلة والمقدرة بِـ **03.94 %**. عموماً نستنتج أنّ أفراد العينة من أئمة المساجد تتبع جملة من البرامج والأنشطة الهادفة تساعد في وقاية أهل الحي في الوقوع من الانحرافات الاجتماعية.

الجدول رقم (31):

يوضّح مدى قيام الإمام بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	32	% 53.33
لا	28	% 46.67
المجموع	60	% 100

في الحقيقة إنّ اللجوء إلى المواعظ الدينية التي يتكفل بها الإمام أو الواعظ الديني في رعاية الشباب أمراً في غاية الأهمية، ذلك أنّ الدين وبما يتمتع به من وقار واحترام شديدين من طرف جميع البشر، له أثر قوي في نفسية الشاب، خاصةً بما يتضمنه من قواعد الأخلاق والحث على السلوك القويم الذي دعا إليه الله عزّ وجل، والرّسول الكريم صلّى الله عليه وسلم، وهذا ما يحفظ للسلوك سلامته وانضباطه، ويجنّبه الميل أو العودة إلى الضلالة التي من أشكالها الانحراف والجريمة، وبناء عليه أضحت وظيفة الواعظ الديني أكثر ضرورة نظراً لفعاليتها في تقويم السلوك، ومن ثم لا يمكن لأي تربية سليمة للشباب الاستغناء عن هذه الوظيفة النبيلة أو التشكيك في فعاليتها. فالإمام يعتبر منارة علمية وقدوة يحضى باحترام وتقدير من طرف سكّان الحي الشباب منهم أو الشيوخ، ومن المؤكّد

أنّ كثير من الأحياء الشعبية في المدينة بها شباب معرضون أكثر للانحراف لذا على الإمام التقرب منهم والسماع لهم وتوعيتهم ووعظهم بخطورة الانحراف. ومن خلال قراءة وملاحظة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ نسبة **53.33 %** من أفراد عينة الدراسة أجابوا أنّهم يقومون بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف، في مقابل نسبة **46.67 %** أجابت أنّهم لا يقومون بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف.

الجدول رقم (32):

يوضّح أهم الأساليب التي تُعزِّز من التربية الدينية وتُقلِّل من الانحراف في الحي الذي يأمم فيه الإمام

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
معالجة المشكلات الاجتماعية	53	% 24.88
حسن استغلال دور العبادة	60	% 28.17
نشر التعليم الشرعي	30	% 14.08
الالتزام بالنصائح والتوجيهات	25	% 11.74
تجنب الاختلاط بأقران السوء	25	% 11.74
أساليب أخرى	20	% 09.39
المجموع	213	%100

(مجموع التكرارات أكبر من عدد أفراد عينة البحث لتعدد الإجابات)

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ نسبة **28.17 %** من مجموع أفراد عينة الدراسة أكّدوا بأنّ أهم الأساليب التي تُعزِّز من التربية الدينية وتُقلِّل من الانحراف في الحي الذي يؤممون فيه، هو حسن استغلال دور العبادة، حيث احتل المرتبة الأولى، باعتباره سلوك يقوِّي الالتزام الديني لدى الفرد والمجتمع من خلال ذكر الله وطاعته ومعرفة أهم النّواهي والمحرّمات التي يحرِّمها الله تعالى ورسوله، جاءت في المرتبة الثانية معالجة المشكلات الاجتماعية بنسبة **24.88 %**، وجاءت في المرتبة الثالثة نشر التعليم الشرعي بنسبة **14.08%**، وجاءت في المرتبة الرابعة الالتزام بالنصائح والتوجيهات وتجنب الاختلاط بأقران السوء بنسبة **11.74 %**، في حين جاءت أساليب أخرى كالاهتمام بشغل وقت الفراغ، ومتابعة البرامج التربوية والتوجيهية في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة **09.39 %**.

الجدول رقم (33):

أ- يوضّح استخدام الإمام لشبكات التواصل الاجتماعي في التحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
دائماً	11	% 18.33
أحياناً	40	% 66.67
لا أستخدم الانترنت نهائياً	09	% 15
المجموع	60	% 100

إنّ استخدام تكنولوجيا مواقع التواصل الاجتماعي له أهمية بالغة في نشر الوعي الديني لدى المجتمع، وتفتح قنوات حوار واسعة بين الأئمة والمجتمع. لأنّ لها تأثير فعّال على المجتمع قصد تحذيرهم وتنبيههم من المخاطر الاجتماعية التي تواجههم. ومن خلال قراءة وملاحظة بيانات الجدول أعلاه أنّ نسبة **66.67 %** من أفراد عينة الدراسة أجابوا بأنّهم أحياناً يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي في التحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع، أمّا نسبة **18.33%** من المبحوثين أجابوا أنّهم دائماً يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي في التحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع، في مقابل **15 %** من المبحوثين من المبحوثين أجابوا أنّهم لا يستخدمون الانترنت نهائياً، وهذا راجع للمعوقات التي تُضعف الانترنت وهذا خاصةً في الدولة الجزائرية التي نجد فيها نقص كبير في تدفق الانترنت يصل إلى الانقطاع في بعض المناطق، هذا ما انعكس سلباً على إمكانية حدوث تواصل اجتماعي بين الأئمة والمجتمع.

الجدول رقم (34):

ب-إذا كانت الإجابة بأنّك تستخدم شبكات التواصل في التحذير والتنبيه من الانحراف، هل يتم ذلك عبر:

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
شبكة اليوتيوب	07	% 10.14
الفيس بوك	60	% 86.96
شبكة التويتر	02	% 02.90
المجموع	69	% 100

(مجموع التكرارات أكبر من عدد أفراد عينة البحث لتعدّد الإجابات)

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة يستخدمون منشورات أو فيديوهات عبر الفيس بوك وقد حضي بنسبة **86.96 %** من إجابات المبحوثين باعتبار أنّ الفيس بوك من أهم المواقع لأنّه يُوفِّر جميع سبل التواصل مع أفراد المجتمع وتحذيرهم وتنبيههم من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع، وهذا فالجميع يستعمله نظراً لسهولته والخصائص التي تُميِّزه، في مقابل **10.14%** من المستجوبين أجابوا أنّهم يستخدمون قناة على شبكة اليوتيوب، وفي الأخير نجد تغريدات ومواعظ عبر شبكة التويتر يستخدمها أفراد عينة البحث في التواصل للتحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع وذلك بنسبة **02.90 %**.

الفصل السابع

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

تمهيد:

تتناول الدراسة الحالية المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، من خلالها نحاول الإجابة بالجدية المطلوبة على التساؤل الذي طرحته مشكلة الدراسة، وذلك بوضع مجموعة من الفرضيات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وتوصلنا في ختام هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ذات صلة بموضوع الدراسة.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

أولاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى: مفادها تُساهم المؤسسة الدينية الرسمية في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام.

لقد أسفرت نتائج الدراسة على تحقيق الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة المؤسسة الدينية الرسمية في بناء المجتمع المسلم، وذلك من خلال النتائج العامة للإجابة على الأسئلة التي تمّ طرحها على أفراد العينة، ندرك منها السؤال رقم **(07)** ارتفاع نسبة الإجابة بِنعم والمقدرة بـ: **75%** ترى أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تُساهم في بناء المجتمع المسلم، وهذا يعطينا فكرة عن أهمية المؤسسة الدينية الرسمية وعلاقتها بالمجتمع في تحقيق أهدافها في الوقت المعاصر نحو المجتمع، ونسبة **25 %** ترى أنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تُساهم في بناء المجتمع المسلم، ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل منها ضعف إمكانيات القائمين على المؤسسة الدينية من الناحية الفكرية والإعداد العلمي، وتهميش دورهم وعدم الأخذ برأيهم والتقليل من مكانتهم الاجتماعية، وعدم استقلالية المؤسسة الدينية في خطابها الديني حيث أصبحت وسيلة تستخدم لتمرير ما أرادته السلطة السياسية ولو على حساب تعاليم الدين.

وفي نفس السياق وبخصوص الجوانب التي تركّز عليها المؤسسة الدينية الرسمية في بناء المجتمع أردنا معرفة رأي أفراد العينة حول الجوانب التي تُركّز عليها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم، فقد اتفقت إجابات أفراد العينة أنّ المؤسسة الدينية تركّز في بناء المجتمع المسلم على العقيدة والعبادة والأخلاق، وهي من أولويات وأبرز اهتمامات المؤسسة الدينية، وهذا نظراً لآثار هذه الجوانب على الأفراد والمجتمع وسلوكهم وأخلاقهم، إضافةً إلى أنّها تُمثل الركائز التي يقوم عليها ديننا الحنيف. وهذا يترجم أن المؤسسة الدينية هي القاعدة الأساسية للمجتمع المسلم والمنطلق الأول في بنائه، ترسيخاً للعقيدة وتصحيحها وتنقيتها من الشوائب واستكمال لما نقص منها، لأنّ العقيدة هي الأصل

والأساس الذي يقوم عليه بناء العبادة، والمؤسسة الدينية هي الضمان لتماسك المسلمين وتوادهم وتراحمهم وتكافلهم وتعاونهم على البر والتقوى.

أمّا فيما يخص الوسائل التربوية التي تعتمدها المؤسسة الدينية الرسمية في تشكيل وبناء المجتمع المسلم، فإنّ أغلب أفراد عينة البحث أكّدوا على أنّ المؤسسة الدينية التي ينتمون إليها تعتمد على وسائل تربوية في تحقيق أهدافها الشرعية، وأغراضها التربوية في بناء المجتمع المسلم، وتتمثل في إقامة الصلاة وإلقاء الخطب والدروس، الفتوى الدينية، حلقات تحفيظ القرآن الكريم، المحاضرات والندوات الفكرية، بالإضافة إلى المسابقات الفكرية، التعارف والتآلف، مكتبة المسجد، صناديق الزكاة، التنسيق مع المؤسسات الفاعلة في المجتمع. كل ذلك يجعلنا نقول أنّ الفرضية الأولى تحققت تماماً، لأنّنا استخلصنا من البحث والدراسة أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تساهم في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام.

ثانياً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية: مفادها تساهم الخطب المنبرية والدروس الدينية في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي.

لقد أسفرت نتائج الدراسة على تحقيق الفرضية الثانية المتعلقة بمدى مساهمة الخطب المنبرية والدروس الدينية في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي، وذلك من خلال النتائج التي تحصلنا عليها بالنسبة لهذه الفرضية. تبيّن لنا أنّ طبيعة مواضيع الخطب المنبرية التي تُقدم للمصلين متنوعة، خاصةً منها التي تُقدم عبر منبر الجمعة والتي يستطيع الإمام من خلالها أن يُرشد النّاس ويُبيّن لهم الصواب، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، لأنّها تقام طوال أيام السنة. وتتمثل مواضيع هذه الخطب التي تقدمها المؤسسة الدينية للمصلين في المواضيع التربوية، والمواضيع التوجيهية، ومواضيع فقهية، ومواضيع عقائدية، ومواضيع اجتماعية، ومواضيع سياسية. أمّا

فيما يخص الدروس الدينية التي تُقام في المؤسسة الدينية الرسمية، حاولنا معرفة ما إذا كانت المؤسسة الدينية الرسمية تقيم دروساً دينية أم لا، حيث يؤكّد أفراد عينة البحث **(56.67 %)** أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تقام فيها دروساً دينية يومياً أو أسبوعياً تمس جوانب الحياة الاجتماعية والدينية لكافة أطياف أفراد المجتمع، بينما البعض الآخر **(43.33 %)** أجابوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تقام فيها دروساً دينية، وهذا يفسر عدم اهتمام أفراد العينة بواجباتهم الدينية في تثقيف ونشر الوعي وهذا يعكس عدم استقرار المؤسسة الدينية في أداء مهامها بشكل جيّد.

وفيما يخص تخصيص المؤسسة الدينية الرسمية خطباً ودروساً في موضوع الانحراف، أكّدت إجابة أفراد عينة البحث **(58.33 %)** بأنّ المؤسسة الدينية تُخصص خطباً ودروساً في موضوع الانحراف، فالمؤسسة الدينية يتردّد عليها كل يوم أعداد كبيرة لتأدية الصلوات، وتزداد هذه الأعداد والجموع بصلاة الجمعة، وتتباين إفهام المصلين، وتفاوت ثقافتهم، لذلك فهم يحتاجون إلى التذكير والتنبيه والإرشاد والتوجيه، ومعالجة مشكلات المجتمع، والإسهام في بناء مجتمع خالٍ من الانحرافات الاجتماعية. بينما أجاب البعض الآخر **(41.67 %)** بأنّ المؤسسة الدينية لا تخصص خطباً ودروساً في موضوع الانحراف، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها عدم إعطاء الفرصة للكفاءات الواعية لنشر الوعي الديني، انشغال الإمام بأمور وارتباطات أخرى، إضافةً إلى عدم توفر الاستقرار داخل المؤسسة الدينية.

أمّا من حيث كفاية الخطب والدروس التي تُقدمها المؤسسة الدينية في موضوع الانحراف، فإنّنا إذا جمعنا نسبتي كافية **(20%)** وكافية نوعاً ما **(38.33%)** للسؤال الخاص بكفاية الخطب والدروس المقدمة من طرف المؤسسة الدينية في موضوع الانحراف، وجدنا أنّ نسبتهما **(58.33%)** أكبر من

نسبة غير كافية (**41.67%**) مما يجعلنا نقول أنّ الخطب والدروس التي تُقدمها المؤسسة الدينية تعالج موضوع الانحراف.

أمّا فيما يخص مدى تلقي المؤسسة الدينية الرسمية مقترحات من الهيئات والجمعيات المحلية بتخصيص خطبة أو درساً حول ظاهرة الانحراف، أنّ أغلب أفراد عينة البحث (**88.33%**) أجابوا بـ: لا، وهذه النتيجة تعكس عدم وجود تنسيق بين المؤسسة الدينية ومؤسسات المجتمع الأخرى وانفراد المؤسسة الدينية الرسمية في اختيار مواضيع خطبها ودروسها. وأمّا فيما يخص مدى متابعة المؤسسة الدينية الرسمية الأخبار التي تتعلّق بالانحراف قبل إعداد خطبة أو درس، نجد أنّ أغلب أفراد عينة البحث (**75%**) أجابوا بِنعم، وهذا يدل على حرص واهتمام المؤسسة الدينية الرسمية بالأخبار التي تتعلّق بالانحرافات الاجتماعية في المجتمع قبل إعداد خطبة أو درس. وذلك من أجل حماية أفراد المجتمع وتجنيبهم الانحرافات الاجتماعية وتوجيههم إلى الطريق السليم الذين ينفعون به أنفسهم ومجتمعهم. وفيما يخص الأساليب المعتمدة من طرف المؤسسة الدينية الرسمية لتناول موضوع الوقاية من الانحراف الاجتماعي متعدّدة ومتنوعة، بهدف التأثير المباشر على جمهور المصلين، كأسلوب الترغيب والترهيب، وأسلوب القدوة الحسنة، وأسلوب الموعظة والعبرة، وأسلوب القصة، وأسلوب التكرار والإقناع، وأسلوب ضرب الأمثال، إضافةً إلى أسلوب الوصايا، وأسلوب الحوار، وأسلوب المنافسة الثقافية إلى غيرها من الأساليب. لذلك وجدنا من خلال النتائج التي توصلنا إليها أنّ الفرضية الثانية تحققت بعد اختبارها.

ثالثاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثالثة: مفادها توجد منشورات دينية وإعلانات تنشرها المؤسسة الدينية الرسمية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه.

فيما يخص النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذه الفرضية. اتضح لنا من خلال تعليقنا على الجداول توجد منشورات دينية وإعلانات تنشرها المؤسسة الدينية الرسمية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه لم تتحقّق، وذلك من خلال بعض النسب التي أسفرت عليها الجداول حيث أنّنا وجدنا أنّ أغلب أفراد عينة البحث والمقدرة نسبتهم بـ: **75 %** أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية لا تقوم بإعداد ونشر أي منشورات، ولا حتّى إعلانات تنشر في مواضيع معينة لروّادها، ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود السيولة المالية من طرف الجهات الرسمية، إضافةً إلى عدم جدية القائمين على المؤسسة الدينية في إبراز هذه النشاطات في مخططاتهم وكذا ضعف الوعي بمثل هذه المبادرات رغم أهميتها. في مقابل نسبة **25%** أجابوا أنّ المؤسسة الدينية تقوم بإعداد ونشر منشورات وإعلانات لروّادها. وفي نفس السياق سألنا أفراد العينة من الأئمة عن إعداد ونشر المؤسسة الدينية منشورات وإعلانات خاصة بموضوع الانحراف، وجدنا أنّ نسبة **63.33 %** صرّحوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تُعد ولا تنشر منشورات وإعلانات خاصة بموضوع الانحراف لتوعية روّادها من خطورة هذه الظاهرة، وهذا يرجع حسبهم أنّ إعداد ونشر المنشورات والإعلانات يتطلّب وقتاً وميزانية مالية وهو ما ينقص المؤسسة الدينية، إضافةً أنّه يحتاج إلى مساعدة مالية من متبرعين، في مقابل نسبة **36.67 %** صرّحوا أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تعد وتنشر منشورات وإعلانات خاصة بموضوع الانحراف.

أمّا فيما يخص بترغيب شباب الحي في إعداد المنشورات الدينية والإعلانات التي تنجزها المؤسسة الدينية، فكانت الإجابة سلبية، والنتيجة السلبية تتمثل في مجيء نسبة النفي **(93.33%)** أكبر من نسبة الإجابة بنعم **(06.67 %)**، وهذا يعني أنّ المؤسسة الدينية لا تهتم بفئة الشباب

وتثقيفهم دينياً، حتّى يشعروا بأهميتهم في المؤسسة الدينية ويشاركونها مهامها. أمّا من حيث إقبال مرتادي المؤسسة الدينية على قراءة المنشورات والإعلانات التوعوية، يرى أفراد عينة البحث **(81.67%)** أنهّ ضعيف، وهذا راجع لعدم اكتراث روّاد المؤسسة الدينية لما تقدمه وضعف ثقتهم فيها، مما يُقلِّص من انتشار الوعي الديني والأخلاقي، والتقليل منها كمصدر ومنبر للعلم والمعرفة. إذن بالنسبة للفرضية الثالثة لم تتحقّق كلية وهذا لقصور المؤسسة الدينية من هذا الجانب، في معالجة الانحراف، والوقوف على أسباب انتشاره والطرق الناجحة لنشر الوعي بأخطاره.

رابعاً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرابعة: مفادها يوجد تنسيق وتعاون وتكامل في الأدوار بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

اتضح جلياً بعد اختبار هذه الفرضية عدم وجود تنسيق وتعاون وتكامل في الأدوار بين المؤسسة الدينية وبين باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع، وهذا ما لاحظناه في دراستنا الميدانية، حيث صرّح أغلب أفراد عينة البحث **(78.33 %)** بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تقوم بالتواصل مع الأسر لوقاية أبناءهم من الانحراف، رغم أهمية هذه المؤسسة في تربية الأبناء بعد الأسرة من أجل إعداد وتربية الأبناء وأيضاً تقديم الدعم والتواصل والعلاقات الإيجابية بين مختلف أفراد الأسرة باعتبارها موطن التربية الروحية والخلقية والعلمية للطفل في تربيته ونشأته، في حين نسبة **21.67 %** أجابت بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية تقوم بالتواصل مع الأسر لوقاية أبنائهم من الانحراف.

أمّا فيما يخص تنظيم المؤسسة الدينية الرسمية دروساً توعوية في المدارس والجامعات، يرى أغلب أفراد عينة البحث **(71.67 %)** لا يقومون بإلقاء دروساً توعوية في المدارس والجامعات وهذا

راجع لعدم تنظيم مسيرو هذه المؤسسات لمثل هذه الملتقيات المتعلقة بالوقاية من الانحراف، وأيضاً عدم الاستعانة بالإمام من طرف الأجهزة الأمنية (كشرطة ودرك) للمشاركة في نشاطات تتعلق بمكافحة ظاهرة الانحراف، وهذا ما تؤكّده نسبة إجابة المبحوثين والمقدرة بـ: **(65 %)**، أمّا فيما يخص مشاركة المؤسسة الدينية الرسمية في تقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية **(81.67%)** من أفراد العينة أجابوا بأنّ المؤسسة الدينية الرسمية لا تشارك في تقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية، حيث صرّحوا أفراد العينة، باعتبارهم مُمثلي المؤسسة الدينية الرسمية أنّه لا يتم إعطائهم فرصة لتقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية، قصد توجيه النزلاء وإرشادهم ودعوتهم للتوبة، كما تبيّن أنّه لا يوجد تعاون بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسة الإعلامية (كإذاعة وتلفزيون) في مجال الوقاية من الانحراف، رغم أهمية وسائل الإعلام، باعتبارها وسيلة لتداول وجهات النظر المتعدّدة وإسماع الأصوات المختلفة. بإمكان المؤسسة الدينية الرسمية أن تساهم عبرها في تنمية الحس الأمني والوقائي من الانحراف الاجتماعي عبر وسائل الإعلام.

كل ذلك يجعلنا نقول أنّ الفرضية الرابعة لم تتحقق، لأنّنا استخلصنا من البحث والدراسة أنّه لا يوجد تنسيق وتعاون وتكامل في الأدوار بين المؤسسة الدينية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع. بالرغم من أنّ المراسيم القانونية المنظمة للمؤسسة الدينية الرسمية تشير صراحة إلى ضرورة التنسيق كوسيلة من وسائل الإصلاح، وهذا ما يعكس انعدام روح المبادرة، وانحصار نشاط المؤسسة الدينية داخلها فقط، إضافةً إلى قلّة وعي الكثيرين بدور المؤسسة الدينية في توجيه المجتمع في جميع المجالات.

خامساً: مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الخامسة: مفادها توجد برامج وأنشطة دعوية يقوم بها الإمام تُساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

فيما يخص النتائج التي تحصّلنا عليها بالنسبة لهذه الفرضية. اتَّضح لنا من خلال تعليقنا على الجداول أنّه توجد برامج وأنشطة دعوية يقوم بها الإمام تُساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي. وذلك من خلال إجابة أفراد عينة البحث على مجموعة من الأسئلة الواردة في هذا الشأن، ندرك منها السؤال رقم **(28)**، نُحاول من خلاله معرفة ما إذا كانت أفراد العينة تقوم بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف في الحي الذي يؤممون فيه، حيث أجابت نسبة **55%** من أفراد العينة أنّها تقوم بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف في الحي الذي يؤممون فيه، وذلك من خلال برامج ونشاطات دعوية هادفة وبتعاون مع روّاد المساجد وأهل الحي في الوقاية من الانحرافات الاجتماعية في أماكن غير المؤسسة الدينية الرسمية، في حين أجابت نسبة **45%** من المبحوثين أنّها لا تقوم بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف في الحي الذي يؤممون فيه، وهذا يعكس أنّ أفراد العينة من الأئمة يفضّلون النشاط الدعوي داخل المؤسسة الدينية الرسمية لا خارجها، لأنّ النشاط الدعوي خارج المؤسسة الدينية الرسمية يقتضي منهم الوقوف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية ومعالجتها، وكذا يستلزم الصبر والمشقة والمتابعة من طرف الإمام لمشاركة أهل الحي وتفقد أحوالهم لكي يصل إلى ما يصبو إليه من صلاح الفرد والمجتمع. أمّا السؤال رقم **(29)** الخاص بِـ: هل يقدم الإمام برامج وأنشطة لأهل الحي الذي يأمم فيه، حيث لاحظنا أنّ نسبة **51.67 %** أجابوا بِـ: نعم، أي أنّهم يقومون ببرامج وأنشطة خارج محيط المؤسسة الدينية، وهذا يُترجم مدى إدراك هذه النسبة من المبحوثين لخطورة الانحرافات الاجتماعية خاصةً في الواقع المعاصر الذي انتشرت فيه الانحرافات الاجتماعية والتي أصبحت تقلق أفراد المجتمع لذا يستوجب تدخل الإمام في مواجهتها عن طريق التربية والوعظ والإرشاد التي تجعل من أفراد المجتمع يلتزمون بما جاء به ديننا الحنيف، فقد اتفقت مجموعة من أفراد العينة من الأئمة أنّهم

يطبقون جملة من الأنشطة في الحي الذي يؤممون فيه، تستهدف أفراد المجتمع وتتمثل هذه البرامج والأنشطة في الندوات والمحاضرات، المسابقات الدينية والعلمية والثقافية، واللقاءات وتنظيم الرحلات الترفيهية، وتوفير الأنشطة الرياضية إضافةً إلى برامج وأنشطة أخرى، في حين نسبة **48.33 %** أجابت بِـ: لا، وهذا ما يعكس عدم وجود روح المبادرة من قبل القائمين على المؤسسة الدينية، وانحسار نشاط المؤسسة الدينية داخلها فقط، خلافاً ما كنا ننتظره من المؤسسة الدينية، "فالإمام ليس موظفاً عادياً يقوم بعمله ويقبض راتبه آخر الشهر، بل هو متول لرسالة عظيمة ومهمة صعبة في نفس الوقت، وهي تصوير الواقع لهم وجعلهم على علم بكل صغيرة وكبيرة بما يجري حولهم فيرشدهم ويوجههم إلى ما يجب فعله، وأن لا يدخر جهداً ويبذل من وقته لبث الوعي وتعليم الأخلاق الإسلامية للنّاس بالقول والعمل"[1]، وتتمثل هذه البرامج والأنشطة التي يُقدمها الإمام في الحي الذي يأمم فيه، تُساعد في وقاية أفراد المجتمع من الانحراف، هي: ندوات، ومحاضرات، ومسابقات دينية وعلمية وثقافية، ولقاءات، وتنظيم الرحلات الترفيهية، وتوفير الأنشطة الرياضية، وبرامج وأنشطة أخرى، كالأناشيد الوطنية والدينية والتربوية، وتنظيم المسرحيات.

وأمّا السؤال رقم **(30)** نُحاول من خلاله معرفة ما إذا كانت أفراد العينة من المبحوثين يقومون بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف، حيث لاحظنا أنّ نسبة **53.33%** من أفراد عينة البحث أجابوا بِـ: نعم، أي أنّهم يقومون بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف، حيث تعتبر أفراد العينة توعية الشباب ووعظهم أصبح ضرورة دينية واجتماعية لأنّ وظيفة الوعظ الديني في وقتنا الحالي أصبحت ضرورة نظراً لفعاليتها في تقويم السلوك، ومن ثم لا يمكن لأي تربية سليمة للشباب الاستغناء عن هذه الوظيفة النبيلة أو التشكيك في فعاليتها،

[1] حورية تاغلابت، **(دور المسجد في ترسيخ الثقافة المرورية والحد من حوادث المرور وفق القواعد الشرعية)**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16– العدد 02، صيف 2019م، جامعة الوادي، الجزائر، ص 69.

كما أجابت مجموعة أخرى من المبحوثين والتي تُقدر نسبتهم بِـ: **46.67 %** لا يقومون بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف، وهذا بسبب انشغالات الأئمة وارتباطاتهم بأمور أخرى، أمّا السؤال رقم **(31)** أمّا فيما يخص أهم الأساليب التي تعزّز من التربية الدينية وتُقلّل من الانحراف في الحي من وجهة نظر أفراد العينة تكشف البيانات أنّ أهم الأساليب التي تعزّز من التربية الدينية وتقلّل من الانحراف هي: معالجة المشكلات الاجتماعية، وحسن استغلال دور العبادة، ونشر التعليم الشرعي، والالتزام بالنصائح والتوجيهات، وتجنب الاختلاط بأقران السوء، وأساليب أخرى، وأمّا السؤال رقم **(32)** أمّا بخصوص معرفة مدى استخدام أفراد العينة لشبكات التواصل الاجتماعي **في** التحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع، إذا جمعنا الإجابة بِـ: نعم وأحياناً وجدنا نسبتهم **(85%)** أكبر من الإجابة بِـ: لا **(15%)**، مما جعلنا نقول أنّ أفراد العينة من الأئمة يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي في التحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع، بهدف نشر الوعي الديني. أمّا فيما يخص الوسائل التي يستخدمها أفراد عينة البحث في التحذير والتنبيه من الانحراف تتمثل في شبكة اليوتيوب، والفيس بوك، وشبكة التويتر. لذلك وجدنا من خلال النتائج التي توصلنا إليها أنّ الفرضية الخامسة تحققت بعد اختبارها.

سادساً: النتائج العامة للدراسة:

بالعودة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الفرضيات واختبارها ميدانياً تحقّقت في بعض الجوانب ولم تتحقّق في بعضها، ويمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية: أنّ المؤسسة الدينية الرسمية تُساهم في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام لتحيق أهدافها من الوقاية من الانحراف الاجتماعي، وأظهرت الدراسة أنّ الخطب المنبرية والدروس الدينية تُساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد

الانحراف الاجتماعي، كما بينت الدراسة أنّه لا توجد منشورات دينية وإعلانات و حتّى ملصقات تنشرها المؤسسة الدينية الرسمية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق وتعاون وتكامل في الأدوار بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف، وقد أظهرت الدراسة وجود برامج وأنشطة دعوية يقوم بها الإمام تُساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

وكشفت هذه الدراسة عن العوامل التي تحول دون أداء المؤسسة الدينية دورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع، وهذا من خلال آراء وتقييمات أفراد عينة البحث، منها: عدم استقلالية المؤسسة الدينية والتقيد ببرامج الوزارة الوصية، وعدم اكتراث معظم الأفراد بالمؤسسة الدينية، عدم وجود تنسيق بين المؤسسة الدينية والمؤسسات الفاعلة في المجتمع، عدم وجود تشريعات وقوانين تأسس للمؤسسة الدينية ذات صلاحيات واسعة ولمواكبة العصر الراهن، عدم وجود تمويل مادي للمؤسسة الدينية من طرف وزارة الشؤون الدينية والاعتماد على التبرعات، صعوبات يواجهها أئمة المساجد من النّاحية الشخصية (كضعف تكوينهم في المجال العلمي وتهميش دورهم وعدم الأخذ برأيهم، والتقليل من مكانتهم الاجتماعية)، وضعف رواتبهم وعدم وجود مسكن يؤويهم.

التوصيات والمقترحات:

– بعد التأكّد من التحقيق الفعلي لبعض فرضيات بحثنا، وعدم تحقيق بعضها الآخر، هذا ما جعلنا نقترح بأن تكون نهاية بحثنا إشكالية للباحثين في دراسة بعض الجوانب التي لم نتمكّن من التعمُّق في دراستها. وذلك بدراسة كلّ محور من البحث دراسة مُعمّقة، تُعطي نتائجها.

– ونلاحظ أنّ المؤسسة الدينية الرسمية وحدها لا تستطيع معالجة الآفات والانحرافات الاجتماعية، بل يجب تضافر جهود جميع المؤسسات الاجتماعية الرسمية منها وغير الرسمية للتصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها بشتّى الطرق.

– العمل على تفعيل المؤسسة الدينية الرسمية في معالجة ظاهرة الانحراف والعمل على تغيير السلوكيات السلبية للأفراد من خلال الخطب والدروس، والتكثيف من الحملات التوعوية والتثقيفية والتربوية لتحصين الأفراد ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي.

– الاهتمام بنشر المنشورات الدينية والإعلانات وحتّى المطويات والملصقات التي تتضمّن معلومات عن مخاطر الانحراف وأضراره.

– إعداد البرامج والنشاطات الشبابية الجاذبة مثل المسابقات الفكرية، والرحلات والمخيمات تساعد في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع.

– تفعيل التواصل الالكتروني مع القائمين على المؤسسة الدينية عن طريق شبكات التواصل المختلفة (اليوتيوب، الفيس بوك، تويتر،...)، وغيرها من التقنيات الحديثة في بث رسالته وتوعية الأفراد بأخطار الانحراف وصدّهم عنها.

– إعداد وتأهيل الأئمة الخطباء إعداداً يؤهلهم لأداء رسالتهم على وجه الأكمل، وذلك بتزويدهم بمختلف العلوم كعلم النفس، وعلم الاجتماع والفلسفة، وغيرها من العلوم، وذلك لإعطاء الخطاب الديني دوراً علمياً أكاديمياً، حتّى لا يبقى خطاباً وعظياً في حل المشكلات الاجتماعية الآنية، كتعاطي المخدرات.

– يجب على الإمام الخطيب أن يتلمس مشكلات المجتمع وما ينتشر فيه من انحرافات سلوكية، ليبين لهم حكم الشرع فيها، وخطورتها على الفرد والمجتمع والأمة.

– إفساح المجال لأئمة المساجد باعتبارهم الأقرب للمجتمع بتوضيح في الكثير من دروسهم الفقهية والعقدية المستمرة أهمية المعتقد الصحيح في الحفاظ على السلوك المعتدل رغم التحديات مهما تغير الزمان والمكان.

وخلاصة القول لا تتعدّى هذه التوصيات والاقتراحات أن تكون مُجرَّد تعبير عن ملاحظاتنا لواقع مجتمعنا، ورغبتنا في المساهمة بهذا البحث في إصلاح هذا الواقع بعض الشيء من الفساد والانحراف الاجتماعي.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــة:

حاولت من خلال هذه الدراسة المتواضعة، تسليط الضوء على دور المؤسسة الدينية الرسمية في الوقاية من الانحراف الاجتماعي، لاسيما وأنّ هذه المؤسسة لها أهمية عظيمة في تنشئة الفرد وتشكيل سلوكه وقيمه واهتماماته من خلال ما تزرعه في نفوس الأفراد من قيم وأنماط سلوكية، تحدد فيه معايير الخير والابتعاد عن الشر، والآداب السلوكية الرفيعة وذلك باستخدام أساليب متعدّدة، حيث لوحظ في السنوات الأخيرة تفشي وتنامي مختلف الآفات والانحرافات الاجتماعية، تثير قلقاً متزايداً بالنسبة للفرد والمجتمع، لما تشكله تلك المشكلة من خطورة حقيقية على الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، وعلى افتراض أنّ المؤسسة الدينية الرسمية انعكاس لمبادئ الدين وتعاليمه، فهي مهيأة للإسهام الإيجابي في بناء شخصيات الأفراد وتكوين قناعاتهم وترسيخ معتقداتهم، وتصحيح المفاهيم غير الصحيحة لديهم، وتوعيتهم، وبيان ما لهم وما عليهم، وضرورة امتثالهم لأوامر الله تعالى والابتعاد عن نواهيه.

ورغم اعتراف الجميع بأهمية ودور المؤسسة الدينية الرسمية في المجتمع، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى، كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، إلى جانب وسائل الإعلام والأندية الثقافية والرياضية والترفيهية ونحوها من المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تؤثر على تربية الإنسان سواء كان ذلك التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. إلاّ أنّ تساؤلات كثيرة تثار حول الدور التوعوي والتوجيهي، الذي تقوم به المؤسسة الدينية الرسمية عبر الخطاب الديني، كعامل ضبط يقي ويحمي نسق القيم والمنظومة الأخلاقية الاجتماعية من الانحراف.

وبالعودة إلى نتائج الدراسة يمكن القول أنّ للمؤسسة الدينية الرسمية دور نسبي في الحد والوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع، ولكن وعلى الرغم من هذا الدور الذي تحقّقه المؤسسة الدينية

الرسمية، إلاّ أنّه اتضح هناك عوامل ومعوقات تحد من أداء مهامها، كعدم وجود تشريعات وقوانين تأسس لها ذات صلاحيات واسعة لمواكبة العصر الراهن، وعدم اكتراث معظم الأفراد بها، وعدم وجود تنسيق بينها وبين المؤسسات الفاعلة في المجتمع، وعدم وجود تمويل مادي لها من طرف وزارة الشؤون الدينية والاعتماد على التبرعات، إضافة إلى صعوبات يواجهها أئمة المساجد من النّاحية الشخصية (كضعف تكوينهم في المجال العلمي وتهميش دورهم وعدم الأخذ برأيهم، والتقليل من مكانتهم الاجتماعية)، وكذا ضعف رواتبهم وعدم وجود مسكن يؤويهم.

ولهذا فقد أصبح من الضروري إيجاد السبل الكفيلة أو الحلول المناسبة للحد من هذه العوامل والمعوقات التي يمكن أن تقف حجر عثرة في وجه المؤسسة الدينية الرسمية في تحقيق أهدافها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع، مع وضع الحلول وتوفير الإمكانيات المناسبة من أجل استعادة المؤسسة الدينية الرسمية لدورها الأول في حياة المسلمين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم البيجوري، **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**، الدار الأثرية، القاهرة، (بدون تاريخ).
2. إبراهيم خليل أبراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.
3. إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.
4. أبو الحسن علي البصري الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ط1، مطبعة البابلي الحلبي، بيروت، 1968م.
5. أبو العلاء المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن الكريم**، ط6، دار القلم، الكويت، 1982م.
6. أبو سيد حامد محمد مكركب أبران، **فقه الواجبات في العقيدة والشريعة والعبادات والأخلاق والمعاملات وبناء الأسرة والمجتمع**، ط2، منشورات بغدادي للطباعة والنشر، باش جراح، الجزائر، 1435هـ- 2014م.
7. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الديني**، ط1، دار وائل للنشر، القاهرة، 2005م.
8. إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1999م.
9. أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، **دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة**، مركز الإعلام الأمني، الرياض، (بدون تاريخ).
10. أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط5، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982م.
11. أحمد بن مرسلي، **منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
12. أحمد حمد، **مقومات الجريمة ودوافعها**، ط1، دار القلم، الكويت، 1982م.

13. أحمد علي إسماعيل، **علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**، ط8، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997م.

14. أحمد مريوش، **الحياة الثقافية خلال العهد العثماني**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007م.

15. إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصّحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، ج4، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.

16. آل سعود عبد الرحمن بن سعد، **الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.

17. أنور الجندي، **سموم الاستشراق والمستشرقين في العلوم الإسلامية**، دار الشهاب، باتنة الجزائر، 1987م.

18. بسام محمد أبو عليان، **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، ط3، منشورات الحلبي أي- كتب، خان يونس، 2016م.

19. بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **أسس البحث العلمي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

20. ثريا التجاني، **دروس في منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والبيداغوجيا**، دار الهدى للطباعة والنشر والوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015م.

21. جازية كيران، **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.

22. جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون، مراجعة وتقديم: محمد محمود الجوهري، ط1، المجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000م.

23. حسن رمضان فحلة، **الخطر الداهم على العرب والمسلمين**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (بدون تاريخ).

24. حسن رمضان فحلة، **مقومات الحضارة الإنسانية في الإسلام**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1410هـ- 1989م.

25. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأيديولوجيا والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2009م.

26. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الدين والمجتمع**، مركز الإسكندرية للكتاب، جمهورية مصر، 2004م.

27. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع بين ابن خلدون وأوجست كونت**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2009م.

28. حسين عبد الحميد رشوان، **التغير الاجتماعي والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م.

29. حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة الغربية، متاهات الإنسان بين الحلم والحقيقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م.

30. خالد بن حامد الحازمي، **مساوئ الأخلاق وأثرها على الأمة**، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1425هـ.

31. رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920-1954)**، ط2، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012م.

32. راغب السرجاني، **العلم وبناء الأمم**، ط1، مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، 1428هـ-2007م.

33. رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2008م.

34. رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م.

35. رضوان بن شقرون، **خطبة الجمعة المنهج والمقاصد في ضوء الكتاب والسُنّة**، ط2، سلسلة الأبحاث والدراسات، منشورات المجلس العلمي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2005م.

36. زيدان عبد الباقي، **علم الاجتماع الديني**، مكتبة غريب، مصر، 1981م.

37. سامية الخشاب، **علم الاجتماع الديني**، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1988م.

38. سعد المغربي، **انحراف الصغار**، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1960م.

39. سعد سلمان المشهداني، **الإعلان التلفزيوني وتأثيره في الجمهور**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.

40. سعيد بن سعيد العلوي، **بحث المؤسسة الدينية والتجديد في العالم العربي، ضمن كتاب حراسة المؤسسات الدينية**، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011م.

41. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، **الإمامة في الصلاة: مفهوم، وفضائل وأنواع، وآداب، وأحكام في ضوء الكتاب والسُنّة**، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، (بدون تاريخ).

42. سلوى عثمان الصديقي وجلال عبد الخالق، **انحراف الصغار وجرائم الكبار**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2002م.

43. سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه**، تقديم: محمد جوهر، الناشر: صوماديل، الدار البيضاء، 2015م.

44. السيد رزق الطويل، **العقيدة في الإسلام منهج حياة**، إصدارات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1981م.

45. شفيق محمد زيعور، **الفكر التربوي عند العلموي**، ط1، دار اقرأ، بيروت، 1406هـ-1986م.

46. شوقي عبد الله عبّاد، **كيف نحيي رسالة المسجد**، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1432هـ- 2011م.

47. صادق مكي، **موسوعة الأديان السماوية والوضعية الديانة السماوية – عقيدة وأخلاق وشريعة–**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1995م.

48. صالح إبراهيم الصنيع، **التدين علاج الجريمة**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993م.

49. صالح البكاري، **أبعاد الدين الاجتماعية**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.

50. صالح بن إبراهيم عبد اللطيف الصنيع، **التدين والصحة النفسية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أشرفت على طباعته ونشره: الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1421هـ- 2000م.

51. طارق الصادق عبد السلام، **الضبط الاجتماعي في الإسلام**، الدار العالمية للنشر والوزيع، (بدون بلد)، 2009م.

52. عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، ط8، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1983م.

53. عبد الرحمن العيسوي، **علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته العملية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990م.

54. عبد الرحمن العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس التشخيص النفسي والعقلي**، ط1، المجلد11، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1425هـ- 2004م.

55. عبد الرحمن العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس سيكولوجية القضاء الجنائي**، ط1، المجلد4، دار الراتب الجامعية، 1425هـ- 2004م.

56. عبد الرحمن العيسوي، **موسوعة ميادين علم النفس علم النفس الإعلامي**، ط1، المجلد7، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1425هـ- 2004م.

57. عبد السلام بو شارب، **الهقار أمجاد وأنجاد**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 1995م.

58. عبد الغني أحمد جبر مزهر، **خطبة الجمعة ودورها في تربية الأمة**، (بدون بلد وبدون تاريخ).

59. عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان، **إمام الجزائر عبد الحميد ابن باديس**، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 1998م.

60. عبد الكريم زيدان، **أصول الدعوة**، ط3، دار الكتاب، بغداد، 1396هـ- 1976م.

61. عبد الله الخريجي، **علم الاجتماع الديني**، ط2، المملكة العربية السعودية، 1990م.

62. عبد الله ناصح علوان، **محاضرة في الشريعة الإسلامية وفقهها ومصادرها**، الإصدار الأول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جدة، 1404هـ- 1983م.

63. عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن، **ديناميات الانحراف والجريمة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2017م.

64. عثمان بن جمعة ضميرية، **أثر العقيدة الإسلامية في اختفاء الجريمة**، ط1، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، جدة، 1421هـ- 2000م.

65. عدنان الدوري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1973م.

66. العربي بختي، **جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس الأسباب والعوامل – الجزاء والعلاج–**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018م.

67. عز الدين الخطيب التميمي وآخرون، **نظرات في الثقافة الإسلامية**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1988م.

68. عقيل نوري محمد، **الفعل الاجتماعي دراسة تحليلية من منظور إسلامي**، ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 1437هـ- 2016م.

69. علي شتا، **الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999م.

70. علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر نتائج دراسة ميدانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م.

71. علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر اللبنانية، بيروت، 1990م.

72. علي مراد، **الحركة الإصلاحية في الجزائر**، ترجمة: محمد يحيان، ط2، الجزء4، دار الحكمة، الجزائر، 1999م.

73. علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب)**، ط1، منشورات 7 أكتوبر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008م.

74. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995م.

75. فاروق العادلي، **دراسات في الضبط الاجتماعي**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1985م.

76. فتوح عبد الله الشاذلي، **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009م.

77. فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011م.

78. فراس السواح، **دين الإنسان بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني**، ط4، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، سورية، دمشق، 2002م.

79. فوزي بن دريدي، **المناخ المدرسي (دراسة ميدانية)**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1430هـ- 2009م.

80. فيليب لابورت- تولرا وجان. بيار فارنييه، **إثنولوجيا أنتروبولوجيا**، ترجمة: مصباح الصمد، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1423هـ- 2004م.

81. قطب عبد الحميد قطب، **خطب الشيخ محمد الغزالي في شئون الدين والحياة**، مراجعة: محمد عاشور، ط1، مكتبة رحاب، الجزائر، 1408هـ- 1988م.

82. كامل محمد عويضة، **الأعلام من الفلاسفة كارل ماركس الماركسية والإسلام**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ- 1993م.

83. ليلى العقاد، **مدخل إلى نظريات الاتصال**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1988- 1989م.

84. ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.

85. ماجد عرسان الكيلاني، **أهداف التربية الإسلامية**، ط2، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، 1988م.

86. ماجد عرسان الكيلاني، **مناهج التربية الإسلامية والمربون العاملون فيها**، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995م.

87. مأمون محمد سلامة، **مذكرات في المدخل إلى علم الإجرام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م.

88. محسن عبد الحميد، **منهج التغير الاجتماعي في الإسلام**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1983م.

89. محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الديني**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

90. محمد إسماعيل قباري، **البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات معاصرة**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982م.

91. محمد الصالح الصديق، **الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009م.

92. محمد الصالح الصديق، **حُبّ الوطن من الإيمان**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

93. محمد الغزالي، **خُلق المسلم**، ط1، دار الريان للتراث، القاهرة، 1408هـ- 1987م.

94. محمد المدني بوساق، **مواجهة خطر المخدرات**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 1432هـ- 2011م.

95. محمد بلبريك، **المخدرات أنواعها، توزيعها الجغرافي، طرق تهريبها، أسباب تعاطيها ودور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية منها**، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الدويرة، الجزائر، 2016م.

96. محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محب الدين الخطيب- محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، ج1، المطبعة السلفية، القاهرة، 1400هـ.

97. محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، دار الأفكار الدولية، الرياض، السعودية، 1998م.

98. محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان**، ط1، دار القلم، دمشق، 1997م.

99. محمد بن شاكر الشريف، **تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف**، ط1، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1425هـ- 2004م.

100. محمد حسن علاوي، أسامة كامل راتب، **البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999م.

101. محمد سعيد رمضان البوطي، **حوار حول مشكلات حضارية**، ط3، الدار المتحدة للطبعة والنشر، مكتبة رحاب، الجزائر، 1410هـ- 1990م.

102. محمد شامة، **لا لتطوير الخطاب الديني**، ط1، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، عابدين، 1426هـ- 2005م.

103. محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

104. محمد عبد الفتاح المهدي، **سيكولوجية الدين والتدين**، تقديم: يسرى دعبس، ط1، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002م.

105. محمد عبد الله درّاز، **الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2014م.

106. محمد عبيدات وآخرون، **البحث العلمي والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999م.

107. محمد قطب، **هل نحن مسلمون؟**، ط6، دار الشروق، القاهرة، 1423هـ- 2002م.

108. محمد نسيب، **زوايا العلم والقرآن بالجزائر**، دار الفكر، الجزائر، (بدون تاريخ).

109. محمد نصر مهنا، **الإعلام وتكنولوجيا الاتصال في عالم متغير**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007م.

110. مختار محمد عبد الله، **مدخل إلى علم الاجتماع**، ط1، دار غريب للنشر، مصر، 1999م.

111. مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، ط1، مؤسسة الرواق، عمان، الأردن، 2000م.

112. مصطفى سويف، **المخدرات والمجتمع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1996م.

113. مصطفى السباعي، **أخلاقنا الاجتماعية**، ط4، دار السلام، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الإسكندرية، 1431هـ- 2010م.

114. معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998م.

115. مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي مقاربة تحليلية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 1433هـ- 2012م.

116. مناد طالب، **مشكلات فلسفية نهضوية معاصرة**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر، 2009م.

117. منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011م.

118. مهدي محمد القصاص، **علم الاجتماع الديني**، جامعة المنصورة، مصر، 2008م.

119. موسى صاري وآخرون، **كتاب علوم الشريعة**، بإشراف: سعيد معول، السنة 3 من التعليم الثانوي، شعبة الآداب والعلوم الإسلامية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، (بدون تاريخ).

120. ميشال مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل الهواري وآخرون، مكتبة الفلاح، طرابلس، ليبيا، 1994م.

121. نادية سعيد عيشور مع مجموعة من الباحثين، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية دليل الطالب في إنجاز بحث سوسيولوجي**، تقديم: عبد الرحمن برقوق، مؤسسة حسن رأس الجبل للنشر والتوزيع، 2017م.

122. ناصر عبد الكريم العقل، **أثر العلماء في تحقيق رسالة المسجد**، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1419هـ.

123. نورهان منير حسن فهمي، **القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

124. الهاشمي صيّاغ، **الإسلام وعالم الأعمال**، ط1، الترجمة من الفرنسية: موسى أشرشور، تدقيق: مهنّى حمدوش، منشورات ألفا، الجزائر، 2008م.

125. هالة منصور، **محاضرات في علم الإحصاء التقني والاجتماعي**، المكتبة الجامعية الإيرانية، الإسكندرية، 2000م.

126. وادي عماد الدين، **السلوك الإجرامي عند المرأة (دراسة قانونية – اجتماعية – نفسية)**، تقديم: زواقري الطاهر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 1434هـ- 2013م.

127. وهبة الزحيلي، **أخلاق المسلم علاقته بالمجتمع**، ط6، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 1433هـ- 2012م.

128. يحي بن شرف النووي، **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2002م.

129. يحي رامز كوكش وخالد الفتياني، **الواضح في الثقافة الإسلامية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1429هـ- 2008م.

130. يوسف القرضاوي، **الإيمان والحياة**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980م.

ثانياً: المعاجم والقواميس:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، ج9، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
2. أحمد العايد وآخرون، **المعجم العربي الأساسي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1988م.
3. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1993م.
4. أنطوان نعمة وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001م.
5. جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982م.
6. جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم: أنسام محمد الأسعد، مراجعة وإشراف: بسام بركة، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011م.

7. دينكن ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، 1980م.

8. فاروق مداسي، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م.

9. لويس معلوف اليسوعي، **المنجد في اللغة والأعلام**، ط27، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986م.

10. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ-2008م.

11. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 1425هـ- 2004م.

ثالثاً: الدوريات والمجلات:

1. **الاستغراب13**، القاهرة، خريف 2018م.
2. **دراسات إسلامية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، العدد17، ربيع الأول 1434هـ- جانفي 2013م.
3. **دراسات نفسية**، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد13، ديسمبر 2014م.
4. **فكر ومجتمع**، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد14، أكتوبر 2012م.
5. **فكر ومجتمع**، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، المجلد11، العدد43، أكتوبر/ تشرين الأول 2018م.
6. مجلة **الإرشاد النفسي**، مركز الإرشاد النفسي، كلية التربية، عين شمس، القاهرة، 1993م.
7. مجلة **الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد الأول، العدد التاسع، مارس 2018م.
8. مجلة **الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، الجزائر، العدد10، رجب 1422هـ- سبتمبر 2001م.

9. مجلة **البحرين الثقافية**، البحرين، العدد التاسع، جانفي 2002م.

10. مجلة **البحوث والدراسات**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد16، العدد02، صيف 2019م.

11. مجلة **الدراسات الإسلامية**، المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، العدد7، جوان 2004م.

12. مجلة **الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**، قصر مصطفى باشا، الجزائر، العدد الأول، 2015م.

13. المجلة **العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، الرياض، المجلد17، العدد33، (بدون تاريخ).

14. مجلة **العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد23، مارس 2016م.

15. مجلة **العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد6، العدد1، مارس 2021م.

16. مجلة **العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد10، جوان 2018م.

17. مجلة **المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، جامعة وهران2، الجزائر، المجلد6، العدد1، مارس 2021م.

18. مجلة **المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، الجزائر، المجلد17، العدد1، جويلية 2021م.

19. مجلة **جامعة الاستقلال للأبحاث**، فلسطين، المجلد4، العدد1، حزيران 2019م.

20. مجلة **جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، 2011م.

21. مجلة **جامعة الناصر**، صنعاء، العدد الخامس المجلد الثاني، يناير– يونيو 2015م.

22. مجلة **جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، ماليزيا، المجلد 30، العدد7، 2016م.

23. مجلة **كلية أصول الدين بأسيوط**، قسم الدراسات الإسلامية بالكلية الجامعية بأملج، جامعة تبوك، العدد33، 2015م.

24. مجلة **كلية التربية**، العدد14، 1981م.

25. مجلة **كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة قطر، المجلد35، العدد1، 1438هـ-2017م.

26. محمد توفيق محمد سعد، **فقه تغيير المنكر**، سلسلة مجلة الأمة القطرية، تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، قطر، العدد41، 1995م.

رابعاً: الرسائل و الأبحاث:

1. إبراهيم بن صالح بن حمد الرعوجي، **التدابير الواقية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية**، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ- 2003م.
2. إسراء موسى محمد سليمان، **المساجد ودورها في بناء الفرد والمجتمع "دراسة موضوعية"**، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، ربيع أول 1439هـ- ديسمبر 2017م.
3. إلهام بلعيد، **التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في سلوك المنحرفين الأحداث**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع القانوني، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1430- 1431هـ/ 2009- 2010م.
4. بشير قادرة، **تكوين الأئمة وأثره على التوجيه المسجدي بالجزائر**، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الديني، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010- 2011م.
5. بلمولود جمانة، **علاقة الأسرة بانحراف المراهق**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004- 2005م.
6. توفيق بن عبد العزيز السديري، **بحث بعنوان: دور المؤسسات الدينية في الوقاية من المخدرات والإجرام المنظم**، (بدون بلد وبدون تاريخ).

7. جحيش لطيفة، **الخصائص الاجتماعية والديمغرافيا لمتعاطيات المخدرات في المجتمع الجزائري "دراسة ميدانية بولاية خنشلة"**، رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع المؤسسات المجتمعية والتنمية البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، 2011- 2012م.

8. حسن بن علي بن عبد الله الشيخي، **اللامعيارية (الأنومي) ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في مدينة الرياض**، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ- 2003م.

9. حسيبة بن مريم وحورية محجوبي، **الانحراف في المؤسسة التربوية دراسة حالة التلاميذ الطور الثانوي**، شهادة ماستر في علم اجتماع التربية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013- 2014م.

10. خيرة غربي، **معالجة الخطاب الدعوي المسجدي لقضايا الشباب**، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص دعوة وإعلام واتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

11. رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر – البطالة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013- 2014م.

12. زرارقة فيروز، **الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق "دراسة نظرية – ميدانية على عينة من الأحداث تتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف"**، رسالة دكتوراه في العلوم، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004- 2005م.

13. زعيمي مراد، **النظرية العلم – اجتماعية رؤية إسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1997م.

14. زيرق دحمان، **المدرسة القرآنية في تنمية القيم الاجتماعية للتلميذ**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011- 2012م.

15. سبعي سعاد، **دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري**، شهادة ماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013- 2014م.

16. سمير الويفي، **دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي**، رسالة ماجستير في تخصص علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1430-1431هـ/ 2009- 2010م.

17. شحاوي سمية، **التربية الفنية وعلاقتها بجنوح الأحداث**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009- 2010م.

18. شيهب عادل، **الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول والدعارة بجامعة بوزيان**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007- 2008م.

19. صليحة رحالي، **القيم الدينية والسلوك المنضبط الكشافة الإسلامية الجزائرية أنموذجاً "دراسة ميدانية للأفواج الكشفية لمدينة المسيلة"**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الديني، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1428- 1429هـ/ 2007- 2008م.

20. عائشة أونيش، **دور المرشدة الدينية في الإصلاح الاجتماعي**، رسالة ماجستير، قسم الدعوة والإعلام، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2003-2004م.

21. غادة عبد الرحمن الفهادي، **دور الجمعيات الأهلية النسائية في الوقاية من الجريمة**، رسالة ماجستير قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1434هـ- 2013م.

22. غيضان السيّد علي، **توافقية الدين والقيم الإنسانية والخلقية في مثالية توفيق الطويل المعدّلة، (بحث عام)**، قسم الدراسات الدينية، مؤمنون بلا حدود مؤسسة دراسات وأبحاث، الرباط، أكدال، المملكة المغربية، 1 يناير 2016م.

23. فاطمة خدامة، **المرشدات الدينيات ودورهن التربوي في المسجد**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2010- 2011م.

24. فالح بتال الدوسري، **دور إمام المسجد في الوقاية من الجريمة "دراسة ميدانية مسحية على مساجد مدينة الرياض"**، رسالة ماجستير، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1427هـ- 2006م.

25. فهد أديهم بن براك، **دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية على منطقة حائل"**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم علم الجريمة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، مؤتة، 2010م.

26. فيصل بن سليمان الدرعان، **الدور الأمني للمسجد من خلال الخطب المنبرية "دراسة مسحية لخطب الحرمين الشريفين"**، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، تخص قيادة أمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1428هـ- 2007م.

27. متعب بن علي المشعوف، **دور المسجد في الوقاية من الانحراف "دراسة ميدانية على أئمة ومرتادي المساجد بشرق الرياض"**، رسالة ماجستير، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007م.

28. محمد السيد يوسف، **منهج القرآن الكريم في إصلاح المجتمع**، رسالة دكتوراه في الدعوة الإسلامية، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، مصر، 2000- 2001م.

29. محمد عبد ربه محمد السبحي، **الشريعة الإسلامية ودورها في تحقيق الأمن في المجتمع (المحور الرابع)**، ط1، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، الذي تنظمه كلية الحقوق بطنطا في الفترة من 10-11 مارس 2014م، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون بطنطا، قسم الفقه المقارن، طنطا، 1435هـ- 2014م.

30. مسعود بو سعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر وموقف الخطاب الإسلامي المعاصر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 1427هـ- 2006م.

31. مهدي السعيد، **دور الخدمة الاجتماعية في الحد أو التخفيف من ظاهرة تشرد الأحداث**، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، فرع الخدمة الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2005م.

32. نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة دكتوراه دولة، شعبة علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007- 2008م.

33. نصر الدين بويحي، **تأثير الخطاب المسجدي على منظومة القيم لدى الطلبة الجامعيين**، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015- 2016م.

34. نور الدين طوابة، **دور المسجد في المجتمع الإسلامي المعاصر**، رسالة ماجستير، قسم الدعوة والإعلام، كلية أصول الدين والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 1992- 1993م.

35. هنوس ناذر، **التدين في أوساط الشباب الحضري مقاربة سوسيو- انتروبولوجية للمتدينة من "السلفية العلمية"**، رسالة ماجستير في علم اجتماع الحضري، تخصص مدن، ثقافات، ومجتمع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، الجزائر، 2015- 2016م.

36. يحي بن نصير السرحاني الشهراني، **أثر عبادة الصلاة للوقاية من الجريمة**، رسالة ماجستير، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 1426هـ- 2005م.

خامساً: الملتقيات والندوات والمؤتمرات:

1. محمود كسناوي، **أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع**، ندوة الأمن مسؤولية الجميع، تطبيقات الشرطة المجتمعية، الدورة السنوية الأولى، الرياض، 1429هـ.
2. مراد بن علي زريقات، **العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية**، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، 25 أغسطس 2015م.
3. وليد زرقان، **العوامل الثقافية والأنترنيت ودورها في تنامي ظاهرة جنوح الأحداث**، ملتقى وطني حول: جنوح الأحداث قراءات في واقع وآفاق الظاهرة وعلاجها، يومي 04-05 ماي 2016م.

سادساً: المواثيق:

1. الجريدة الرسمية، العدد رقم 12 الصادر بتاريخ 09 فر 1392هـ، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 72- 07 المؤرخ في 06 صفر 1392هـ الموافق لـ 21 مارس 1972م. والمتضمن إحداث مراكز إسلامية ثقافية.
2. الجريدة الرسمية، العدد رقم 16 الصادر بتاريخ 25 رمضان 1411هـ- 23 مارس 1991م، المتعلق ببناء المساجد وتسييرها وتحديد وظيفتها.
3. الجريدة الرسمية، العدد رقم 08 الصادر بتاريخ 07 جمادى الثانية 1400هـ- أبريل 1980م، المتعلق باحداث معلمي التعليم القرآني في إطار الوظيفة العامة.
4. الجريدة الرسمية، العدد رقم 82 الصادر بتاريخ 10 رجب 1415هـ- 10 ديسمبر 1994م، المحدّد لقواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها.
5. المرسوم التنفيذي رقم 08- 411 المؤرخ في 26 ذي الحجة 1421هـ الموافق لـ 24 ديسمبر 2008م، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، (الجريدة الرسمية، العدد رقم 73 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2008م).

6. المرسوم التنفيذي رقم 13- 377 المؤرخ في 5 محرم 1435هـ الموافق لـ 09 نوفمبر 2013م (العدد 58 الصادر بتاريخ 2013م). المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 91- 81 المؤرخ في 07 رمضان 1411هـ الموافق لـ 23 مارس 1991م. المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 88- 50 المؤرخ في 24 رجب 1408هـ الموافق لـ 13 مارس 1988م، (الجريدة الرسمية، العدد11، السنة 1988م). يتعلق ببناء المساجد وتنظيمها وتسييرها.
7. المرسوم التنفيذي رقم 89- 99 المؤرخ في 27 جوان 1989م، المحدّد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية، (الجريدة الرسمية، العدد رقم 26 الصادر بتاريخ 28 جوان 1989م).
8. المرسوم التنفيذي رقم 94- 432 المؤرخ في 10 ديسمبر 1994م، الذي يحدّد قواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيرها، (الجريدة الرسمية، العدد رقم 82 الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1994م).

سابعاً: المواقع الإلكترونية:

. https://alwaei.gov.kw/site/Pages/ChildDetails.aspx?PageId=417&vol=589

. https://ar.wikipidia.org

. https://arabic.bayyanat.org/ArticlePage.aspx?id=6179

. https://classlawful-blogspot.com/2012/07/blog-spot-2243-html

. https://holynajaf.net/ar/islamic-books/355

. https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/304566.html

. https://www.aluka.net/culture/0/768/#ixzz6C6domS3H

. https://www.facebook.com/adel.bouarar/posts/1753736181509284

.https://www.marefa.org

. https://www.mohamah.net

. https://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=48813

. https://yaqenn.com

. www.cerhso.com

.www.drmalo.com/IMG/pdf/mh-al-imaamah-makanatuha.pdf

. www.droit7.blogpot.com/2013/10/blog

.https://diae.net/wp-content/uploads/2016/07

. https://blog.Hassanalhazmi.net/2009/04/spss.html

Crimedz.blogspot.com/p/blog-page-17.html.

www.nama-center.com.

. www.hci-dz.com

. www.univ-djelfa.dz/ar/

ملاحـــق الدراسة

ملحق رقم01: فهرس الآيات القرآنية الكريمة الواردة في الأطروحة

السورة	الآية القرآنية الكريمة	رقم الآية	الصفحة
الإسراء	"وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا"	70	1
الأعراف	"فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ"	165	25
الكهف	"وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا"	49	25
الحجرات	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ"	11	25-26
البقرة	"وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ، فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ"	35-36	75
طه	"فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ، إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ"	117-119	75
الكافرون	" لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ"	06	84

المائدة	" قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ"	77	84
الأنعام	"إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ"	159	84
المائدة	"الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا"	03	85
آل عمران	"إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ"	19	85
النساء	"إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ"	48	88
النساء	"إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا"	116	88
الحجر	"إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"	09	88
الأعراف	"وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا"	172	89-90
الأنعام	: "قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ"	162-163	92
الحجرات	"إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّـهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا"	15	93
المائدة	"وَعَدَ اللَّـهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ"	09	95
الرعد	"الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ"	29	95
النحل	"مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ"	97	95
العصر	"وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ"	1-3	95
طه	"وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا"	112	95
المائدة	"الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا"	03	98
الرعد	"إِنَّ اللَّـهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ"	11	104
الأنفال	"ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّـهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّـهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"	53	104
الرعد	"إِنَّ اللَّـهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ"	11	105

الحجرات	"إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّـهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"	10	114
هود	"وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً"	17	121
الإسراء	يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَـٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا"	71	121
يس	"وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ"	12	121
التوبة	"وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ"	03	126
الروم	"فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ"	30	131
الحديد	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"	28	133
النجم	"الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى"	32	134
الملك	"أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ"	14	134
التغابن	"يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ"	04	134
المجادلة	"أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"	07	134
ق	"مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ"	33	134
العاديات	"أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ، وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ، إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ"	09-11	134
الذاريات	"وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ"	56	136

الجمعة	"فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ"	10	136
العنكبوت	"إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ"	45	137
التوبة	"خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا"	103	137
هود	"وَلِلَّـهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ"	123	137
العنكبوت	"وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تعلمون	16	137
البقرة	"وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ"	45	137
الرعد	"الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ"	28	137
يونس	"قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ"	57	138
آل عمران	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"	200	139
الحجر	"لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ"	88	140
لقمان	"وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ"	18	140
الإسراء	وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا"	37	140-141
لقمان	"وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ"	18-19	141
الشورى	"وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا"	40	142

النساء	"وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا"	93	142
الإسراء	"وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا".	32	142
النور	"إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ، يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ".	23-24	142
المائدة	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ".	90	142
المائدة	"وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"	38	142
الجمعة	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ"	09	149
آل عمران	"وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ"	187	149
الروم	وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ، وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"	21-22	155

ملحق رقم 02: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الأطروحة

الرقم	الحديث النبوي الشريف	الصفحة
01	"سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالَهُ كُفْر"	26
02	"ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن هو ما وقر في القلب وصدقه العمل"	95
03	"لكل شيء زكاة وزكاة الجسم الصوم والصيام نصف الصبر"	137
04	"إنّما بعثت لأتمم صالح الأخلاق"	138
05	"كان خلقه القرآن"	138
06	" ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتّى الشوكة يشاكها إلاّ كفر الله بها من خطاياه"	139
07	"عجباً لأمر المؤمن، إنّ أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلاّ للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خير له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له"	139
08	كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته؛ فالإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته"	139-140
09	"الإيمانُ بضعٌ وستّونَ شُعبةً والحياءُ شُعبةٌ من الإيمانِ"	140
10	"إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت"	140
11	"من بدّل دينه فاقتلوه"	142
12	"اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الموُبِقَاتِ"	142
13	"ليس لابن البيضاء على ابن السّوداء سلطان إلاّ بالحق"	143
14	"وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلاّ حفتهم الملائكة، ونزلت عليهم السّكينة، وغشيتهم الرّحمة، وذكرهم الله"	150

ملحق رقم 03: استمارة استبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر2 – أبو القاسم سعد الله –

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

استمارة:

المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي

دراسة ميدانية بمساجد مدينة الجلفة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الديني

إعداد الطالب:

زريعة بوجمعة

إشراف:

أ. د. عروس الزبير

﴿السنة الجامعية: 2023/2022م﴾

المحور الأول: بيانات شخصيّة:

1- السّنّ: أصغر من 35 سنة ( ) من 35 سنة إلى 45 سنة ( )

من 46 إلى 56 سنة ( ) أكبر من 56 سنة ( )

2- الحالة التّعليمية: متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

3- الوظيفة المهنية: إمام مدرس ( ) إمام أستاذ ( ) إمام أستاذ رئيسي ( ) متطوع ( )

4- طريقة الالتحاق بالمؤسسة: مسابقة ( ) تعاقد ( ) انتقاء إداري ( )

5- الخبرة: من 05 إلى 10 سنوات ( ) من 10 إلى 15 سنة ( )

من 15 إلى 20 سنة ( ) من 20 سنة فأكثر ( )

المحور الثاني: بيانات حول مساهمة المؤسسة الدينية في بناء مجتمع إسلامي منشود وفق تعاليم ومبادئ الإسلام:

6- هل تساهم المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم؟

نعم ( ) لا ( )

- إذا كانت الإجابة بـ: نعم، كيف ترى هذه المساهمة؟

جيّدة ( ) حسنة ( ) مقبولة ( )

7- ما هي الجوانب التي تُركِّز عليها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم؟

الجانب الإيماني ( ) الجانب العبادي ( ) الجانب الأخلاقي ( )

8- ما هي أهم الوسائل التربوية التي تنتهجها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم؟

صلاة الجماعة ( ) الخطب والدروس ( ) الفتوى الدينية ( )

حلقات تحفيظ القرآن الكريم ( ) المحاضرات والندوات الفكرية ( ) وسائل أخرى ( )

9- هل تظن أنّ الوسائل التربوية التي تنتهجها المؤسسة الدينية في بناء المجتمع المسلم فعّالة؟

نعم ( ) لا ( )

المحور الثالث: بيانات حول مساهمة الخطب المنبرية والدروس الدينية في توعية المصلين وتحصينهم ثقافياً ودينياً ضد الانحراف الاجتماعي:

10- ما هي طبيعة مواضيع الخطب المنبرية التي تقدم للمصلين؟

مواضيع تربوية ( ) مواضيع توجيهية ( ) مواضيع سياسية ( )

مواضيع فقهية ( ) مواضيع عقائدية ( ) مواضيع اجتماعية ( )

11- هل تقام دروساً في المؤسسة الدينية الرسمية؟

نعم ( ) لا ( )

12- هل تخصّص المؤسسة الدينية الرسمية خطباً ودروساً في موضوع الانحراف؟

نعم ( ) لا ( )

13- هل الخطب والدروس التي تقدمها المؤسسة الدينية الرسمية في موضوع الانحراف كافية؟

كافية ( ) كافية نوعاً ما ( ) غير كافية ( )

14- هل المؤسسة الدينية الرسمية تصلها مقترحات من الهيئات والجمعيات المحلية بتخصيص خطبة أو درس حول ظاهرة الانحراف الاجتماعي؟

نعم ( ) لا ( )

15- هل المؤسسة الدينية الرسمية تتابع باهتمام كل الأخبار التي تتعلّق بالانحراف قبل إعداد خطبة أو درس؟ نعم ( ) لا ( )

16- هل تستخدم المؤسسة الدينية الرسمية في خطبها ودروسها في تناول موضوع الوقاية من الانحراف؟ أسلوب:

الترغيب والترهيب ( ) القدوة الحسنة ( ) الموعظة والعبرة ( ) القصة ( )

التكرار والإقناع ( ) ضرب الأمثال ( ) أساليب أخرى ( )

17- هل ترى أنّ هذه الأساليب من حيث المعالجة فعّالة؟

فعّالة جداً ( ) فعّالة نوعاً ما ( ) غير فعّالة ( )

المحور الرابع: بيانات حول المنشورات الدينية والإعلانات التي تنشرها المؤسسة الدينية لتعريف المجتمع بأسباب الانحراف ومظاهره والعقوبات المترتبة عنه:

18- هل تقوم المؤسسة الدينية الرسمية بإعداد منشورات دينية وإعلانات في مواضيع معينة؟

نعم ( ) لا ( )

19- هل تُعد وتنشر المؤسسة الدينية الرسمية منشورات وإعلانات خاصة بموضوع الانحراف؟ نعم ( ) لا ( )

20- هل المؤسسة الدينية الرسمية تُرغِّب شباب الحي في إعداد المنشورات والإعلانات التي تنجزها؟ نعم ( ) لا ( )

21- كيف ترى إقبال مرتادي المؤسسة الدينية الرسمية على قراءة المنشورات والإعلانات التوعوية؟ إقبال جيّد ( ) إقبال متوسط ( ) إقبال ضعيف ( )

المحور الخامس: بيانات حول التنسيق والتعاون والتكامل بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في الحد من ظاهرة الانحراف الاجتماعي في المجتمع:

22- هل تقوم المؤسسة الدينية الرسمية بالتواصل مع الأسر لوقاية أبنائهم من الانحراف؟

نعم ( ) لا ( )

23- هل تنظم المؤسسة الدينية الرسمية دروساً توعوية في المدارس والجامعات؟

نعم ( ) لا ( )

24- هل تتعاون المؤسسة الدينية الرسمية مع الأجهزة الأمنية للمشاركة في نشاطات تتعلّق بمكافحة الانحراف؟ نعم ( ) لا ( )

25- هل تشارك المؤسسة الدينية الرسمية في تقديم دروس ونشاطات توعوية في المؤسسات العقابية؟ نعم ( ) لا ( )

26- هل هناك تعاون بين المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسة الإعلامية (كإذاعة وتلفزيون) في مجال الوقاية من ظاهرة الانحراف؟ نعم ( ) لا ( )

المحور السادس: بيانات حول البرامج والأنشطة الدعوية التي يقوم بها الإمام خارج محيط المؤسسة الدينية الرسمية تساعد في وقاية أهل الحي من الانحراف الاجتماعي.

27- هل تقوم بالدعوة إلى الوقاية من الانحراف في الحي الذي تأمم فيه؟

نعم ( ) لا ( )

28- هل لديك برامج وأنشطة تقدمها لأهل الحي الذي تأمم فيه؟

نعم ( ) لا ( )

- إذا كانت الإجابة بـ: نعم، ما هي البرامج والأنشطة التي تقدمها؟

ندوات ( ) محاضرات ( ) مسابقات دينية وعلمية وثقافية ( ) لقاءات ( ) تنظيم رحلات ترفيهية ( ) توفير الأنشطة الرياضية ( ) برامج وأنشطة أخرى ( )

29- هل تقوم بتوعية ووعظ الشباب في التجمعات الخاصة حول موضوع الانحراف؟

نعم ( ) لا ( )

30- ما هي أهم الأساليب التي تُعزِّز من التربية الدينية وتُقلِّل من الانحراف في الحي الذي تأمم فيه؟

معالجة المشكلات الاجتماعية ( ) حسن استغلال دور العبادة ( ) نشر التعليم الشرعي ( ) الالتزام بالنصائح والتوجيهات ( ) تجنب الاختلاط بأقران السوء ( ) أساليب أخرى ( )

31- هل تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي في التحذير والتنبيه من المخاطر الاجتماعية التي تواجه المجتمع؟

دائماً ( ) أحياناً ( ) لا أستخدم الانترنت نهائياً ( )

– إذا كانت إجابتكم أنّكم تستخدمون شبكات التواصل في التحذير والتنبيه من الانحراف، هل يتم ذلك عبر:

قناة على شبكة اليوتيوب ( ) منشورات أو فيديوهات عبر الفيس بوك ( )

تغريدات ومواعظ عبر شبكة التويتر ( )

32– لو تكرمت أذكر أهم العوامل التي تحول دون أداء المؤسسة الدينية الرسمية دورها في الوقاية من الانحراف الاجتماعي في المجتمع؟

.....

.....

.....